

# كَفَايَةُ الْعَوَامِ

في علم الكلام  
لشيخه الشيخ محمد الفضالي  
تغمدهما الله برحمته وأسكنهما فسيح جنته آمين

Perpustakaan  
Ubaidillah Arsyad

يُطَلَّبُ  
مِنَ الْمُعْتَمِدِ لِلدَّيْنِ السَّيْلَفِ  
حَقُّوقُ الطَّبْعِ وَالرَّسْمِ مُحْفُوظَةٌ



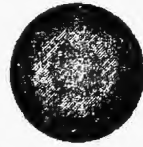
# MAKTABAH KITAB NUSANTARA

**DILARANG  
MEMPERJUALBELIKAN PDF INI**

Perpustakaan Pribadi  
Ubaidillah Arsyad

# كفاية العوام

في علم الكلام  
لشيخه الشيخ محمد الفضالي  
تغمدهما الله برحمته وأسكنهما فسيح جنته آمين



يُطْلَبُ  
من المعهد الإسلامي للدراسات  
حقوق الطبع والرسم محفوظة

ما شاء الله

فاعلم أنه لا إله إلا الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله العالم بالكمالات والجزئيات التصف بصفاته وقصا بجميع الكمالات وأشهد أن لا إله إلا الله  
المخالف للحوادث والذات والصفات وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أفضل المخلوقات صلى الله  
وسلم عليه وعلى آله وصحبه ذوي الجود والكرامات صلاة وسلاما دائمين تسبقهم من القنات (و بعد)  
فيقول الفقير إلى رحمة ربه إبراهيم اليجوري الضيف ابن محمد غفر له اللطيف الكريم قد طلب من  
شيخنا العالم العلامة الحجة الميرزا الفقيه من هو الغصن الجدة والى مولانا الشيخ محمد الفضلي بقص  
الاخوان كتابة على رسالته الصفاء بكلمة العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام فأذن لي الشيخ في الكتابة  
عابها فأنشج صديقي فلك والله أعلم بما هناك فعلت عليها كلفت لطفة بعلمه مستحسنة شريفة  
بغات بحمد الله خاشية نافعة وأرجو أن تكون بالقبول شاملة (وسميتها تحقيق اللقائم على كيفية  
العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام) والله أسأل أن ينفع بها وهو حسبي ونعم الوكيل وكفيلي فيعلم  
الكفيل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بها اقتداء بالكتب السماوية التي أشرفها الكتاب العزيز  
وعملنا بغير كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء جند أو أقطع روايت أي كل  
فعل ولو قولنا لا تذكر البسملة في أوله الخ والبال يطلق على معان منها الحلال والقلب والحوث العظيم كان  
القاموس وللراد به هنا الحال فيكون المعنى كل أمر ذي بال بينهم بمشرا عاقل المراد به القلب على أن المراد به  
قلب ذلك الأمر على سبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الأمر اللهم به شرعا لسان بجميع الشرف  
وطوى لفظ المشبه به ورمى إليه شئ من لوازمه وهو البال وقوله فهو ابتداء الخ الإبتداء مقطوع الذنب  
والإجندم الذي ذهب أنامله من الخدام والإقطع مقطوع اليد والكلام على كل من باب التشبيه  
البلغ وهو ما خذفت فيه الأداة والوجه أومن باب الاستعارة للتصريح على الخلاف بين الجمهور والسعد  
في يجوز ابتداءه ثم إن جعلت البناء أصلية وهو الأرجح احتاجت إلى متعلق تعلق به ويجوز أن يكون فعلا



يجوز ان يكون

أواسمها خاصة أو عاماً مؤخراً أو مقدماً وذلك أن كانت صادرة من العباد فان كان أخباراً من الله فلا يجوز في ذلك  
لان المعنى بسم الله كان كل شيء ومنه تكون الأشياء فتكون الباء مشبهة لجميع العقائد كذا ذكر بعض  
أئمة التفسير مخرجهم أن المراد بالاسم المسمى والمعنى المسمى وهو الذات وجد كل شيء ولا يوجد إلا من أنصف  
بالوجود والقدم الى آخرها ثم إن المحدثات والمقدرة في القرآن قيل أنها ليست منه وتوقفت  
الأول بثبوتها يلزم عليه ثبوت القرآن من المحدثات والقديمة والركب بينهما حادث فيلزم أن القرآن حادث  
• وأجبت بأن الكلام هنا في القرآن اللفظي ولا شك أنه بجميع أجزائه حادث وتوقف الثاني بانه يلزم عليه  
احتياج القرآن لغيره وهو نقص • وأجبت بأن الاسم كون ذلك نقصاً لأن احتياجه اليه ليس من حيث علم  
معناه حتى يكون نقصاً بل من حيث تعلم اللفظ لاقتضاء المقام لذلك والثاني هو قول الجمهور وهو الأصح لان  
القرآن هو اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه وهذه  
ليست منزلة بل مرادة لله تعالى والباء للاستعانة والمصاحبة على وجه التبرك والاسم مشتق من السمو وهو  
العلو وقيل من الیسمة وهي العلامة • واختلف فيه فقيل هو غير المسمى وقالت الأشاعرة هو عين المسمى  
والاول محمول على ما إذا أريد به الدال والثاني على ما إذا أريد به المدلول والله علم على الذات الا قد من فهو علم  
شخصي وإن كان لا يقال ذلك الا في مقام التعليم وليس فيه غلبة أخلاقاً لمن زعم ذلك • والرجح لما خوذ  
من الرجح وهي غرق في القلب تقتضي التفضل والاحسان وهي بهذا المعنى مستحيلة عليه تعالى وكل شيء  
استحال عليه تعالى باعتبار مدته بخارج اطلاقه عليه تعالى باعتبار غاية فهمي في حقه تعالى بمعنى الاحسان  
والرجح بمعنى المحسن فيكون مجازاً مرسلاتبعاً من إطلاق السبب وارادة السبب وانما كان تبعاً لأن  
جريان التجوز في المشتق بالنسبة لجريانه في أصله وهو المقدر وهكذا يقال في الرحيم واغلب أن جملة البسملة  
يصح أن تكون خبرية باعتبار متعلقها المحدث كابتداء أو أول لان حصول ذلك لا يتوقف على التلفظ  
بها فانطق عليها صابط الخبر الذي لا يتوقف حصول مدلوله على التلفظ به والمعنى هنا أول حال كوني  
مستعناً على تاليفي أو حال كوني تاليفي مضمحواً باسم الله ويصح أن تكون أنشائية باعتبار الاستعانة  
أو المصاحبة اللفظيتين لان ذلك لم يحصل إلا بالتلفظ بها كما هو صابط الانشاء وهو ما حصل مدلوله بالتلفظ به  
• والحاصل أن جملة البسملة يصح أن تكون خبرية باعتبار المتعلق وأن تكون أنشائية باعتبار معنى الباء وهو  
الاستعانة أو المصاحبة والكلام على البسملة بكثير وشبه وقد أفردت رسائل كثيرة فمن أراد مزيد  
الكلام عليها فليراجعها (قوله المحدث) أتى به أقديس الكتاب العزيز وعملاً برواية بكر أمي ذي بال  
لا يبدأ في الحديث الحديث ويجمع بين الجملتين عملاً بروايته البسملة والمحدث وأشارة الى أنه لا تعارض بينهما  
لما لا ابتداء لوجان تحقيق وهو لا ابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء وإضافي وهو لا ابتداء بما تقدم  
كأمام المقصود يسبقه شيء أم لا وقدم البسملة عملاً بالكتاب والاجتماع والمحدث في إنشاء على الجمل الاختياري  
على جهة التعظيم سواء تعلقت بالفضائل أي الصفات التي لا توقف تحققها على تعدد أثرها لغير أم بالفواضل  
أي الصفات التي توقف تحققها على تعدد أثرها فالأولى كالعلم والثانية كالكرم والثالث اسم مصدر لا تأتي  
إذا ذكر ما يدل على الانصاف بالجميل وعز فافعل بمنى عن تعظيم النعم من حيث أنه نعم على الحامد وغيره  
واعلم أن أركان الحديث تمامه ومحموده ومحمود عليه وصفه فاذا حدثت زلة كونه أكرمك بقولك  
مزيد عام فالتب حامد ومزيد محمود والإسم محمود عليه أي لاجله وثبت العلم الذي هو مدلول الصيغة محمود به  
وقولك زبده عام هو الصيغة وان المحمود عليه بشرط أن يكون اختياراً حقيقياً أو حكماً والمراد بالحكمي  
نما كان منشأه لا فعال اختياري كذات الله وقدرته أو ملازم المنشأ كالسمع والبصر والكلام ونحوها بما

من جميع اجزائه

المحدث لله

موجب

لا يشأ عنه فعل اختياري وأما المحمودية فلا يشترط أن يكون اختياريا بل تارة يكون اختياريا كالكرم  
وتارة يكون اضطراريا كحسن الوجه وأن المحمودية والمحمودية عليهما مختلفان دلالة واعتبارا كالشأن المتقدم  
وقد يتحدان دلالة ومختلفان اعتبارا كان يكون دل من مال الكرم ولكن من حيث كونه باعيا على الجدي يقال  
له محمود عليه ومن حيث كونه مدلول الصيغة يقال له محمود به وأن أقسام الجدار أربعة خد قد تم تقديم وهو وجد  
الله نفسه بنفسه أزلا ووجد قديم لحادث وهو وجد الله بعض عباده وهذا الجدار قديمان \* ومما ينبغي  
التنبه له كما قال بعضهم أن الجدار القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على الكمالات ووجد حادث  
قديم وهو وجد العباد لله تعالى ووجد حادث لحادث وهو وجد العباد بعضهم لبعض وهذا الجدار حادثان  
وأول في الجدار ما للعهد أو للاستغراق أو للجنس واللام في الله أم لا الاستحقاق أو للاختصاص أو للكل لكن  
أن جعل المحمود الجدار القديم فقط امتنع جعل اللام للكل بخلاف ما لو جعل جدار من يعتد بحمده كحمد الله وحده  
أنبيائه وأوليائه فإنه يصح تقديرها لكل من الثلاثة وكذا على جعل الال للاستغراق أو للجنس في ضمن  
أفراده أن لو حظ التركيب والاختصاص بالنسبة للقديم لغير الملك وبالنسبة للحادث لكل منها والجملة تخبرية  
لفظا انشائية معنى أن تكون انشائية لفظا ومعنى بناء على أنها وضعت في عرف الشرع لا إنشاء الجدار  
كمصغى العقود ويرد على الاحتالين أن العبد لا يمكنه إنشاء مضمون الجملة الذي هو اختصاص الجدار بالله  
أو استحقيقه له اذ هو ثابت أزلا وأجيب بأن المراد إنشاء البناء بمضمون الجملة لا إنشاء مضمونها وذلك أن  
تجعلها خبرية لفظا ومعنى فيكون المعنى أخبركم بأن كل جدي مختص به تعالى ومستحق له \* لا يقال لاخبار  
بشيء ليس من أفراد ذلك الشيء فلا يلزم من الاخبار بأن الجدي يكون الشخص حامدا فلم يحصل مقصود  
الشارع وهو انصاف الشخص بكونه حامدا \* لا يقال يحل كون الاخبار بالشيء ليس من أفراد ذلك الشيء  
مالم يتناول حقيقة كالاخبار بقيامه في قولك زيد قائم فان حقيقة لا يتناول الاخبار به أي لا يقدفدا  
داخلها أما اذا تناولته وعددا خلافا فيكون الاخبار بهذا الشيء فردا من أفراده ولا شك أن ما هنا من  
هذا القيل فإن الاخبار بأن الجدي من أفراد الجدي لانه يصدق عليه أنه ثناء على الله تعالى أي ذكر له خير  
فيما لم يخبر بذلك حامدا فحصل مقصود الشارع (قوله المنفرد بالابحاد) أي الذي اختص بأبجاء الاشياء  
اختياريا واضطراريا خيرا وشرما وأن كان لا يجوز نسبة الشكر الى تعالى الا في مقام التعليم في كلامه  
لشارة الى مذهب أهل السنة من وحدانية الافعال ورد المذهب المعتزلة من أن العبد يخلق أفعاله الاختيارية  
كإسائي والإيجاد هو أبرز الممكن من العدم الى الوجود \* فان قلت ثم اقتصر على الإيجاد مع أنه كما  
انفرد سبحانه وتعالى به انفرد بالعدم \* قلت اقتصر عليه لكونه هو المتعلق عليه أهل السنة وأما  
العدم فقد خالف فيه أمام الحرمين حيث قال بأن الممكن ينعدم بنفسه بسبب قطع الله عنه أسباب  
الوجود كإسائي ان شاء الله تعالى وهذا أدق من جواب بعضهم بأن فيه اكتفاء وعليه فأنما ارتكبه  
لاجل السجع لا يقال كان عليه أن ينه على انفراد تعالى بأشياء الاحوال الحادثة ككون زيد عالما لانا  
تقول انما ترك التشبيه على ذلك لكون التحقيق لعدم ثبوت الاحوال كإسائي في ما في  
كلامه من براعة الاستهلال وهي أن يشتر المتكلم في طاعة كلامه الى مقصوده أم براعة المطلق فهي تقديم  
الثناء على المقصود وأما براعة المقطع فهي الاتيان بما يشعر بالانتهاء كقولهم في الاخير ونسأله حسن  
الختام وانظر هل ورد إطلاق المنفرد عليه تعالى أو لا أم على وروده فظاهرا وأما على عدم وروده وهو الظاهر  
فكيف يطلقه عليه تعالى مع أن أنباءه توقيفية أي يتوقف جواز إطلاقها عليه تعالى على وروده في كتاب  
أوسنة صحيحة أو حسنة أو اجماع الا أن يقال جري الشيخ في ذلك على طريقة أبي بكر الباذلاني من

المنفرد بالابحاد

يحيى بن محمد بن قزوين

العلماء

بعض



تجوز إطلاق ما لم يرد فيه إذن ولا منع وكان تعالى متصفا بعناء ولم يكن مؤمرا ما يستحيل في حقه تعالى ثم  
رايت لبعضهم تحريم ابنه النعم بل عليه وهو أن الزاع انما هو في الإطلاق على سبيل التسمية الخاصة لا في  
الإطلاق على سبيل الوصفية الكلية والفرق بينهما في الحوادث أن كل أحد يطلق عليه عبد الله بالمعنى  
الوصفي ولا يلزم أن يكون عمدا كل أحد فليشأمل وعلى هذا فكل كلام الشيخ ظاهر مطلقا (قوله والملاءة)  
هي اسم مصدري صلي والمصدر التعلية ولم يعبر بها إلا بهامه القذات وانما أتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
لأنه كلام لا يبدأ فيه بكرا الله ثم الصلاة على غيره قطع كمنع وهو أن كان ضعيفا يعمل به في فضائل  
الأعمال والخير من صلى على في كتابكم رزق الملائكة تستغفر له مادام استغنى في ذلك الكتاب واختلف عمل لفظ  
الصلاة من قبيل المشترك المعنوي أو اللفظي والحق الأول كما استغفروا ابن هشام في مغنیه وقدرها بالعطف  
بفتح العين ومختلف حقيقته باختلاف الصلوات فان كان المولى سبحانه وتعالى فمعناه الرجعة لكن ان تعلقت  
بالنبي صلى الله عليه وسلم وكذا بقى الأنبياء والملائكة فلنزيد الرجعة وهذه الزيادة تتفاوت بحسب مراتبهم  
وان كان الملائكة فمنها ما الاستغفار لكن لا يختص بصفته بل يكون بأي صيغة كانت وان كان غيرهم  
فمعناه الدعاء والرد بالغير ما يشمل الحوادث لثبوت صلاتها فيما رواه الخليلي في السيرة من أنه كان عليه الصلاة  
والسلام اذا أراد أن يقضى حاجة الانسان بعد عن الناس فلا يمر بحجر ولا شجر ولا مدر الا يقول الصلاة  
والسلام عليك يا رسول الله اه ومقتضى تفسير الجمهور الثاني حيث قالوا الصلاة من الله الرجعة ومن  
الملائكة الاستغفار ومن غيرهم تضرع ودعاء والفرق بين المشترك اللفظي والمعنوي ان الاول هو ما تعدد  
وضعه ومعناه كعين فانها وضعت للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب بوضع والثاني هو ما اتحد وضعه  
ومعناه واشتركت أفراده في هذا المعنى كما سجد فانه وضع مرة واحدة لمعناه وهو الحيوان المفترس واستدل  
ابن هشام على ما قاله بأمور منها أن الأصل عدم تعدد الوضع ومنها أن ما قاله أو فقه بآية ان الله والملائكة  
يصلون على النبي وأما ما قاله الجمهور فليس كذلك لانه يصير معنى الآية ان الله يصلي اى يرحم والملائكة  
تصلي اى تستغفر بأيمانها الذين آمنوا صلوا اى ادعوا وهذا غير لائق بالامر بالاقتداء ولما استغفر بعضهم  
بهذا قال ان الصلاة بمعناها الدعاء مطلقا وكان الله يطلعت من ذاته اتصال الخبر وهو كلام هائل كما قاله بعض  
المحققين ولو قيل انه اقتداء في مطلق الاعتناء لكان أحسن من هذا والشهور في هذه الجمل أنها خبرية لفظا  
إنشائية معنى أى اللهم صل وبيح أن تكون خبرية لفظا ومعنى فان قلت يلزم على ذلك أن القائل الصلاة  
على سيدنا محمد لم يأت بمقصود والشارع لظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما  
صريحوا به من أن المقصود من الصلاة لازمها وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم ولا شك أن الخبر بأن الله صلى  
على النبي قد عظمه صلى الله عليه وسلم والصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كبقية الأنبياء ينتفع بصلاتهم عليه  
لكن لا ينبغي للصلي أن يقع ذلك لما فيه من إساءة الأدب بل يقصد أنه مفتقر له صلى الله عليه وسلم وأنه  
يتوسل به الى ربه في قيل مطلوبه لانه الواسطة العظمى في اتصال النعم البنا وقيل ان المنفعة عائدة على الصلي  
ليس الا وانه يجوز ما جرت به العادة بعد القرآن من قولهم اجعل ثواب ذلك أو مثله الى حضرة النبي صلى الله  
عليه وسلم أو زيادة في شرفه كما قاله جماعة من المتأخرين وأفتى به الشهاب الرملي وقال انه حسن مندوب  
إليه خلافا لمن وهم فيه لانه صلى الله عليه وسلم اذن لنا بأمره ونحوه سؤال الوسيلة من كل دعاء بما فيه زيادة  
تعظيمه والى هذا أشار الشيخ السجاعي بقوله

مركبة

والصلاة

تصحيح رتبة تعظيم

وصححوا بأنه ينتفع • بذى الصلاة نظرا منه مرتفع  
لكنه لا ينبغي التصريح • لنا بهذا القول وهذا صحيح

وجاءت يقول شخص احمل \* ثواب ذالصطفى من قد علا لوجود من  
 أو مشكته مقدما لحضرت \* أوزده تشريفا لا على رتبته  
 اذ الزيادة التي في الفضل \* لربنا لا تشي بالفضل  
 ومنع بعضهم لاهداء القرب \* لحضرة التي سيد العرب  
 قد ردة المحققون فأغرفا \* وأخذ الكرم ربي وكفى  
 بني أن السحق الشاطبي فشرح بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من العمل الذي لا بد منه لرياء  
 أي لا يقطع بل هو مقبول قطعا وقال بعضهم أن لها جهتين بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لا يقطعها  
 الرياء والنسبة للصلى يقطعها كذا نقله بعض المحققين وأقره لكن رأيت معززا لبعضهم وسيعته من الشيخ  
 أن المعتقد أن الصلاة على الله عليه وسلم يدخلها الرياء حتى بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله)  
 والسلام) هو اسم مصدر لسلام ولم يعتبره كنسبة الصلاة وقرب بينه وبين الصلاة لظاهر قوله  
 تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذر من كراهة الأفراد على ما يأتي وهو بمعنى التأمين  
 والمراد تأمينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف على أمته أو على نفسه أو على غيره كما اشتد قربة من الله تعالى اشتد  
 تخوفه منه فقد قال عليه الصلاة والسلام أني لأخوفكم من الله وقيل بمعنى التحية والمراد بها في حقته تعالى  
 أن مخاطبة بكلامه القديم خطابا لا على رتبة مقامه صلى الله عليه وسلم ولم يرتض بعضهم التفسير الأول  
 وإن ذكره الشنوسي وغيره لأنه ربما أشعر بمظنة الخوف والنبي صلى الله عليه وسلم بل وأتباعه لأخوف  
 عليهم وإن قال أني لأخوفكم من الله فهذا المقام عبودية في ذاته وإجلاله لولاه وتوهم بعضهم أن المراد  
 بالسلام اسمه تعالى وللعنى حينئذ والله راض أو حفيظ على سيدنا الخ قال شيخ شيخنا بالجمله لا تنكر ثبوت  
 السلام اسما من أسمائه تعالى ولكن يبعد تحمله عليه في نحو هذا الموضع كما فراد الصلاة عن السلام وعكسه  
 منكرة عند المتأخرين بشرط ثلاثة أن يكون مينا وأن يكون من غير داخل الحجر الشريفة وأن يكون  
 من غير الوارد أمامه صلى الله عليه وسلم فلا لأنه محققا داخل الحجر الشريفة فالأولى طه السلام وأما الوارد  
 فلا يكره وذكره الأقراد خاصة بئينا صلى الله عليه وسلم وقيل بخلافه في غير نبينا أيضا لأنها خفت قال ابن  
 عبد الحق محل الكراهة مالم يحتملها كتات أو مجلس واحد أه وقال ظن الجوزي أن الجمع بين الصلاة  
 والسلام هو الأولى ولو اقتصر على أحدهما من غير كراهة فقد جرى على ذلك جماعة من السلف والخلف  
 بينهم الإمام مسلم في أول صحيحه والإمام أبو القاسم الشاطبي (قوله على سيدنا) مخبر عن الصلاة والسلام  
 بتقدير المتعلق بشئ أي كائنان ويصح أن يفترقا ويكون خبرا عن أحدهما وحذف خبر الآخر لدلالة  
 المذكور عليه لا من باب التنازع لانه لا يجري في اسم المصدر على الصحيح وفي آتيه بقى الخثرة الى شدة التحسين  
 والسيد هو المتولى للسواد أي الجماعة الكثيرة فيلزم أن يكون أعظمهم وهو المقصود وقيل هو الكامل  
 باطلاق أي من جميع الوجوه وفي سائر الحالات ويطلق أيضا على الشريف وعلى المالك للعقلاء والطلاق  
 السيد عليه صلى الله عليه وسلم موافق لحديث الزائدة ولإدراك يوم القيامة ولا يخفى واختلف عمل الأولى  
 ذكره في الحديث الذي لم يذكر فيه حديث قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد شرعا للادب أو عدم ذكره في  
 مراعاة اللوايد ولما راجع منهما الأول لأن فيه امثال الأمور زيادة وحديث لا تسودوني في صلاتكم باطل  
 والضمير في سيدنا جميع الخلق أو في شاة في سيادته صلى الله عليه وسلم على الجميع حتى الأنبياء والمرسلين والملائكة  
 (قوله محمد) يصح فيه أوجه الأعراب الثلاثة ولما راجع منها من حيث الأعراب الجزئية لا وعطف بيان لانه  
 لا يجوز إلى تقدير بخلاف النصب والرفع وما ردد على البدلية من أن التبدل منه في نه الظن والزمي أحيب عنه

والسلام على سيدنا محمد  
 كونه كذا



باجوبة ثلاثة الاول انه امر اهل البيت الثاني ان ذلك بالنسبة لعمل القائل الثالث ان معناه كما قاله التماميني ان  
 البذل ليس موقفا لبذل منه كالتعب ولو لا هاتين حيث التعظيم الرفع لما فهم من الاستقلال وعلم التبعية  
 ولاجل ان يكون الاسم مرفوعا وعمدة كما ان المستحق مرفوع الرتبة وعمدة الخلق وهو علم منقول من اسم  
 متفعل الفعل المضعف اي الذي تكررت تحيته ومعناه في الاصل فمن كثرة حمد الخلق له لكثرة خصاله الحميدة  
 فسمي به تينار جاء كثرة خصاله الحميدة المتضمنة لكثرة حمد الخلق له وقد حقق الله ذلك الرجاء كما سبق في علمه  
 قال الشيخ المولى وقد استنبط بعض العلماء من هذا الاسم الشريف عمدة الرسل وهي ثلثائة واربع عشرة  
 رخصولا فقال فيه ثلاث سيمكات واذا بسطت كلامها قلت ثم يم وعمدها بحسب الجمل يسعون فيحصل منها  
 مائتان وسبعون وفيه علم واذا بسطتها قلت ثم ا وعمدها بمائة كرسعة وفيه مائة واذا بسطتها قلت دال  
 وعمدها بذلك خمسون لاثون فمرحلة مائة كرس في الاسم الكريم لشارة الى ان جميع الكمالات الموجودة في  
 المرسلين موجودة فيه اه والى هذا اشار بعضهم بقوله

ان شئت عدة رسل كلها جمعا • محمد سيد الكونين من فضلا • • • او كما قال  
 خذ لفظا ميم ثلاثا ثم حاك وكذا • • • مران محمد عددا للرسلين علا

(قوله افضل) اي بتفضيل من الله تعالى لا بسبب زيادة كلالته كما او كفا عن كالاتهم وان جزمنا بتلك  
 الزيادة ومن ابن لنا انها سبب التفضيل حتى ندعي ذلك ههنا ان ارتقاء الشيخ المولى وتقلد اليوسى عن  
 الامام ابن عباد في مسائله الكبرى وسيا في ذلك عند قوله وما يجب اعتقاده ان افضل المخلوقات على الاطلاق  
 فينال (قوله العباد) جمع عبد وهو الانسان حرا او رقيقا له مجموع كثيرة وقد نظمها ابن مالك في بيتين  
 وذيلهما بالجلال السيوطي بمثلها مرقعا قبلهما بيت فقال

مجموع كعب لابن مالك نظمها • وزدت حليتها مثلا فاستفد وحده  
 عباد قييد جمع عبد واعبد • اعابد معبودا معبودة عبيد  
 كذلك عبادان ائنا • كذلك العبد او امدا ان شئت ان عدا  
 وقز يد اعباد قبود عبدة • وخفف فتح والعبدان ان تشد  
 واعبدة عبادون ثم بعد ما • يحيندون معبودا بقصر فخذ تبيد

قوله خفف فتح راجع للاثنين قبله وقوله ان تشد اي فتقول عبدا ان التشديد وان لم تشد قل عبدا ان  
 بالتخفيف وكسر الباء وجلة ما ذكر ثمان وعشرون لابن مالك احدى عشر وزاد السيوطي ثمناها وقد زاد  
 صاحب القاموس سبعين لم يذكر اهازها معابد وعبد كسوس وجعل اعابد جمع الجمع كما يعلم ذلك بلوقوف  
 على عبارته فان قلت لم اقتصر على العباد مع ان النبي صلى الله عليه وسلم افضل من جميع الخلق قلت اقتصر  
 على ذلك لاجل السجع وايضا يلزم من تفضيله عليهم تفضيله على غيرهم لانهم افضل منه واذا كان صلى الله  
 عليه وسلم افضل من الافضل فهو افضل من المقبول بالاذنى (قوله وعلى آله) اتي بقلى ردا على الشيعة  
 الزاعمين بورد حديث ذال على عدم جواز الفضل بها وهو لا يفصلوا بيني وبين آلى بقلى وهو مكذوب وشارة  
 الى ان العظيمة الواصلة للنبي صلى الله عليه وسلم اعظم من العظيمة الواصلة للآل والاصل الآل اول تحصيل بدليل  
 تصغيره على اول وقيل اهل بدليل تصغيره على اهل بدليل الاول اوضح من دليل الثاني لا مكان البحث فيه  
 باحتمال ان اقبلا تصغير اهل لا آل وان اجاب بعضهم بان تحصيل العظمى بالنقل يدفع هذا الاحتمال ولا يضاف  
 الا الى الشريف حقيقة او صورة فالاول كان يقال آل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والثاني كان يقال آل  
 فرعون كقوله اسم سجع لا واجد له من لفظ والمراد به مؤمنو بني هاشم وبني المطلب وكذلك المؤمنين وأما

افضل العباد وعلى آله

لوجه ...

أولاد البنات فلا يدخلون وقيل لكل مؤمن تقي وقيل أمة الإجابة أي من آمن به وأجاب صلى الله عليه وسلم  
 هذا والذي اختاره بعض المحققين أنه أن ذلك قرينة على أن المراد به أهل بيته جل عليهم نحو اللهم صل على  
 سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً أو على أن المراد به الاتقياء جل عليهم نحو  
 اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد الذين تملأ قلوبهم بأثوارك وكشفت عنهم حجاب أشرارك  
 أو على أن المراد به الأتباع أو خلا عن القرينة جل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد  
 سكان جناتك أو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد والذي يظهر أن المراد هنا الاتقياء بدليل قوله  
 أولى النجاة الخ (قوله وأصحابه) فجمع صاحب بكامل وأجبال على مافي التوضيح وأن لم يكن قياساً أو حجب  
 كقوله وأقراءه وإن كان شرطاً لم يرد في فعل عند الجمهور اعتلال عنه كثرة أبواب وقيل جمع صعب  
 بكسر عينه مأخوذ من صاحب بحذف الالف أو من محب بغير يك الساكن والمركب بالصاحب هنا الصحابي  
 وهو من اجتمع بيده مؤمنين بديننا صلى الله عليه وسلم بعد البعث في حال حياة كل في محل التعارف قال بعضهم  
 وهو بالنسبة إلى الأرض وبالنسبة إلى الملائكة السماء لكن في كلام غير واحد الملاقاة الأرض ولا يحتاج  
 لقول بعضهم ومات على الإيمان لأنه ليس شرطاً لأصل الصحة وانما هو شرط لدوامها فإذا ارتد والعباد بالله  
 تعالى انقطعت صحبته وانما يشترطوا طول مدة الاجتماع لأنه باجتماع المؤمنين معه صلى الله عليه وسلم وإن كان  
 في لحظة يحصل له من الأنوار الباطنة فلا بد من محل تحت حضره لأنه إذا كان ذلك مشاهداً في الاجتماع مع كثير  
 من الأولياء فكيف بالاجتماع مع من هو أشرف الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام وعطف الأصحاب على آل  
 من عطف الخاص على العام لشرافهم بناء على ما تقدم من أن المراد بهم الاتقياء (قوله أولى) أي أصحاب  
 (قوله البهجة) أي الحسن كما في القاموس (قوله والرشاد) أي الإهداء كما في القاموس (قوله وبعد)  
 هي كلمة يؤتى بها عند الانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر أي من نوع من الكلام إلى نوع آخر والنوع المنتقل  
 عنه هنا جملة البسملة وما بعد هذا النوع المنتقل إليه ما ذكره بعد من السبب الحامل له على التأليف وهو السؤال  
 الآتي ويجوز في الظرف الضم على نية معني المضاف إليه والنصب على نية لفظه واعلم أن الأصل الأصل فيهما  
 يمكن من شيء بعد حذف مهمما ويكون مع البيان بمعنى شيء من ذلك من أول الأمر وأقيمت ألقابهم  
 ذلك كذا يؤخذ من كلامهم وقد يقال كما يحتمل بعض المحققين أنهم لم يبق الألقاب مهمما وفي كلام ابن الحاجب  
 ما يصرح بذلك ونحو عبارته والزموا حذف الفعل بعدها يعني أتموا التزموا أن يقع بينهما وبين جوابها ما هو  
 غرض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قد علم عليها الفرض العوضي اه  
 ثم إن بعض المؤلفين يعتبر بآما فيقول أتموا بعد وهو السنة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأمركم بكتبتا في مراسلاته  
 وبعضهم يحذف أتما بالمعنى المذكور ويأتي بذلك بالواو كما هنا بقي أن الظرف محتمل أن يكون  
 من معمولات فعل الشرط وأن يكون من معمولات الجزاء وهو الصحيح كما تقدم عن ابن الحاجب لما  
 فيه من أبلغية التحقيق إذ عليه التعليق يكون على مطلق وهو وجود شيء في الدنيا سواء كان بعد البسملة  
 وما بعده أم لا بخلاف الأول فإن التعليق عليه يكون على مقيد بالتعبية المذكورة والمعلق على المطلق المبني في  
 التحقيق من المعلق على المقيد كذا قالوا وفيه من التعليق على وجود شيء بعد ما ذكر على كل من الاحتمالين  
 كما يظهر لمن لا أمري تأمل غلظة الأمر لم يصرح بالقيود على الثاني بخلافه على الأول ولا يظهر من ذلك ما أفاده  
 بعض المغاربة في توجيه الأولوية السابقة من أن الثاني أشد أمثالا للأمر بالبداءة بالبسملة وما بعده وذلك  
 لأن صريحه أن الشرع في التأليف بعد البداءة بما ذكره من اللغني مهمما يؤجد من شيء فيقول بعد ما ذكر  
 بخلاف الأول فإنه لا يفيد ذلك الأمر وما بواسطة كون الشرط بعد البسملة وما بعده لأن المعنى غلبه مهمما

وأصحابه أولى البهجة  
 والرشاد (وبعد) فيقول  
 فيقول



يوجد من شيء خلاف كذا كرفقول العبد الفقير الخ فتأمل (قوله العبد) انما أتى بهذا الوصف لانه أحب  
 الاوصاف الى الله تعالى وأرفعها عنده لما فيه من الاشارة الى كمال الله تعالى واحتياج غيره اليه ووجه ذلك  
 انه دال على الخضوع والتذلل للولى تبارك وتعالى ولذا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم به في المقامات  
 العلية كمقام الاشراء قال الله تعالى سبحان الذى أشرى عبده ومقام انزال القرآن قال تعالى أنزل على  
 عبده الكتاب ومقام الدعوة اليه قال تعالى وأنه لما قام عبد الله يدعوه الى عبادة الله ومن ثم خسر صلى الله  
 عليه وسلم حين أن يكون نبيا ملكا وأن يكون نبيا عبدا فاختار الثاني لعله يشرف العبودية • ونما ينسب  
 للقاضى عياض

ع كونه في

سروعا زادنى شرفا وتبنا • وكيدت بأخصى أطا الثريا  
 دخولى تحت قولك يا عبادى • وأن صيرت أئمتى نبيا

(قوله الفقير) أى دائم الاحتياج أو كثيره فعلى الاول يكون صفة مشبهة وعلى الثانى صيغة مبالغة وهذا  
 الوصف مأخوذ من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله (قوله الى رجة ربه) أى احسانه أو ارادته  
 فهو على الاول صفة فعل وعلى الثانى صفة ذات ولا يجوز عليه أن يقال اللهم اجفنا في مستقر رحمتك لأن  
 مستقرها عليه الذات ولا اجتماع فيها بخلافه على الاول فانه يجوز ذلك لأن مستقرها الجنة والرب له جنان  
 خمسة عشر نظما الشيخ السجاعي بقوله

سريع سخط مالك ومذتر • صرت كثير الخير والمولى للنعيم  
 وغالنا للعبود جابر كثرنا • ومصلحنا والماحب كالثابت القدم  
 وجامعنا والمسيد احفظ فهد • نعمان أنت للرب فادع لمن نظم

العبد الفقير الى رجة  
 ربه المتعالي محمد بن  
 الشافعى الفاضل الشافعى  
 قد سألنى بعض  
 الاخوان

(قوله المتعالي) أى المتزّه عن كل مالا يجوز عليه تعالى وقال فى شرح الخيصر الحسين ويمكن أن يكون  
 بمعنى المنيع وهو الذى يمتنع الوصول اليه ويستحيل الوصول لديه ويجوز حذف يانه على ما قرئ فى المتواتر  
 وضلا ووفقا اه وهو من اسمائه تعالى الخشنى (قوله محمد) هو اسم الشيخ وهو بدل أو عطف بيان ببناء  
 على ما اشتهر من أن نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هي بدلا أو عطف بيان  
 بخلاف نعت النكرة فانه اذا تقدم عليها ينصب على الحال وتعرّب هي بحسب العوامل ويصح أن يكون  
 خبرا مبتدئا محذوف أو مفعولا لفعل محذوف فى الجملة مستأنفة مستأنفا ثانيا بمعنى أنها واقعة فى جواب  
 سؤال مقدّر فكأنه قيل من هذا العبد الفقير فقال هو محمد أو أعني محمدا مثلا وقوله أن صفة محمد على  
 كل من أوجه الاعراب الثلاثة وهذه اللفظة ترسم بدون ألف بشرط أن تقع بين عشرين مذكرين وان  
 يكون الثانى أبا للاول وأن يكون فى وسط مظهر أو آخره وقوله الشافعى اسم والد الشيخ (قوله الفاضل)  
 هو وما بعده ومضاف لمحمد فالاول نسبة الى البلد المشهورة بميزة فضالة والثانى نسبة الى امام الائمة أبى عبد الله  
 ابن ايزيس الشافعى (قوله سألنى) أى طلب منى من السؤال بمعنى الطلب وهو من الاعلى للادنى أمر إن  
 كان طلب فعل والأفنى وان كان من الادنى للاعلى فهو دعاء وان كان من المتساويين فهو التماس  
 قال صاحب السلم

لمر مع استعلا وبكسه دعا • وفى التساوى التماس وقعا

وهذه طريقة المعتزلة وبعض أهل السنة والحق أن الطلب فى الأقسام كلها آخر إن كان طلب فعل وإلا  
 ففيه أفاده بعض الثقات (قوله بعض الاخوان) بكسر الهمزة ويجوز ضمها كما فى القاموس جمع أخ  
 أهل آخر فرد الجمع لاصله كفتى وفتيان وهو جمع قياسى كما هو مقتضى كلام ابن مالك فى التسهيل لكن

مقتضى كلامه في الخلاصة وشرح الكافية أنه غير قياسي والمراد بهم الاصداق حلا على التبادر فان الكثير  
 في الألف بمعنى الصديق مجموع على اخوان وفي أخ الولادة تجمع على أخوة كما نقله بعضهم عن المختار ومن غير  
 الكثير قوله تعالى انما المؤمنون اخوة فلا يراد على ما ذكره فهو وارد على ظاهر كلام بعضهم من أن  
 ذلك لازم لا كثير فقط وأوجب عنه أن المعنى انما المؤمنون كالأخوة (قوله أن أولف) أن حرف مصدرى  
 بمعنى أنها آلة في كون ما بعدها في تاويل مصدر معمول كسأل والتأليف ضم منى الى شئ آخر على وجه  
 الألفه يضم المزمرة كما ضبطه بعضهم (قوله رسالة) نقل عن شرح المطالع أن الرسالة مما اشتملت على مسائل  
 قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن أو فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل  
 قليلة أو كثيرة من فن أو فنون فالرسالة أخصها والكتاب أعمها والمختصر أعم من الرسالة وأخص من  
 الكتاب فهو أوسطها (قوله في التوحيد) استشكلت نظائر هذه الظرفية بأن أسماء العلوم كالنوحيد  
 والنفقة تطلق على القواعد وعلى الملكات وعلى الادراكات بقيد أن يكون كل منها عن دليل كما نص  
 عليه بعضهم ولا معنى لظرفية الألفاظ المخصوصة التي هي مدلول أسماء الكتب ونحوها في ذلك وأوجب  
 بنا جوبه منها أن في معنى اللام والمعنى هنا رسالة محمولة للتوحيد وعلى هذا يصح أرادته كل من معانيه  
 الثلاثة لكن بعضها أقرب من بعض ومنها أن في باقية على حقيقتها ويقدر مضاف أى في دال التوحيد  
 والظرفية حينئذ من ظرفية الخاص في العام وعليه فالمراد من التوحيد القواعد ولا يصح أن يراد غيرها  
 ذلك أن تستغنى عن هذا المضاف وتكون الظرفية حينئذ من ظرفية الدال في المدلول فان المعاني قوال  
 للألفاظ بالنظر للتكليم وأما بالنظر للسامع فيعكس الأمر فتكون الألفاظ قوال للمعاني كما سيأتي أن  
 شاء الله تعالى (قوله فاجبه الخ) الفاء عاطفة لجملة أجبته على جملة سؤال وهي للتعقيب والإجابة بمحتمل  
 أن تكون بالوعد وأن تكون بالشروع في التأليف بقوله اعلم الخ والتعقيب على كل ظاهر لانه في كل شئ  
 يحتمل وقوله ان ذلك أى التأليف المفهوم من أولف (قوله ناهيا نحو العلامة الخ) النحو يطلق على معاني  
 ستة نظمها بعضهم في بيت فقال

فصن ومثل جهة مقدار • قنم وبعض قاله الأخير •

وللناس هنا أن يكون بمعنى القصد والمعنى قاصداً قصد العلامة الخ أى قاصداً قصد كقصد في تحرير الخ  
 والبناء في العلامة كناية المباعدة أنما أصلها فقد استفيد من الصيغة لأنها من صيغ المباعدة (قوله السنوسى)  
 هو أبو عبد الله محمد ابن الولي الصالح يوسف السنوسى المالكي المغربي التليسانى وهو من أظهر الله به  
 الدين وتبحر في العلوم كلها وبلغ من الورع والزهد الغاية القصوى وتراجمه كثيرة مشهورة قل أن  
 يوجد على وجه الأرض تاليفاً يفي بمعرفة الله بالبراهين القاطعة في أقرب زمان مثل عقائده لا يسمع عقيدته  
 الصغرى فانها أحسن مؤلفاته وأجمعها توفي يوم الأحد بعد عصر الثامن عشر من جلوى الآخرة سنة  
 خمس وتسعين وثمانمائة وجمرة ثلاث وستون سنة وقاخر جميع المنك بسبب موته وقبره مشهور في تليسان  
 بزار وهو منسوب لبني سنون قبيلة بالغرب والقول بأنه منسوب لسنونسة بلده التي نشأ فيها لا أصل  
 له لعدم وجود بلد بالغرب يسمى بذلك (قوله في تقرير) هو مصدر قرّر الشئ اذا جعله في قرار والمراد به هنا  
 تبين كيفية الدليل وإقامته (قوله البراهين) جمع برهان وهو ما تركب من مقدمتين يقينيتين بخلاف الدليل  
 فانه أعم من ذلك لانه عند المتكلمين يشمل المركب من المقدمتين المذكورتين والمفرد كالعالم فانه دليل  
 على وجوده تعالى من جهة حدوثه على ملساى ولا يخفى أن المراد بالبرهان هنا مطلق الدليل لا خصوص  
 ما تقدم كما يتم من استقصاء كلامه فليست أم (قوله غير أني الخ) اللفظ غير منسوب على الاستثناء من قوله ناهيا

أن أولف رسالة في  
 التوحيد فأجبهته الى  
 ذلك ناهيا نحو العلامة  
 الشيخ السنوسى في  
 تقرير البراهين غير أني

تفكر في دليل برهان لا يثبت

ناهيا حال كونه



نحو الخ فانه ربما يؤهم انه سرّد القصاص أولاً ثم ذكر أدلتها جلة وأنه ذكر الدليل على الوجه الذي ذكره  
السنوسى بأن يكون من غير زيادة بيان وتوضيح فدفع ذلك بقوله غير أن الخ (قوله أثبت الخ) فيه انه لم  
يجز على ذلك في الجمع كما يعلم باستقصاء كلامه فقلبة (قوله بدليل الخ) لمناسبت لقوله في تقرير البراهين أن  
يقول بالبرهان بجانب البرهان محله وقد يقال غير ذلك اشارة الى ما تقدم من أنه ليس المراد بالبرهان حقيقة  
بل المراد به مطلق الدليل (قوله بجانب المدلول) أى يلحقه بحيث يكون من غير فاصل بينهما والجنب كالجانب  
والجنبه مجزئة شق الانسان وغيره كافي القاموس ويحذف يكون في الكلام استمارة بالكناية حيث  
ثبت المدلول بشئ له جانب تشبهه مضمراً في النفس وحذف اسم التشبه وأثبت شيئاً من لوازمه وهو الجانب  
(قوله وزدته توضيحاً) أى يثبت كما يؤخذ من القاموس (قوله لعلمي الخ) علة يسكل من قوله أثبت  
الخ وقوله وزدته الخ وأخصر من هذا أن تقول علة لقوله غير أن الخ (قوله بقصور الخ) أى مجزؤه عن  
أن يتأمل في العبارات المتضمنة فأبى بالدليل بجانب المدلول وزاد في التوضيح ليتوصل هذا الطالب وأمثلة  
الى فهم علم التوحيد فجزأ الله تعالى خيراً (قوله هذا الطالب) كان الأوفق بما سبق أن يقول هذا السائل  
والأمر في ذلك سهل لأن المعنى واحد (قوله فجاءت الخ) أى فتحققت وثبت حال كونها متلبسة بمحمد  
الله أى بالثناء على الله رسالة الخ (قوله مفيدة) من أفاد أى حصل الفائدة وهي في اللغة ما حصلت من علم  
أومال أو غيرها كالحجاء فاقصر من اقتصر على العلم والمال لشرفها وفي العرف المصلحة المترتبة على الفعل  
من حيث هي ثمرة ونتيجته وخرج هذه الجبئية الغاية والغرض والعلة الباعثة فان الغاية هي تلك  
المصلحة من حيث إنها في طرف الفعل والغرض هو ممي من حيث إنها مطلوبة للفاعل بالفعل والعلة  
الباعثة هي ممي من حيث إنها باعثة للفاعل على الإقدام على الفعل فلاز بعة متحدة بالذات مختلفة  
بالاعتبار لكن بالأولان أعني من الآخرين مطلقاً لا نفرد الأولين بما هو في طرف الفعل وليس مطلوباً ولا  
باعثاً ككنز وحده بعد حفر بئر (قوله ولتقرير الخ) الجار والمجرور متعلق بقوله بعد مجيدة فالواو في  
الحقيقة داخله عليه والتقدير مجيدة لتقرير ما فيها والمراد به التوضيح والتبيين (قوله ما فيها) هو واقعة  
على المعاني فتكون الظرفية من ظرفية المتكول في الدال نظر الى أن الالفاظ قولت للمعاني بالنسبة  
للسامع فانه يفهم منها المعاني وأما بالنسبة للتكليم فالمعاني قول بالالفاظ والمعنى ولتوضيح المعاني التي  
فيها الخ (قوله مجيدة) من أجاد وأجاد أنى بالجهد ضد الردى كافي القاموس والمعنى أمت بالتقرير على  
وجه جيد فلو أبدل اللام التي في قوله ولتقرير الخ بالباء لكان أولى (قوله وسميتها) الضمير عائدة على  
الرسالة باعتبار مدلولها وقول الالفاظ لأن التحقيق أن أسماء الكتب موضوع للالفاظ المخصوصة  
باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة وقوله كفاية هي في الأصل مصدر كفى أطلقت على الرسالة إما  
على سبيل المبالغة بأن بالغ فيها حتى جعلها نفس الكفاية أو على تقدير مضاف أى ذات كفاية أو على  
تأويل المصدر باتم الفاعل أى كفاية ممداً كنه يقطع النظر عن الكلمة أما بالنظر لما فلا تأويل أصلاً  
مجموع قوله كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام علم على هذه الالفاظ المخصوصة باعتبار  
دلالتها على المعاني المخصوصة كما بين (قوله العوام) هم ما قابل الخواص والمراد بهم من ليس له  
قدرة على فهم العقائد وإدراكها على الوجه الآتي (قوله فيما يجب الخ) أى في العلم منه لأنه يستقيم جملة  
كلاً حتى الجار والمجرور متعلق بكفاية والمراد بالوجوب هنا وفي قوله أعلم انه يجب الوجوب الشرعي لا  
العقلي عوان كان هو المراد في هذا المقام كما سيد كره لأن ذلك أمر أعلى لا كلى (قوله من علم الكلام)  
والأقرب أن من ينبغي واجبة علم الكلام من إضافة المسمى الى الاسم وهذا كله بحسب الأصل كما تقدم

أثبت بالدليل بجانب  
المدلول وزدته توضيحاً  
لعلمي بقصور هذا الطالب  
بفوات محمد الله تعالى  
رسالة مفيدة ولتقرير  
ما فيها مجيدة وسميتها  
كفاية العوام فيما يجب  
عليهم من علم الكلام

سورة رانية فنتقم

وانما سمي هذا العلم بذلك لان عنوان مباحثه كان قولهم الكلام في كذا وكذا لان مسألة الكلام كانت  
أكثر من غيرها ولا بد من قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات والزام الخصوم ولأنه أول ما يجب  
من العلوم التي اعلم وتعلم بالكلام فاطلق عليه هذا الاسم ولم يطلق على غيره وتميزه لانه انما يتحقق  
بالمباحثه وادارة الكلام من الجانبين بخلاف غيره فانه يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب ولانه أكثر العلوم  
مزايا وخلافا فيشدد افتقاره الى الكلام مع مخالفين والرد عليهم ولانه بقوة أدلته صار هو الكلام دون ماعداء  
من العلوم كما يقال للافقوى من الكلامين هذا هو الكلام ولانه لا يتناهى على الأدلة القطعية المؤتلفه  
بالدلة السمعية أشد العلوم تأثيرا في القلب فيسمى بالكلام الشقيق من التكلم وهو المخرج ذكره السعد  
الفتناني في أول شرح العقائد بحجة ما ذكره من الكلمات ثمان (قوله والله تعالى أسأل) اللفظ الشريف  
منصوب على التعظيم فهذا هو الأدب وتقدم اللفظ الشريف فيمنع الحضرة أي أسأل الله لا غيره (قوله أن  
ينفع بها) أي بأن لا تطرح ولا تهمل بل تطالع وتقرأ وتكتب فيحصل بها النفع العظيم (قوله وهو حسي)  
هو اسم مصدر لأحسب بمعنى كفي والمزاد منه هنا اسم الفاعل وهو حسي بمعنى كافي وقوله ونعم الوكيل  
مفعول وفاعل والمخصوص بالمدح محذوف تقديره الله وهو مبتدأ مؤخر بحلة نعم الوكيل خبره أو هو مخبر مبتدأ  
محذوف أو مبتدأ مخبر محذوف والتقدير الحمد لله أو الله الممدوح فعلى الأول يكون الكلام بحلة  
واحدة بخلافه على الأخيرين فانه يجلتان خزانتهما مستأنفة استئنافاً يائنا لوقوعها جوار سؤال مقدر  
كأنه قيل من الممدوح فقال الله • واعلم أن حلة نعم الوكيل لا إنشاء المذبح وحينئذ يلزم عطف الانشاء على  
الخبر الذي هو حلة وهو حسي والتحقيق من خلاف فيه كعكسه المنع كما أشار به بعضهم بقوله  
وعطفك الانشاء على الاخبار • وعكسه فيه بخلاف جاري  
مخاف الصلاح وابن مالك أبو • جواره فيه وبالجل اقتدوا •  
وجوزته عزة قلته • وسيبويه وأرضى دليله  
والجواب أن حلة هو حسي إنشاء بمعنى الكفاية وإن قيل من حفيد السعدان وقوع الإنشاء بالاسمية نادر  
لانه لم يعم الجواز كافي بحلة الصلاة أو أن نعم الوكيل عطف على حسي وهو مفرد لا يوصف بخبر ولا  
بانشاء ولا يحتاج الى إضمار قول لأن الإنشاء يقع خبراً على الصحيح كما يقتضيه قول ابن مالك في باب النعت  
• وأمنع هنا إيقاع ذات الطلب • اذ مفهومه أن غيره لا يمتنع فيه ذلك لكن الحال كالنعت كما قاله شيخ  
شيخنا في حاشية الأشموني فلا احتراز بالطرف من الخبر فقط (قوله اعلم) المخاطب به كل من يتأق منه  
العلم ممن يطالع على هذه الرسالة وإن كان أصل الخطاب أن يكون لعين والتحقيق أن العلم والمعرفة مترادفان  
وإن اختلفا عملاً بتعدي العلم كفعولين والمعرفة لمفعول والمشهور أنه لا يجوز نسبتها الى الله لاستدعائها سبق  
الجهل فلا يطلق على الله عارفاً بخلاف العلم في ذلك لكن الذي درج عليه شيخ الاسلام في رسالة  
الحدود كما قاله بعض المحققين أنه يجوز ذلك لوروده قال ويمنع دعوى استدعائها سبق الجهل اه • فان قيل اذا  
كان العلم والمعرفة مترادفين فلم يغير بالعدم اعرف • اجيب بانه يميز بذلك تأنيهاً بالكتاب العزيز وقال تعالى  
فاعلم انه لا اله الا الله ولذا لم يمتز بكل من لفظ اذرا وقرأ أو اسمع أو اجزم أو اعتقد أو افهم أو أدرك (قوله انه  
يجب الخ) المضمير للحال والشأن والمعاينة انه يفسر ما بعده بقوله يجب الخ تفسيره كافي قوله تعالى قل هو  
بلله أحد الى آخر السورة واعلم انه اختلف في أول الرجات ما هو فقول هو المعرفة وقيل هو النظر للوصول  
اليها وقيل هو أول جزء من النظر وقيل هو القصد الى النظر أي توجيه القلب اليه بقطع العلائق المنافاة له  
كالكبر والحسد والبغض للمكنايات الداعية الى الله تعالى ويسمى ذلك أول هداية الله للعبد كما قاله في شرح

والله تعالى أسأل

الرسالة

والله تعالى أسأل بأن  
ينفع بها وهو حسي ونعم  
الوكيل (اعلم) أنه يجب

العلم



الكبرى وكل من هذه الأقوال الثلاثة غير منافٍ القول الأول لأن من قال بكل منها مراده أنه أول  
الواجبات من الوسائل ومن قال بذلك مراده أنها أول الواجبات من المقامات فهذه أقوال أربعة وهي أقرب  
الأقوال فيه وقد أنشأها بعضهم إلى اثني عشر قولاً <sup>فيما تقدم</sup> لا <sup>فيما تقدم</sup> اسم لم يثبت الوجوب بالشرع كما قيد به السنوسي في  
الصغرى حيث قال ويجب على كل مكلف شرعاً لعدم اختصاص ذلك به لأن الأحكام كلها ثبتت بالشرع كما  
هو مذهب الأشاعرة ولهذا لم يقيده في الكبرى وذهبت المعتزلة إلى أنها ثبتت بالعقل بناء على التحسين  
والتقيح العقلين والشرع جاء مقوق بالعقل وذلك لأن الفعل يقطع النظر عما جاء به الشرع أي أن يكون  
متصفاً بالتحسين أو بالقيح والاول أربع مرات الأولى أن يكون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح وتاركه  
الذم <sup>فإنه لا بد من</sup> وحينئذ يدرك العقل أنه واجب الثانية أن يكون بحيث يستحق فاعله المدح ولا يستحق تاركه الذم  
وحينئذ يدرك العقل أنه مندوب الثالثة أن يكون بعكس ذلك <sup>فإنه لا بد من</sup> وحينئذ يدرك العقل أنه مكروه الرابعة أن  
يكون بحيث لا يستحق كل من فاعله وتاركه مدحاً ولا ذمّاً <sup>فإنه لا بد من</sup> وحينئذ يدرك العقل أنه مباح وأما الثاني فليس  
له الأمر بوجه واحد وهي أن يكون الفعل بعكس الأول <sup>فإنه لا بد من</sup> وحينئذ يدرك العقل أنه محرّم وهذا حاصل ما نقله سم  
عن السعدي مذهبهم وظاهر ما تقرّر أن المراد بالتحسين ماعداً القبح فيتناول وصف كل من المكروه والمباح  
وذهبت المائريديّة إلى أنها ثبتت بالشرع <sup>فإنه لا بد من</sup> والأجوب معرفته تعالى فانه بالعقل لكن لا للتحسين العقلي كما  
تقول المعتزلة بل لوضوحه فهو مبين له كالرسول كما قاله السنّي في بحر الكلام <sup>فإنه لا بد من</sup> والحاصل أنه اتفق على أن  
متشبه الأحكام هو الله تعالى لا غيره كما قاله سم <sup>فإنه لا بد من</sup> إلا أن الفرق بين الثلاثة أن الأشاعرة يقولون إن الأحكام  
ثبتت بالشرع ولولم تبعث رسل لم تثبت لأن عقولنا لا تدركها استقلالاً وإنما تدركها تبعاً والمعتزلة يقولون  
ثبتت بالعقل لانه قوة على التحسين والتقيح والرسل جاءت موقوفة ومؤكدة لذلك والمائريديّة يقولون  
ثبتت بالشرع ماعداً وجوب المعرفة <sup>فإنه لا بد من</sup> أما هو فهو العقل لوضوحه لا للتحسين له والحق مذهب الأشاعرة •  
ثم إن الأحكام قسماً اثنان أحدهما أحكام فروع وهي لا تثبت إلا في حق من بلغته دعوة من أرسل إليه باتفاقهم كما  
يخص عليه سم <sup>فإنه لا بد من</sup> وأخرهما أحكام أصول وقد وقع بينهم خلاف في الاكتفاء في ثبوتها بآي رسول فقيل يمكن  
فيه بذلك وقوة النورى وعزاه بعضهم للمائريديّة وظاهره أنهم يقولون بأن الأحكام كلها ثبتت بالشرع  
وهو خلاف ما تقدم عنهم من أنه يشتمل منها وجوب المعرفة فانه ثبت بالعقل نعم إن استثنى هنا أيضاً فلا مخالفة  
وعلى هذا فكل من بلغته دعوة رسول من الرسل ولو آدم كلف بالإيمان وإن لم يكن مرسلاً إليه في عايد  
وتكبر عن اتباعه استحق التعذيب وأما من لم يبلغه بأن شذ في أطراف البلاد فهو معذور وقيل لا يكتفى فيه  
بذلك بل يعتبر بكل رسول مع أمته وهذا هو الصحيح فأهل الفترة وهم من لم يكونوا في زمن رسول أو لم يرسل  
إلهم ناجون وإن عبدوا الأوثان لعذرهم ويعظمهم الله تعالى منازل من جنات الاختصاص لا من جنات  
الاعمال لانه لا عمل لهم هذا تحقيق هذه المسئلة فأحفظه <sup>فإنه لا بد من</sup> تنبيهه إذا عاينت أن أهل الفترة ناجون على  
الراجح علمت أن أبويه صلى الله عليه وسلم ناجيان لكونهما من أهل الفترة بل هما من أهل الإسلام  
لأحيائهما له فامتنابه بعد البعثة ومما أحسن قول القائل تعظّم الله

ع وكوكبه  
ع كوكبه

ع كوكبه

ع كوكبه

ع كوكبه

حيا الله الذي مرّ بفضل <sup>ع كوكبه</sup> على فضل وكان به رؤفا  
فأحيائهم وكذا الأمة <sup>ع كوكبه</sup> لايمان به فضلاً متيناً <sup>ع كوكبه</sup>  
فتسبوا كلقديم <sup>ع كوكبه</sup> بذا قدبر <sup>ع كوكبه</sup> وإن كان الحديث به ضعيفاً

وهذا الحديث هو مروي عن عمرو عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل ربه أن يحيى له أبويه  
فأحيائهم فامتنابه ثم أماتهما قال السهيلي والله قادر على كل شيء له أن يخص نبية بما شاء من فضله ويقيم  
ع كوكبه

عليه بما شاع من كرامته اه ولعل هذا الحديث صنع عند بعض أهل الحقيقة كما يصرح به قول بعضهم  
أنتفت أن أبا النبي وأمه • أخصاً الرب الكريم الباري  
حتى له شهدا بصدق رسالة • صدق فذلك كرامة المختار  
هذا الحديث ومن يقول بضعفه • فهو الضعيف عن الحقيقة عاري  
قال بعضهم وقسائل القاضي أبو بكر بن العربي أحد الأئمة المالكية عن رجل قال إن أبا النبي عن النار  
فأجاب بأنه ملعون لأن الله تعالى قال إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم  
عذاباً مهيناً ولا أدنى أعظم من أن يقال إن أبا في النار أه كيف لا وقد روى ابن منذر وغيره عن أبي هريرة  
قال جاء تبشيرة بنت أبي كلب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن الناس يقولون أنت بنت  
حطب النار فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مغضب فقال ما بال أقوام يؤذونني في قرابي ومن أذاني  
فقد أذى الله وقد ألف الجلال السيوطي مؤلفات فكما يتعلق بنحوهم من أجزاء الله خيراً وسيأتي في الخاتمة إن  
بعضهم ثبت الأيمان بجميع آباءه صلى الله عليه وسلم بعد اغتلاصه ما رآه إلا أن فادع على بالاختسان (قوله  
على كل مسلم الخ) أي على كل فرد فرد لأن لفظة كل للأفراد وليس مرادة بالتعريف بالمسلم والمسألة التقيد  
بذلك اندك من الكافر والكافرة بخاطب المجتمع عليه من الأصول وكذا من الفرد على الترجيح لكن  
اختار التعريف بالمسلم والمسألة لكونهما أشرح للامتنان وكلامه مما يؤهم أن غير المكلف مخاطب بذلك  
وليس كذلك فكان الأولى التعريف بالمكلف كما صنع غيره لكنه اتكف على وضوح أن غير المكلف  
لا يتوجه إليه خطاب التكليف لرفع قلمه عنه • واعلم أن الجن مكفون من أصل الخلقة وأما الملائكة  
فليسوا مكفون على التحقيق لأنهم محبوبون على الطاعة فإرسال نبينا صلى الله عليه وسلم لهم لتبشيرهم فقط  
وقيل إنهم مكفون من أصل الخلقة كما ألحقهم بالإنس في إرسال التكليف (قوله أن يعرف) من عرف  
مصدره فصلاً عما في تأويل مصدره أي معرفة وحقيقتها الجزم الطابق للواقع عن دليل والمراد بالواقع ما علمه  
الله تعالى أو ما في اللوح المحفوظ • فان قيل الجزم بعينه الإدراك ولا معنى لطابقه بذلك • أجب بأن المعنى  
الجزم الطابق متعلقه وهو النسبة لما في علم الله أو لما في اللوح المحفوظ وخرج عن ذلك الظن وهو إدراك  
أحد المتقابلين كالأحبة والوهم وهو إدراك أحدهما بمرجوعية والشك وهو إدراك كل منهما على السواء  
وخرج بالطابق غيره فله يسمى جهلاً مركباً كجزم النصارى بالتثليث وبما بعده ما لم يكن عن دليل وهذا  
يفتضي أن الجزم الناشئ عن ضرورة لا يسمى معرفة بل يسمى علماً فقط فيكون أعظم منها وبذلك قال  
السنوسي في بعض كتبه والتحقيق أنهم مراد بأن كما مر فيكون كل منهما ماضور كما كادراك أن الواحد  
ينفك الاثنين ونظرياً كادراك وجود الله تعالى وتحييناً في التعريف غير جامع • واجبت بثلاثة أجوبة أولها  
أنهم إنما قيدوا بالدليل نظراً لمخصوص المقام أدغمه صفاته تعالى وصفات رسله لا تحصل إلا عن دليل فلا  
يتأني أن المعرفة قد تكون عن ضرورة مزانية أن في الكلام حذف أو مع ما عطف أي وعن ضرورة كمالها  
ما أجاب به السكتاني من أن المراد بالدليل المرشد الذي لا يحتمل النقص فوجه في تناول الضرورة والبرهان  
(قوله حسين) هذا بناء على القول بثبوت الأحوال الذي جرى عليه السنوسي في الصغرى والحق خلافاً  
كما سيأتي وإنما جرى عليه مناسبتها على أن في الأحوال خلافاً كذا أجب عن صنيع السنوسي في  
الصغرى وفيه أنه كان يمكن التنبيه على ذلك مع الجزى على التحقيق (قوله عقيدة) أي معتقده فعلة  
بمعنى مفتعلة (قوله وكل عقيدة الخ) هذا مستغن عنه بقولنا أن يعرف حسين عقيدة الحقيقة المتفرقة  
نما كان عن دليل كما تقدم الآن يقال آتى للتوضيح كذا قيل وهو ممنوع لأنه أشار بذلك إلى أنه لا تكفي

على كل مسلم أن يعرف  
أخمين عقيدة وكل  
عقيدة يجب عليه أن  
يعرفها

بعضها كالأصول  
بعضها كالأصول  
أو غير ذلك



مِنَ الشَّخْصِ التَّقْلِيدِ فِي الدَّلِيلِ كَانَ يَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ لَهُ صُلْبٌ بِالْحُدُوثِ مُقْلَدًا لِلتَّغْيِيرِ فِي كَوْنِهِ دَلِيلًا  
 لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ الدَّلِيلُ أَيْضًا كَالدَّلِيلِ أَيْضًا لَمْ يَهْرَأْ أَنْ يَكُنْ مَقْلَدًا فِي الدَّلِيلِ كَانَ مَقْلَدًا فِي الدَّلِيلِ لَأَنَّ جَزْمَهُ  
 بِالْمَدْلُولِ أَذْكَ لِشَيْءٍ نَاشِئٍ عَنِ الدَّلِيلِ وَحِينَئِذٍ فَقَوْلُهُ وَكُلُّ عَقِيدَةٍ الْحَقِّ مُسْتَقْبَلَةٌ عَنْهُ عَاقِلَةٌ لَأَنَّ مَعْرِفَةَ الْمَدْلُولِ  
 تَسْتَلْزِمُ مَعْرِفَةَ الدَّلِيلِ لَكِنْ يَتَذَكَّرُ عَنْ ذَلِكَ كَرِهَ مَعَ ذَلِكَ بَأَنَّهُ أَتَى بِهِ تَوَاطُؤُهُ لَذِكْرِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْجَهْوَرِ وَغَيْرِهِمْ  
 فِي الْاِكْتِفَاءِ بِالْأَجْمَالِ (قَوْلُهُ دَلِيلًا أَجْمَالًا) أَعْلَمَ أَنَّ الدَّلِيلَ الْأَجْمَالِيَّ هُوَ الْمَجْمُورُ عَنْ بَيَانِ  
 وَجْهِ دِلَالَتِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَطْلُوبِ أَوْ عَنْ دَفْعِ مَا وَرَدَ عَلَيْهِ مِنَ الشُّبْهِ وَأَمَّا التَّفْصِيلُ فَهُوَ بِخِلَافِ ذَلِكَ أَيْ هُوَ  
 الْمَقْدُورُ عَلَى بَيَانِ وَجْهِ دِلَالَتِهِ أَوْ عَلَى دَفْعِ مَا وَرَدَ عَلَيْهِ مِنَ الشُّبْهِ وَالْمُرَادُ بِالشُّبْهِ مَا يَشْمَلُ الْاِعْتِرَاضَاتِ  
 لِأَخْصُوصِ مَا يَسْتَقْبَلُ عَلَى وَجْهِ الدَّلِيلِ وَلَيْسَ بِدَلِيلٍ هُوَ تَوْضِيحُ ذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ اسْتَدْلَوْا عَلَى وَجُودِهِ تَعَالَى  
 بِهَذَا الْعَالَمِ مِنْ حَقَّةٍ حَادِثَةٍ عَلَى مَا سَبَقَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْخِلَافِ وَاسْتَدْلَوْا عَلَى حَدُوثِ أَغْرَاضِ الْعَالَمِ بِمُشَاهَدَةِ  
 التَّغْيِيرِ وَعَلَى حَدُوثِ أَجْزَائِهِ بِمَلَاذِمِهَا لِلْأَغْرَاضِ الْحَادِثَةِ فَقَالُوا فِي تَقْرِيرِ هَذَا الدَّلِيلِ الْأَجْمَالِ مُلَازِمَةٌ  
 لِلْأَغْرَاضِ الْحَادِثَةِ وَكُلُّ مَا لَزِمَ الْحَادِثُ حَدَثٌ فَلَا أَجْزَاءَ حَدَثٌ فَقَالَتِ الْمَلْحَذَةُ اِعْتِرَاضًا عَلَى صَغَرِي هَذَا  
 الدَّلِيلِ لَا نَسْلُ أَنْ هَذِهِ الْأَجْزَاءُ مُلَازِمَةٌ لِلْأَغْرَاضِ بَلْ قَدْ تَنَفَّكَ عَنْهَا وَعَلَى كَثْرَةِ لَانْسَلِمْ أَنَّ كُلَّ مُلَازِمٍ لِلْحَادِثِ  
 حَدَثٌ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْحَوَادِثُ هَلْ تَزُولُ وَنَحْنُ نَقُولُ لَا أَوَّلَ لَهَا بَلْ مَا مِنْ حَدَثٍ إِلَّا وَقَبْلَهُ حَدَثٌ  
 وَهَكَذَا وَسَيَأْتِي زِدُّ ذَلِكَ فِي تَقْرِيرِ الْمَطْلُوبِ السَّبْعَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَتَنْبَهْ (قَوْلُهُ أَوْ تَفْصِيلًا) أَتَى بِأَوَّلِي  
 هُوَ لِأَحَدِ الثَّنَيْنِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ أَحَدُهُمَا لِأَخْصُوصِ التَّفْصِيلِ قَاذًا عَرَفَ الْإِجْمَالِيَّ فَقَدْ أَتَى  
 بِالْوَاجِبِ الْغَنِيِّ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّفْصِيلُ حِينَئِذٍ وَجَوَّاهُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَهَلْ يَكُونُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ  
 وَاجِبًا عَلَى سَبِيلِ الْكِفَايَةِ أَوْ مَدَّوْهُ بِأَقْوَالٍ كَذَا يُؤْخَذُ مِنَ الْيُوسَى فَتَأْمَلْهُ (قَوْلُهُ قَالَ بَعْضُهُمْ يَشْتَرِطُ الْحَقُّ)  
 هَذَا مُقَابِلٌ لِمَا قَبْلَهُ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى هَذَا خُصُوصُ الدَّلِيلِ التَّفْصِيلِيَّ بِخِلَافِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ هَلْ كَامِلَتِ وَهَمَقَتْ  
 أَنْ هَذَا التَّعْضُ يَقُولُ بِوَجُوبِ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ وَجُوبُ الْأَصُولِ لِكُونِ الْإِيمَانِ مُتَوَقِّفًا عَلَيْهِ وَنَسَبَ  
 ذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْإِسْفَارَ فِي الدَّلِيلِ التَّفْصِيلِيَّ عَلَى هَذَا وَاجِبَ عَلَى الْأَعْيَانِ وَجَوَّاهُ بِأَصُولٍ بِمَعْنَى أَنَّهُ أَنْ  
 لَمْ يَعْرِفْهُ الْمَكْتَفَى لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا وَهَذَا فِيهِ إِفْرَاطٌ وَخَرَجٌ شَدِيدٌ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الدِّينِ الْعَلَاءِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْ الْحَافِظِ  
 ابْنِ حَجْرٍ وَكَانَ عَلَى الْغُرَالِيِّ حَيْثُ قَالَ اسْتَرَفَتْ طَائِفَةٌ فَكَفَرُوا وَعَوَّاهُ الْمُسْلِمِينَ وَزَعَمُوا أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ  
 الْعَقَائِدَ بِالْأَدَلَةِ الَّتِي خَرَزَ وَهِيَ هَوَاءُ كَافِرٍ فَصَنَّفُوا رَحْمَةَ اللَّهِ الْوَاسِعَةَ وَحَقَّلُوا الْحَنَّةَ مَحْتَصَةً بِطَائِفَةٍ سَعِيرَةٍ مِنْ  
 الْمُتَكَلِّمِينَ أَمْ هَذَا الَّذِي فِي الْيُوسَى أَنَّ الدَّلِيلَ التَّفْصِيلِيَّ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ حَتَّى عِنْدَ مَنْ قَالَ  
 بِوَجُوبِهِ عَلَى الْأَعْيَانِ وَعَلَى هَذَا فَوَجُوبُهُ مِنْ قَبْلِ وَجُوبِ الْفُرُوعِ بِمَعْنَى أَنَّ الْمَكْتَفَى يَعْصِي بِرُكُودِهِ لَا بِمَعْنَى  
 أَنَّ إِيْمَانَهُ مُتَوَقِّفٌ عَلَيْهِ فَتَحْتَمِلُ أَنَّ الدَّلِيلَ التَّفْصِيلِيَّ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ الْأَوَّلُ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ الثَّانِي  
 أَنَّهُ مُنْدُوبٌ وَكُلُّ هَذَيْنِ يُعَدُّ مَعْرِفَةَ الْأَجْمَالِ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ فِي الثَّلَاثَةِ وَاجِبٌ عَلَى الْأَعْيَانِ لَكِنْ  
 لَا يَتَوَقَّفُ الْإِيمَانُ عَلَيْهِ عَلَى مَآرٍ (قَوْلُهُ لَكِنْ الْحَقُّ) لَنَا كَانَ رُبَّمَا يَتَوَقَّفُ أَنَّ الْجَهْوَرُ وَاقِفٌ أَوْ قَالَ بِشَرَايِطِ  
 التَّفْصِيلِ وَلَمْ يَقُولُوا بِالْأَوَّلِ وَهُوَ الْاِكْتِفَاءُ بِأَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ اسْتَدْرَكَ بِقَوْلِهِ لَكِنْ الْحَقُّ أَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلُ فِي  
 الْاسْتِذْرَاكِ أَنْ يَقُولَ لَكِنْ الْجَهْوَرُ عَلَى الْأَوَّلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَمْ يَذْكُرْ الْجَهْوَرُ مُعْظَمَ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ  
 (قَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ) أَيْ الْحَالُ وَالشَّأْنُ وَهُوَ مُفَسَّرٌ بِمَا بَعْدَهُ كَمَا مَرَّ (قَوْلُهُ لَكِنْ الْحَقُّ) الْحَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِكُنْفِي  
 وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِالدَّلِيلِ وَعَلَيْهِ قَالُوا بِمَعْنَى عَلَى (قَوْلُهُ وَالدَّلِيلُ التَّفْصِيلِيَّ) غَرَضُهُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ  
 تَوْضِيحُ كُلِّ مَنْ الدَّلِيلِ التَّفْصِيلِيَّ وَالْإِجْمَالِيَّ فَبَيْنَ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ وَالدَّلِيلُ الْحَقُّ وَالثَّانِي بِقَوْلِهِ مَا أَذْكَ لِمَجْبِهِ الْحَقُّ (قَوْلُهُ  
 مِثَالُهُ) الْمِثَالُ جَزْمِي يَذْكُرُ لَا يَصَاحُ كَلِمَةً فَالْحَقُّ هُوَ الدَّلِيلُ التَّفْصِيلِيَّ وَمَا ذَكَرَهُ جَزْمِي مِنْهُ أَيْ فَرَدَ مِنْ أَفْرَادِهِ

في أوله من شق ٢٢

كلمة من له

كذلك أجمالا أو تفصيليا

قال بعضهم يشترط أن

يعرف الدليل التفصيلي

لكن الجمهور على أنه

يكتفي بالدليل الاجمالي

لكل عقيدة من هذه

الحسين والدليل

التفصيلي مثاله

جزء من

(قوله اذا قيل الخ) أي وقت قول القائل لما للذليل الخ وهو ظرف مقدم لقوله إن يقال الخ (قوله ما الدليل)  
نائب فاعيل للفعل قبله (قوله تعالى) أي تنزه عن كل ما لا يليق بحلال كثير ياتوا في ذلك لان الأولي  
للعبد في كرم ما يدل على تنزيه مولاه متى ذكر عز وجل (قوله أن يقال الخ) أي متعلق أن يقال الخ لان  
الدليل هو نفس هذه المخلوقات لان نفس القول (قوله هذه المخلوقات) عن نائب فاعيل الفعل قبله والاصل  
أن يقول المنشؤل هذه الخ (قوله فيقول الخ) ليس من جهة التمثيل وانما أتى به ليرتب عليه قوله فيجيبه  
(قوله من جهة امكانها) أي من جهة معنى امكانها فلاضافة للبيان والامكان أن يكون الشيء بحيث  
تستوي نسبة الوجود والعدم اليه (قوله أو من جهة الخ) الإضافة فيه كالاضافة فيما قبله وعدل عن قول  
غيره أو من جهة حدوتها مع مساواته على ما ذكره للتوضيح وكان الأولى أن يبدأ من جهة معانيها والثاني شطر  
أو شرط ليكون السؤال شاملا لجميع الاقوال الآتية وأجبت عن ذلك بأن أو مائة خلق فتجوز الجمع  
واستحسنه الشيخ حين عرّضه عليه (قوله فيجيبه) أي بأن يقول له ذلك عليهم من جهة امكانها وبين  
وذلك كان يقول هذه المخلوقات ممكنة وكل يمكن لا بد له من موجد هذا ان اختار ان جهة الالة الامكان  
والأبأن اختار ان جهة الوجود بعد عدم فتقول هذه المخلوقات موجودة بعد عدم وكل موجود بعد عدم  
لا بد له من موجد فهذه المخلوقات لا بد لها من موجد أو اختار ان جهةها معانيها على الثاني شطر أو شرط  
فيقول هذه المخلوقات ممكنة محادثة لكل من كان كذلك لا بد له من موجد فهذه المخلوقات لا بد لها من موجد  
والخلاصة أنه اختلف المتكلمون في جهة الالة على أقوال أربعة فقال بالاول ناصر الدين البياضى وجاعه  
وقال بالثاني أكثرهم وقال بعضهم بالثالث وبعض آخر بالاربع واستدل كل على ما قاله بما لا يناسب ذكره هنا  
والحق كما قاله في شرح الكبرى ان كلا من هذه الأوجه موصول للمطلوب ثم ان المراد من قوله فيجيبه ان  
يكون فيه قلّة على اجابته لانه محبة بالفعل كما قد يؤولهم ولا بدأ بضامن أن يكون فيه قدرة على دفع الشبهة التي  
ترد على ذلك الدليل لما مر من ان الدليل التفصيلي هو المقذور على بيان وجود الاله وقدر ما رد عليه من الشبهة  
(قوله وماذا لم يجبه الخ) أي لم يقدر على اجابته وكذا اذا لم يقدر على دفع ما ورد عليه من الشبهة كما يؤخذ  
عمارة (قوله بل) مرعى هنا لا تتقال فقط لالان يقال فتأمل (قوله قاله الخ) أي قال له ذلك جوابا  
للسؤال الأول أغنى قول السائل ما الدليل على وجوده تعالى وكان الاظهر أن يقول وماذا لم يجبه بأن لم يعرف  
من جهة الخ (قوله فيقال الخ) تجوابا لما (قوله له) أي لقوله هذه المخلوقات أي لتعلقه كما مر (قوله  
دليل آجالي) ويقال له أيضا دليل مجلى (قوله وهو كاف) وفيه من هذا مكرر مع قوله لكن الجمهور الخ  
الأن يقال لماذا مكررة أولا على وجه الاستدراك أراد أن يذكره ثانيا استغلا لا لزيادة التوضيح (قوله وأما  
التقليد الخ) هذا بعض مفهوم المعرفة وبه الظن والشك والوهم والجزم الذي لم يطابق الواقع وحكمها أن  
المتصف بها كافر اجماعا فيخلق في النار والحاصل أن الأمور غيبة لان الشخص اما أن يجد في نفسه الجزم  
بذلك الحكم وغيره والاول اما عن دليل ويسمى معرفة أولا ويسمى اعتقادا وهو اما صحيح ويسمى تقليدا  
أو فاسدا ويسمى جهلا مركبا والثاني اما أن يكون راجح ويسمى ظنا أو بمرجوحية ويسمى ظنا أو  
بمساراة ويسمى شكّا قسام كل من الجزم وغيره ثلاثة كما يؤخذ من شرح الكبرى (قوله وهو أن يعرف  
الخ) كذا في بعض النسخ وعليه فمادة المعرفة مطلق الجزم بخورا وليس المراد بها حقيقة لما قاله حينئذ  
بعده وفي بعض آخر لم يحفظ وهو أولى والحفظ ووصول نفيس الشخصين الى تمام المعنى بشرط أن يكون بحيث  
لو نسيته وأراد حضوره لوجدته والافتصور فلان لم تصل الى تمام المعنى فتصور كما نقله السعد عن الامام وهذا  
تعريف للتقليد المراد في هذا الفن وأما تعريفه من حيث هو فإن تتبع غيرك في قوله واعتقادا ودون أن

المشؤول هو  
السائل ٩٠

لما قيل ما الدليل  
على وجوده تعالى  
أن يقال هذه المخلوقات  
فيقول له السائل المخلوقات  
دالة على وجود الله  
تعالى من جهة امكانها  
أو من جهة وجودها  
بعد عدم فيجيبه  
وأما اذ لم يجبه بل قال  
له هذه المخلوقات فقط  
ولم يعرف من جهة  
امكانها أو وجودها بعد  
عدم فيقال له دليل  
آجالي وهو كاف عند  
الجمهور وأما التقليد فهو  
أن يعرف

(مطلب في اختلاف  
المسكمين في جهة دالة  
المخلوقات عليه سبحانه  
وتعالى)



تعرف دليله فيشمّل التقليد في الفروع واتباع القاضي للشهود ونحو ذلك \* واعترض هذا التعريف  
باعتراضين الأول أنه غير جامع لعدم شموله اتباع الغير في فعله أو تقريره والثاني أن الاعتقاد حتى فلا يمكن  
الاتباع فيه وأجيب عن الأول بأن المراد بالقول ما ينم كلام من الفعل والتقرير بما نعلم كما قاله السعد أو  
لأنه يطلق على الرأي إطلاقاً عاماً ورأي الغير مذهبه قولاً أو غيره وعلى هذا فالعطف فيه من عطف الخاص  
على العام وعن الثاني بأن محل عدم إمكان الاتباع فيه اذ لم يدل عليه دليل ولا يمكن فإذا قال قائل لا اله  
الا اله مثلاً وقلده من حيث إن مدلوله معتقد كذا اعتقيد في الاعتقاد ويؤخذ من التعريف حيث قيل  
فيه أن يتبع غيرك في قوله الخ أن اتباع الغير فيما عظم من الدين ضرورة لا بعد تقليد اذ لا يختص به الغير  
وهو كذلك كانه عليه شيخ الاسلام زكريا قال اليوسى وفيه بحث اه قال شيخ شيخنا ولعل وجهه أن  
إضافة كل من القول والاعتقاد للغير لا تقتضي اختصاصاً به حتى يؤخذ منه بل تقتضي كونه منسوباً له نسبة  
كما وحينه فلا اتباع في ذلك يستعمل تقليداً (قوله العقائد الحسنة) احترازها عن الأحكام الشرعية فإن  
التقليد فيها كاف أنفاً فالأناطية لا يقينية اذ يستعمل أن لا يكون مطابقة للواقع \* فان قلت اذا كان يستعمل  
فيها ذلك فكيف يسوغ اتباع المجتهد فيها مع أن الخطأ لا يتبع \* قلت أجبت بأن محل كون الخطأ لا يتبع  
اذا قطع بأنه خطأ وملا سيطرته المجتهد من تلك الأحكام ليس كذلك بل هو محتمل (قوله فاختلف العلماء  
الخ) اعلم أن الاختلاف في التقليد مبني على اختلاف فهم في النظر وحاصله أنه قيل إنه واجب وجوب الفروع  
أي يعصي المكلف بتركه وإن لم يكن فيه أهلية قيل يلزم عليه التكليف بما لا يطاق وهو غير جائز ورد بأن  
لا تسلم عدم جواز بل هو جائز عند أهل السنة نعم يلزم أنه واقع مع أن أهل السنة على أنه غير واقع وإن  
كان جائزاً وقيل إنه واجب وجوب الفروع أيضاً ان كان فيه أهلية وقيل واجب وجوب الأصول أي بحيث لو  
تركه المكلف كفر وقيل أنه ليس بواجب أصلاً بل هو شرط لكل حال فقط من قال بالأول قال إن التقليد كاف  
في الايمان لكن مع العصيان مطلقاً ومن قال بالثاني قال أنه كاف في ذلك لكن مع العصيان ان كان فيه أهلية  
للنظر والأفلا عصيان وهذا هو الصحيح ومن قال بالثالث قال أنه غير كاف في ذلك فالمتعصية كافر وعليه  
اقتصر الشيخ فيما بعد ومن قال بالاربع قال أنه كاف من غير عصيان مطلقاً هذا وذهب بعضهم علم الكلام وقال  
بحرمة النظر فيه وهو في غاية من الضعف بل لا يشك عاقل في فساده قال اليوسى ونسب يعني السنوسي في  
شرح الوسطى هذا القول الى بعض المبتدعة حيث قال وما يحكي عن بعض المبتدعة كالحشوية وغيرهم من  
أن النظر في علم التوحيد حرام فلا يخفى فساده وضلال معتقده لكل عاقل اذ هو مصادم للكتاب والسنة  
واجاب المسلمين الذين يعتد بهم وأما ما يحلّلون به من أن الصحابة رضي الله عنهم لم يتكلموا فيه فكذب  
واقتراف وأطال في ردّه وقد قيل للقاضي أبي الطيب أن قوماً يذمون علم الكلام فأنشد  
تأمل الكلام أيامن لا خلاق لهم \* وما علمه اذا عبوة من ضرره  
ماض شمس المشحي في الأفق طالعة \* أن لا يرى ضوءاً هاماً ليس ذا بصير  
ومحل ذلك كله أذ ابتنى على ظاهره فان سجل على أن مراد هؤلاء بحمل الكلام المخلوط والمحشوب بالفلسفة  
فليس بغايد بل صحيح وعلى هذا الماحتمل ما قيل عن إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه من قوله لأن يلقى  
العبد ربه بكل ذنب ماعد الشريك أحسن من أن يلقاه بعلم الكلام اه (قوله ولا يكن التقليد) أي في  
الايمان بناءً على أن النظر واجب وجوب الأصول كما مر وقد استشكل هذا القول بأنه يلزم عليه تكفير  
أكثر عوام المؤمنين بذلك بما قد مر فما علم من أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أكثر الانبياء أتملاً  
ورد أن أمته أكثرهم ثلثاً أهل الجنة وأجاب السنوسي عن ذلك في شرح الصغرى بأن المراد بالدليل الذي

في قوله دليل

العقائد الحسنة ولم  
يعرف لها ذليلاً اجاباً  
أو تفصيلاً فاختلف  
العلماء فيه فقال بعضهم  
لا يمكن التقليد

يقيني

فراكل ما

له رهون صوري

لقد ندم

تجب معرفته على جميع المكلفين هو الدليل الجلي ولا شك أنه غير بعيد حصوله لمعظم الأمة فيما قبل  
 آخر الزمان فلا يشترط معرفة النظر على طريق التكلمين من تحصيل الأدلة وترتيبها ودفع الشبهة الواردة  
 عليها ولا القدرة على التعبير عما حصل في القلب من الدليل الجلي لكن قد تقدم أن بعضهم يوجب الدليل  
 التفصيلي وبحسب الأصول على ما فيه (قوله والمقلد كافر) أي غير ناجح في الآخرة فلا ينافي أنه يعامل معاملة  
 المسلمين في الدنيا إذا قائل بأنه يعامل معاملة الكفار فيها فالخلافاً في أنه مؤمن أو كافر بالنسبة للآخرة  
 وأما بالنسبة للدنيا فتجري عليه أحكام الإيمان إنفاقه كإنصاف عليه النوسي وتقل بعض المحققين عن يحيى  
 الشاوي أن هذا الخلاف الذي في المقلد بعكس الخلاف الذي في المعزلة أي أنهم كفار أو مؤمنون عصاة فانه بالنظر  
 لحال الدنيا أي هل تجرى عليهم أحكام الكفار في الدنيا أم أحكام المؤمنين وأما في الآخرة فلا خلاف أنهم  
 يخلدون في النار اه وفيه من البعد ما لا يخفى (قوله وذهب إليه ابن العربي والسنوسي) أي ذهبوا إلى قول  
 بعضهم بعدم كفاية التقليد وإن المقلد كافر أمكن العربي في عبارة مصرحة بذلك ونصها ولا يصح أن يقال  
 سبحانه وتعالى يعلم بالتقليد كما قالت جماعة من المبتدعين لانه ليس قول واحد من المقلدين أقوى بالاتباع  
 من قول غيره مع كون أقوالهم متضادة ومختلفة الخ وأما السنوسي فقد جرى عليه في الكبرى ونسبه إلى  
 الجمهور حتى أنه يقلل حكاية الانجاء عليه ويجري عليه أيضاً في شرح الصغرى وتقل فيه عبارة ابن العربي  
 واستحسنها وابن العربي هذا هو الامام أبو بكر الفقيه بخلاف يحيى الدين بن العربي الصوفي وقد يفرق  
 بينهما فيقال في الأول ابن العربي في الثاني ابن عربي بدونها (قوله وأطال في شرح الكبرى الخ)  
 موافق لما طال به فيه من زيادة توضيح أن من قال بكفاية التقليد احتج بأمور أخرها أن الصحابة رضي الله  
 عنهم مما تروا ولم يعرفوا الجوهر والعرض من أئمتنا ما يقل عن بعض السلف من أنه قال عليكم بدين المجازير  
 وعن محمد بن عبد العزيز أنه قال لرجل سأله عن الأهواء عليك بدين الصبي الذي في الكتاب ودين  
 الأعرابي ودع ماسواة وحكي عن الفخري أنه قال عند موته اللهم إيمان المجازير مثلها أن بعض المقلدين  
 قد يكون أقوى للاعتقاد من نظر في علم الكلام ولا يخفى فساد ما تمسك به على كل موقف أمثال الأول  
 فوجب أن يذكر مثله من له أدنى تمييز ذليلاً على الاكتفاء بالتقليد إذ لفظ جوهر مثلاً من الألفاظ  
 المصطلحة عليها ولا مدخل لها في شيء من أدلة العقائد حتى يلزم من الجهل بها الجهل بالأدلة نعم لو ثبت  
 أن الصحابة مما تروا ولم يعرفوا الله بل قلداً وأعرضوا عن النظر لكان ذلك ذليلاً على مدعى هذا  
 القائل وثبت هذا عنهم مما يثاب به كل مؤمن لا سيما مع وقوع الحث على النظر في أزبد من سبانه  
 موضع في القرآن العظيم ولقد نطق أن كافر علمائنا لم يحصل لهم من العلم بالدليل مما حصل لأدنى  
 أمة من إمام الصحابة أوصى بميز من صبيانهم وكذلك التابعون وتابعوهم باحسان وأما الثاني كذلك  
 إذا المراد بالامر بالمعسك بما أجمع عليه السلف الصالح حتى وصل إلى من ليس أهلاً للنظر كالمجائر  
 والصبيان وأهل البدو بسبب اعتناهم بالدين حيث كانوا يعاملونه بالأهل والولد والعبد الأمة أمثالاً لقوله  
 تعالى يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم ناراً الآية وهذا هو مراد عمر بن عبد العزيز بما قاله جواباً  
 للسائل عن الأهواء فكانه قال عليك بما كان عليه السلف وأجمعوا عليه ودع ما ينافي ذلك مما أحدثته  
 المبتدعة ولهذا احتار الفخر الدعاة في مواطن الموت فهو دعاء بصفاء المعرفه والحفظ مما سكرها كالمعروف  
 بحال مجازير تلك الأزمنة هذه امرأته والله أعلم وأما ملحة على طلب التقليد فغير صحيح لانه حينئذ يكون دعاء  
 بكتف المعرفة والاتقال إلى ما هو أدنى والدعاء بمثل هذا الامرضاء عاقل ولو سلمنا أنه أراد المجازير للمقلدات  
 فلو جاب أن يحمل دعاءه على طلب لازم اعتقاد من وهو عدم خطور الشبهات بالبال ليكون منضماً إلى كمال

والمقلد كافر وذهب إليه  
 ابن العربي والسنوسي  
 وأطال في شرح الكبرى  
 في الرد على من يقول  
 بكفاية التقليد

الجماعة مع جماعة  
 من ذوي البصيرة

أي قوله عليكم بدين المجازير

مع جماعة من



معرفة هو فتكون أذناك صافية من كل مكدر وهذا ظاهر أن هذا الذي اغتر بهذا القائل في الحقيقة  
 حجة عليه لاله وأما الثالث فهو لما لا يدخل تحت فهم عاقل فكيف يدعى رجحانه نعم قد يحصل من المعارف  
 ما لا يمكن التوصل إليه بالنظر لبعض ما لم ينظر من أولياء الله تعالى وليس هذا هو محل النزاع لأنه في التقليد  
 وهذا ليس مقلدا بل هو كالناظر أو أعلى هذا والمختار الاكتفاء بالتقليد في الإيمان لكن مع العيصان أن  
 قدر على النظر والأفلاحيان وتقدم أن هذا هو الصحيح وقد أطل ابن حجر الكلام في هذه المسئلة وجلب  
 أنقلا كثيرة دالة على الاكتفاء بالتقليد وعلى أن السنوسي شدد في هذه المسئلة بعد (قوله لكن نقل  
 الح) استدراك على ما قبله بإيهامه أن السنوسي استمر على ما قال به من عدم الاكتفاء بالتقليد ويؤيد هذا  
 النقل ما قاله بعض المحققين من أن السنوسي شرح في بعض كتبه بالاكتفاء بالتقليد وشنع فيه على من قال  
 بعدم الاكتفاء بموق كلام اليوسى في رجوعه وعدمه احتمالا وذلك أن السنوسي نسب عدم الاكتفاء  
 بالتقليد في شرح الكبرى والصغرى إلى الجمهور ونسب الاكتفاء به في شرح المقدمات إليهم أي صاقل اليوسى  
 فيحتمل أنه أراد بالجمهور في الأول جمهور المتكلمين وأراد بهم في الثاني غيرهم وهو الذي كنا نلقاه عن  
 بعض أشياخنا ويحتمل أنه قد رجع عما ذكر في الأول إذ هو تشديد عظيم (قوله عن ذلك) أى عن  
 القول بعدم الاكتفاء بالتقليد (قوله وقال بكفاية التقليد) أى في الإيمان مع العيصان أن كان فيه أهلية النظر  
 ومع عدمه أن لم يكن فيه الأهلية كما هو الصحيح (قوله لكن الح) استدراك على الاستدراك قبله  
 وشرحه به التنبه على أنه لم يطلع في كتب السنوسى على هذا القول لكن كان مقتضى الظاهر أن يأتى  
 بهذا لأعلى وجه الاستدراك فتأمل (قوله لم زنى كتبه الح) هذا لا يناق ما تقدم عن بعض المحققين لأن  
 المعنى لم زنى كتبه التي رأيناها وهذا لا يقتضى أن السنوسى لم يصرح بذلك في جميع كتبه بل في التي أطلع  
 عليها الشيخ فقط ويمكن أنه صرح به في الكتب التي لم يطلع عليها الشيخ كما قاله ذلك البعض (قوله بعدم  
 كفايته) أى التقليد (قوله مقدمة) أعلم أنها في الأصل صيغة بلازاع أما مأخوذة من قدم اللازم الذي هو  
 بمعنى تقدم فتكون بكسر الدال لا غير بمعنى مقدمة أو من قدم التعدي فتكون بكسر الدال وفتحها  
 الأول على معنى أنها مقدمة الغير والثاني على معنى أنها مستحقة أن يقدمها الغير لكن ذكر ابن عبد الحق أن  
 النسخ قليل ثم نقلت عن الوصفية إلى الإسمية واختلف فقيل نقلت للطائفة المتقدمة من الجيش ثم نقلت من  
 ذلك إلى أول كل شيء ويتعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة كذا وقيل نقلت إلى أول كل شيء من أول الامر  
 ويتعين المراد أيضا بالاضافة فيقال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مثلا والأولى عبارة عن معان مخصوصة  
 يتوقف عليها أصل الشروع في المقصود أو كاله وهي المبادئ العشرة المشهورة والثانية عبارة عن ألفاظ  
 مخصوصة قدمت أمام المقصود لارتباطها بها واتفاقها فيه فالنسبة بين ذات المقدمة وبين التبيين لأن أحدا  
 اسم المعاني والأخرى لالفاظ وأما بين ذات مقدمة العلم ومدلول ذات مقدمة الكتاب فالعموم والخصوص  
 الوجهى مجتمعان فما لو ذكر المؤلف أمام مقصوده ألفاظا مخصوصة دالة على المعاني المتقدمة وتفر ذات  
 مقدمة العلم فيما لو ذكر تلك الالفاظ آخر أو وسطا وينفرد مدلول ذات مقدمة الكتاب فيما لو ذكر أمام مقصوده  
 ألفاظا مخصوصة دالة على معان مخصوصة غير تلك المعاني وكذا في النسبة بين ذات مقدمة العلم وذات  
 مقدمة الكتاب وتقرر ذلك وأضح مما تقدم هذا حاصل ما اشتهر وبحث فيه بأن فيه محكما حيث جعلت مقدمة  
 العلم اسم المعاني ومقدمة الكتاب اسم الالفاظ ويجب عن ذلك بانه لا يحكم لانه مجرد اصطلاح لهم ولا مشاحة  
 فيه على أنه قد يقال لما كان العلم اسم المعاني ناسب أن يجعل مقدمته اسم المعاني ولما كان الكتاب اسم الالفاظ  
 ناسب أن يجعل مقدمته اسم الالفاظ وظاهر أن مقدمة العلم ليست مرادة هنا وانما المراد مقدمة الكتاب

لكن نقل أن السنوسى  
 رجع عن ذلك وقال  
 بكفاية التقليد لكن  
 لم زنى كتبه الا القول  
 بعدم كفايته (مقدمة)  
 كقولنا في التقليد

فليتأمل (قوله فهم العقائد) أي فهم أن بعضها واجب وإن بعضها مستحيل وإن بعضها جائز (قوله يتوقف على أمور) أي على فهم أمور كما هو مصرح به في بعض النسخ بمعنى أن فهم أن بعض العقائد الآتية واجب يتوقف على فهم الواجب وفهم أن بعضها مستحيل يتوقف على فهم المستحيل وفهم أن بعضها جائز يتوقف على فهم الجائز ووجه التوقف ظاهر لا يخفى (قوله الواجب إلخ) بديل من ثلاثة ويسمى ذلك ونحوه بديل مفصل من مجمل وقيم الواجب لشرفه وأعظمه بالمستحيل لانه ضده والصيد أقرب الأشياء خطورا بالبال عند كرضه وآخر الجائز لانه لم يتبق له إلا مرتبة التأخير (قوله والمستحيل) قبل ليسين والتاء فيه للطلب بمعنى أنه يطلب من المكلف أن يحمله أي يعتقد أنه محال وضعف بأن هذا اسم لتحول الشريك بقطع النظر عن الطلب وهذا هو أنه من منظور للطلب في هذه التسمية وليس كذلك واختار بعضهم أنها للطاوعة فهو مأخوذ من استحالة مطاوع حال يقال أحلته فاستحال قال اليوسى بعد نقل ذلك عن بعض مشايخه قلت هو الظاهر اهـ ونظر فيه بان المطاوعة توهم أن هذا وصف طرأ بتأثير الغير وليس كذلك ولا يمكن أن يكون بالضرورة لانه لا يقتضى أنه لم يكن محالاً ثم صار وليس كذلك أيضاً واستظهر بعض المحققين أنهم أرادوا أن فيه بطلاناً لا يخفى (قوله والجائز) هو الممكن بمعنى أنها ما أراد فان (قوله فالواجب إلخ) اللقاء هنا ليست للتفريع بل للإفصاح عن الشرط المقدّر فهي فاء الفصيحة فكانه قال إذا أردت بيان كل من هذه الأمور الثلاثة فالواجب إلخ واعلم أن الواجب ثلاثة أقسام ذاتي مطلق وذاتي مقيد وعرضي فالأول كذا في الله سمي بذلك لانه واجب لذاته بمعنى أن وجوبه ليس بالنظر لغيره وهو وجوبه بغيره مقيد بشئ والثاني كالتحريم للجرم سمي بذلك لانه واجب لذاته بالمعنى المذكور وهو وجوبه بمقيد بدوام الجرم والثالث كوجود ذاتي وفي سمي الله وجوده نافية سمي بذلك لأن وجوبه ليس لذاته بل بالنظر لتعلق علم الله به ويأتي مثل هذه الأقسام في المستحيل فيما يظهر فالمستحيل الذاتي المطلق كالشريك والذاتي المقيد كعدم تحريم الجرم والعرضي كوجود ذاتي وفي علم الله عدمنافيه (قوله هو الذي) أي هو الأمر الذي أعم من أن يكون ذاتاً وصفه أو نسبة كذا في الله تعالى وصفاته وثبوت كل صفة من تلك الصفات له تعالى وأما دراك تلك النسبة فليس هو واجب بل هو جائز (قوله لا يتصور) أما بضم الباء مبنيًا كما لم يسم فاعله بمعنى لا يدرك أو بفتحها مبنيًا للفاعل بمعنى لا يمكن لكن الأول أنسب بكلام الشيخ بعد اعتراض بان الواجب قد يتصور عدمه إذ العقل قد يتصور المحال واجب بأنه أطلق التصور وأراد التصديق وأشار لهذا بقوله أي لا يصدق إلخ والمراد به هنا لا دعان كما قاله الشيخ لا التصديق بل ليطبق واللام يندفع الاعتراض فتأمل (قوله في العقل) يحتمل أن أله فيه الشهود والعهود الفرد الكامل ويحتمل أنها لا يتغراق وعليه فيكون المراد كل عقل لكن بقطع النظر عن العلائق التي تمنع من ذلك كالشبهه وحينئذ فلا يرد أن بعض العقول يتصور فيه عدم بعض الواجبات كعقل العلة فإنه يتصور فيه عدم القدرة ونحوها من صفات المعاني وكذا يقال فيما بعد هذا وكان الأولى أن لا يربط تعريف كل من الواجب والمستحيل والجائز بالعقل لأن التسمية بكل منها ثابتة وجد عقل أولاً وذلك كان يقول الواجب ما لا يقبل الانتفاء والمستحيل ما لا يقبل الثبوت والجائز ما يقبلهما وقد وقع لهم في أحد العقول تعاريف كثيرة أحسنها أنه نور روحاني وتذكر به النفس العلوم الضرورية والنظرية ونسبته إلى الروح من نسبة الشئ لما يشبهه واستفاد من هذا التعريف أن المدرك هو النفس والعقل المتكلم هو الآلة في الإدراك ومثله في ذلك غيره من بقية القوى ولذا قال شمس في الآيات اتفق المحققون على أن المدرك للكلمات والحزنيات هو النفس الناطقة وإن نسبة الإدراك إلى قواها كنسبة القطع إلى السكين اهـ وهذا كله ظهر من أن هناك نسبة والمعنى هو الذي لا يكون العقل سبباً أو آلة لتصديق النفس بعدمه (قوله أي لا يصدق إلخ) فيه تصحيح لأن المصدق

فهم أن فهم

داده محال في مشيئة

اعلم أن فهم العقائد  
الحسين الآتية يتوقف  
على أمور ثلاثة الواجب  
والمستحيل والجائز  
فقالوا واجب هو الذي  
لا يتصور في العقل بعدمه  
أي لا يصدق العقل  
بعدمه

حقيقة هو النفس والعقل، آلة كاترر ومثله يقال فيما بعد (قوله كالتحيز) هذا مثال لأحد أقسام الواجب وهو الواجب الذي كلفه (قوله للجزم) هو الجوهر فردا كان أو مركبا بخلاف الجسم فإنه متركب من جوهرين فردين على رأي جمهور المتكلمين وقيل من ثلاثة وقيل من أربعة وقيل من ستة وقيل من ثمانية وقيل من ستة عشر وقيل من أربعة وعشرين وقيل من ستة وثلاثين وقيل من ثمانية وأربعين فإنه كثرة جميع ذلك فلم من ذلك أن الجوهر كالفرد حال انفراده لا يسمى جسما وهذا لا نزاع فيه وإنما وقع النزاع في تسميته بذلك حال انضمامه إلى جوهر آخر ففيل لا يسمى بذلك أيضا كما قيل عن الغزالي واختاره السعد ونسبه إلى المحققين وقيل أنه يسمى بذلك كما قيل عن الإمام وتجرى عليه الشكوى في شرح الكبرى حيث قال وإنما يمتنعون من تسمية الرقيق جسما حال انفراده وأما إذا انضم إلى غيره سموه بكل واحد منهما جسا لان حقيقة الجسم المؤلف وكل واحد من الجوهرين عند الاجتماع يصدق عليه أنه مؤلف اه وإلى هذا أشار العباس بن ذكري في أرجوزته حيث قال

والجسم في مصطلح الكلام • قوله مجزآن بانتظام  
حيث تألفا جثمان • المؤلفين بذلك تأليفان

وقوله تأليف الخ كالتعليل لما قبله والمعنى لان مؤلف هذين الجزآن مؤلفان وكل مؤلف يصدق عليه أنه جسم (قوله أي أخذ قدر الخ) في هذا التفسير مستأنج لان حقيقة التحيز أن يمتنع الجرم غيره من الحلول في الخبز كذا يؤخذ من كلام بعضهم وعليه فهذا انفسير بالمزوم لانه يلزم من أخذ الجرم قدر من الخبز منع غيره من الحلول فيه فتأمل (قوله من الفراغ) أي الموقوم كما هو مذهب المتكلمين أو المحقق كما هو مذهب الحكماء ومعنى كونه مؤلفا على الأول أن ذلك بحسب وهم الشخص انه فراغ والانفوي الواقع مخلو بالهواء لكن لنظافة أجزاءه إذا جاء جرم في خبزه انضم بعضه إلى بعض هذا وكلام بعضهم صريح في أن معنى ذلك أنه بحسب وهم الشخص أنه وجودي وليس كذلك بل هو آخر اعتباري لا وجود له فليتأمل (قوله والجزم كالشجر الخ) هذا تعريف بالتمثيل وقد تقدم تعريفه بالحقيقة (قوله فإذا قال لك الخ) الاظهر أنه تعريف على التمثيل للواجب بالمعنى السابق بـ التحيز للجزم وكذا يقال في قوله الآتي في مبحث الجائز فإذا قال قائل الخ (قوله من الارض) المظاهر أنه كان عليه أن يسقطه لان المتنع عدم أخذها محلا مطلقا وإنما عدم أخذها محلا من الارض فجائز فليتأمل (قوله مثلا) يصح رجوعه لكل من الارض والشجر وقوله لا يصدق عقلك الخ جواب اذا (قوله بذلك) أي بذلك القول (قوله لان أخذها الخ) لعله آتى به للتوضيح والانفوي معلوم من التفرع (قوله محلا) عدم تعرضه هنا لذكر الارض يؤيد ما تقدم قنبه (قوله لا يصدق الخ) تفسير لقوله واجب فهو على تقدير أي التفسيرية (قوله والمستحيل هو الذي) أي هو الامر الذي أعم من أن يكون كالشريك أو صفة كالجزا ونسبة كثبوت العجز لله تعالى كما مر نظيره في الواجب وقوله لا يتصور أما بضم الباء أو فتحها على ما مر وقوله في العقل أي بسببه كما علمت وقوله وجوده فيه أن ذلك يفسر التعريف غير مانع لدخول كل من الاحوال وصفات الساب والامور الاعتبارية فيه لانه يصدق عليه أنه يصدق العقل بوجوده واجب بأن المراد بالوجود مطلق الثبوت والتحقيق ومحيث لا يرد ذلك لان العقل يصدق بثبوتة وتحققه وهذا أحسن من الجواب بأن هذا تعريف بالاعم وقد أجاز للتقدمون من المناطقة اذ المقصود كما لا يخفى تمييز كل من الواجب والمستحيل والجائز عن أخوه فكيف يأتي تعريف يشتمل بلفظ أفراد كل منها فانهم (قوله أي لا يصدق الخ) أثار به إلى دفع الاعتراض على التعريف بأن العقل قد يفرض المستحيل ويذكره وحصل الدفع أن المراد بالتصور التصديق كما تقدم (قوله فإذا قال لك الخ) كان

كالتحيز للجزم أي  
أخذ قدر من الفراغ  
والجزم كالشجر والجزم  
فإذا قال لك شخص  
ان الشجرة لم تأخذ  
محلا من الارض مثلا  
لا يصدق عقلك بذلك  
لان أخذها محلا واجب  
لا يصدق العقل بعدمه  
لأن المستحيل هو الذي  
لا يتصور في العقل  
وجوده أي لا يصدق  
العقل بوجوده فإذا قال

ج ٢٤  
ج ٢٥  
ج ٢٦



الاولى أن يمثل أو لا المستحيل بخلاف الجرم عن الحركة والسكون معا ثم يفرغ ذلك عليه كما صغر في سابقه وكما  
 سياتي في لايحه فان قيل أنه مفرغ على التعريف فبانه لا يتفرع قبل بيان أن ذلك من أفرادها نعم قد يقال لم  
 يصنع هذا الصنيع اشكالا على علم ذلك وشهرته (قوله قائل) غير هذا وفيما يأتي بمقابل وغيره فبما مر بشخص  
 تقتضيهما تركاب فبين أي نوعين من التعبير وهو من المحسنات البديعية لما فيه من دفع ثقل التكرار اللفظي  
 (قوله الجرم الفلاني) فهذا يحكيه عن اسمه المعلن فليس المراد أن الفلاني يقول بهذا اللفظ بل المراد أن يعينه  
 باسمه كأن يقول ان الحجر أو الحائط مثلا (قوله خال) أي عار من الخلط بمعنى العرق (قوله عن الحركة  
 والسكون) قد اشتهر عند المتكلمين أن الحركة لا يقال الجرم من حيز آخر والسكون ما عدا ذلك  
 ولهم طريقة أخرى وهي أن الحركة هي الحصول الأول فباعتدائها الحيز الأول أي الاستقرار الأول في  
 المكان فالثاني أو ما فوقه من الثالث والرابع وهكذا والسكون ما عدا ذلك من الحصول الأول في الحيز الأول  
 ومن الحصول الثاني أو ما فوقه مطلقا أي في الحيز الأول وغيره على ما احتج عليه كلام السعد (قوله بما)  
 احتج بذلك عما اذا قال ان الجرم الفلاني خال عن الحركة أو عن السكون فإنه يصدق العقل به لانه ليس  
 بمستحيل بل جائز فنفطن (قوله بذلك) أي بذلك القول (قوله لان مخلوه الخ) وجه استحالة ذلك  
 أن الجرم دائما متحرك أو ساكن وبيان الحصر أن الجرم إما متحرك أو لا فلا أول ولا أول والثاني والثاني  
 هذا على ما اشتهر عند المتكلمين من تعريف كل من الحركة والسكون وأما على مقابله فهو أن الجرم إما  
 حاصل حصول أول في غير الحيز الأول فهو حينئذ متحرك وإما حاصل حصول أول في الحيز الأول أو حصولا  
 ثانيا أو ما فوقه مطلقا أعني في الحيز الأول أو في غيره فهو حينئذ ساكن وهذا هو المناسب في بيان الحصر وأما  
 ما قاله الجمهور في ذلك من أن استقرار الجرم ان كان مسبوقا بحصوله في حيز آخر فهو متحرك وان كان  
 مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز فهو ساكن فقد اعترضه السعد بانه غير تام إذ الجرم في أول زمن وجوده لم  
 يشمل الشئ الأول ولا الثاني والواقع أنه ساكن وبأن الشئ الأول يشمل الساكن بعد الحركة أذ يصدق عليه  
 أن استقراره مسبوق بحصوله في حيز آخر كان مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز فليتامل أفاده النوسي (قوله  
 لا يصدق العقل الخ) بغير ذلك قوله وجوده (قوله والجائز الخ) اعترض بأن هذا التعريف غير جامع  
 لعدم شموله لكل من الأمور الاعتبارية والاحوال الحادثة على القول بها والتلوأب الحادثة فلا أولى  
 كالقيام والثانية ككون زيد عالما والثالثة كالقعي على القول بأنه عدم البصر هو وجه عدم شموله لذلك  
 أنه لا يتصف بالوجود فلا يصدق العقل به لأن ذلك فرع إمكانه والجواب أن التراد بالوجود الثبوت والتحقيق  
 فالمعنى ما يصدق العقل بثبوت تارة وبعدمه أخرى فيشمل ما ذكر (قوله تارة الخ) بهذا يدفع ما ردد على  
 قولهم في حد الجائز هو ما يصدق العقل بوجوده وعدمه من أنه كيف ذلك مع أنه لا يمكن اجتماع الوجود  
 والعدم في شئ واحد في آن واحد وحاصل الدفع أنه ليس المعنى على الاجتماع بل على أن الوجود يكون منفردا  
 عن العدم وكذلك العدم يكون منفردا عن الوجود (قوله أخرى) أي تارة أخرى (قوله كوجود الخ)  
 يعني أن وجوده وليد كزيد مثلا يصدق العقل بوجوده أي بثبوت تحققه تارة وبعدمه تارة أخرى وقد فرغ على  
 التارة الأولى قوله فإذا قال قائل الخ وعلى الثانية قوله وإذا قال ان زيدا الخ (قوله فإذا قال الخ) كان  
 الظاهر في التفريع أن يقول فإذا قال قائل ان زيدا له ولكن يصدق عقلك بذلك وإذا قال ان زيدا لأولده صدق  
 عقلك بذلك لكنه قد فرغ باللازم لانه يلزم من تصديق العقل بوجود الولد أو عدمه أنه يجوز صدق الخبر  
 به أي مخالفته للواقع فليتامل (قوله صدق ذلك) أي موافقته للواقع كما علمت لان الصدق هو موافقة  
 الخبر للواقع وسياتي توضيح ذلك (قوله نوحه كونه الخ) بغيره على عمل الكلام وأما في التوضيح

قائل إن الجرم الفلاني  
 خال عن الحركة  
 والسكون معا لا يصدق  
 عقلك بذلك لان مخلوه  
 عن الحركة والسكون  
 مستحيل لا يصدق  
 العقل بوقوعه  
 ووجوده والجائز هو  
 الذي يصدق العقل  
 بوجوده تارة وبعدمه  
 أخرى كوجود ولد  
 زيد فإذا قال قائل ان  
 زيد الولد يجوز عقلك  
 صدق ذلك وإذا قال  
 ان زيدا لأولده يجوز  
 عقلك صدق ذلك  
 بوجود ولد

لعله  
 كلامي سمعة  
 أو مخالفة  
 غير ممكن

واعلم أنه يلزم من كون الوجود جائزا أن العلم بجائز لقوله وعدمه تصريح باللازم (قوله جائز) كان  
الاولى أن يقول جائز ان لكنه أفرد للتأويل بالذكور وكذا ما لم يكن (قوله يصدق الخ) تفسير لقوله جائز  
(قوله فلهذا الأقسام الخ) مفرغ على قوله أعلم أن فهم العقائد الخ وفيه أن المفرغ هو عين المفرغ عليه  
فلا يصح التفريع لكنه صنع هذا المنع توصلا إلى التفريع بعد (قوله عليها) أي على فهمها  
(قوله فتكون هذه الثلاثة) أي فهمها (قوله على كل مكلف) دخل في هذه الكلية لأنس والجن دون  
الملائكة لانهم ليسوا بمكلفين على التحقيق كما مر وإلى هذا يرمن قوله من ذكر وأثنى اذ للملائكة  
لا يتصفون بذكورة ولا بانوثة وحده المكلف البالغ العاقل سليم الخواس ولو السمع أو البصر فقط الذي  
بلغته الدعوة فخرج العبي كرومي أو المجنون وفاقد الخواس بأن كان أعرج أصم أو أعمى أو أبلون فقط ومن  
لم تبلغه الدعوة فليس كل منهم مكلفا وطلب العبادة من العبي المميز كالصلاة والصيام ليس لانه  
مكلف بل ترغيبا فيها ليعتادها أن شاء الله تعالى (قوله لان ما يتوقف الخ) عمله للتفريع ماذا كره على  
ما قبله فكانه قال وانما تفرغ وجوب هذه الامور الثلاثة على توقف فهم العقائد عليها لان الخ وأشار  
بذلك الى القاعدة الشهيرة وهي أن كل ما يتوقف عليه الواجب يكون واجبا (قوله بل قال الخ)  
أضرب انتقالي لا ابطال لانه لم يطل ما قبله وفرضه بذلك الترق عما قبله في البالغة في الحث على تحصيلها  
(قوله امام الحرمين) كرسمة محمد الملك بن عبدالله وليقب بذلك لا يحصر افتاء الحرم الحكي والذني  
فيه (قوله ان فهم هذه الثلاثة الخ) المتبادر من هذه العبارة أن المراد بفهم هذه الامور الثلاثة تصور  
مفاهيمها وهو المتبادر ايضا من عبارة السنوسي في شرح الصغرى وارتضاء جماعة من العلماء وقيل المراد  
بفهمها تصور بعض ماصدقاتها وذلك البعض هو ما تذول بين العامة كشيء التحريم والحزم وكاجتماع  
الضدين وكشيء الحرارة للنار هذا ملخص ما كتبه المحققون فلينأمل (قوله نفس العقل) وهذا  
خلاف التحقيق وهو ان العقل نور وحوالي الى آخر ما تقدم (قوله أي لم يعرف معنى الواجب الخ)  
لما قلنا معنى لما بعده فمن اضافة المدلول للدال وكذا ما بعده وهذا كالتصريح في حل كلام امام الحرمين على  
القول الاول والتأويل بالتقدير مضافين بان يقال أي لم يعرف بعض افراد معنى الواجب الخ في ذلك تكلف  
واضح مع عدم مناسبتة ليشاق الكلام والمعنى ما عني من اللفظ ويسمي مفهوم ما من حيث فهمه من اللفظ  
وقد لولا من حيث دلالة اللفظ عليه وتاملا من حيث موصولة في العقل وموضوعا من حيث وضع اللفظ له كذا  
يؤخرا من شرح رسالة الوضع (قوله فليس بعاقل) يقتضى انه غير مكلف وبه صرح بعضهم وما ذكر من  
أن من لم يعرفها فليس بعاقل رد بان بعض الفرق ينكر شجاع العلوم وهو من العقلاء كدليل تعرض الأئمة  
لما نظرتهم والرد عليهم (قوله فاذا قيل الخ) هو مع قوله فاذا قيل العجز الخ ومع قوله فاذا قيل رزق الله الخ  
تفريع على التعاريف الثلاثة على الفث والنشر المربط فالاول للاول والثاني للثاني وهكذا (قوله هنا)  
الاولى تأخير الظرف الى أن يذكره في التعليل بان يقول لان الواجب هنا الخ لانه متى قيل المقدرة واجبة كان  
المعنى عما ذكره سواء كان هنا أي في علم التوحيد أولا (قوله القدرة) أي مثلا كما هو واضح (قوله  
لان الواجب الخ) عمله لقوله كان المعنى الخ (قوله كما تقدم) أي في التعريف (قوله وأما الواجب الخ)  
هذا إشارة لدفع ما قد يقال ما ذكرته في بيان معنى الواجب بخلاف ما اشتهر من أنه ما يثبت الخ الا أنه كان  
الاطهر أن يقول وأما ما اشتهر من أن معناه ما يثبت الخ كيناسب قوله جوابا لما ذهبوا عنه معنى آخر (قوله بمعنى  
الخ) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للواجب والتقدير وأما الواجب المفسر بمعنى الخ واطافة معنى لما  
بعدة البيان باعتبارهم الثواب في تعريف الواجب أغلبي لا كلفي فلا يرد عليه النظر المؤدى الى معرفة الله

لزيد وعدمه جائز  
يصدق العقل بوجوده  
وعدمه فهذه الأقسام  
الثلاثة يتوقف عليها فهم  
العقائد فتكون هذه  
الثلاثة واجبة على كل  
مكلف من ذكر وأثنى  
لان ما يتوقف عليه  
الواجب يكون واجبا  
بل قال امام الحرمين ان  
فهم هذه الثلاثة هي نفس  
العقل فمن علم يعرفها أي  
لم يعرف معنى الواجب  
ومعنى المستحيل ومعنى  
الجائز فليس بعاقل فاذا  
قيل هنا القدرة واجبة الله  
كان المعنى قدرة الله  
لا يصدق العقل بعدمه  
لان الواجب هو الذي  
لا يصدق العقل بعدمه  
كما تقدم وأما الواجب  
بمعنى ما يثبت على فعله  
ويعاقب على تركه

فهو معنى آخر مطبق  
مراداً في علم التوحيد  
فلا يشبه عليك الأمر  
نعم لو قيل يجب على  
الاعتقاد قدرة  
الله تعالى كان المعنى  
يثاب على ذلك ويعاقب  
على ترك ذلك ففرق  
بين أن يقال باعتقاد  
كذا واجب وبين أن  
يقال العلم مثلاً واجب  
لأنه إذا قيل العلم واجب  
فإنه تعالى كان المعنى أن  
علم الله تعالى لا يصدق  
العقل بعده وأما إذا  
قيل باعتقاد العلم واجب  
وكان المعنى يثاب أن  
اعتقد ذلك ويعاقب أن  
لم يعتقد فأخرج من على  
الفرق بينهما ولا تكن  
من قل في عقائد الدين  
فيكون إيمانك مختلفاً  
فيه فتخلد في النار عند  
من يقول لا يكني  
التقليد قال السنوسي  
وليس يكون الشخص  
مؤمناً إذا قال أنا مؤمن  
بالعقائد ولو قطعت قطعاً  
قطعا لا أرجع عن  
جزئي هذا بل لا يكون  
مؤمناً حتى يعمل بكل  
عقيدة من هذه العقائد  
بديلها وتقديم هذا  
العلم فرض كما يؤخذ من  
شرح العقائد

تعالى فانه واجب ومع ذلك لا يثاب عليه كإتصافه عليه ابن جماعة وشهاب الدين القرطبي لأن شرط حصول  
الثواب معرفة المتيقن وذات جماعة إلى أنه يثاب عليه وبه جزم السنوسي واعتد به بعضهم قال لأن التعليل بما  
في كبر مقتضى أن المقلد لا يثاب على فعله وليس كذلك على الصحيح (قوله فهو معنى آخر) (قوله لا يشبه) أي  
الفائدة بقوله ليس مراداً الخ والافتقار إلى معنى آخر لا خفاء فيه حتى يحتاج لذكره (قوله فلا يشبه) أي  
فلا يلتبس لأن اشتباه أمرين باختلافهما به بحيث لا يميز عنه (قوله الأمر) أي فيه للجنس فتشمل  
الأمرين فكانه قال فلا يشبه عليك الأمر أن أي أحد ههنا الآخر (قوله نعم لو قيل الخ) استدرأك على  
بقوله ليس مراداً الخ الموقر أنه لا يكون مراداً فيه أصلاً (قوله اعتقاد قدرة الله) أي اعتقاد ثبوتها فهو  
على تقدير مضاف (قوله على ذلك) لهم الإشارة هنا وفيما بعد غائبة على الاعتقاد (قوله ففرق الخ)  
مفترع على قوله فإذا قيل هنا الخ مع قوله نعم لو قيل يجب الخ وقوله بين أن يقال الخ أي بين قولهم يجب اعتقاد  
كذا الخ وبين قولهم العلم الخ أن قلت معنى القول التلطف ولا معنى للفرق بين التلطفين قلت يجب أن يقال  
باعتقاد مضاف والتقدير ففرق بين متعلقين أن يقال اعتقاد كذا واجب وبين متعلق أن يقال العلم الخ  
والمتعلق هو المقول وقريب من ذلك أن يقال الفرق بين القولين من حيث المقول (قوله اعتقاد كذا)  
لفظ كذا في هذا التركيب ونحوه كناية عن شيء مخصوص فهو هنا كناية عن القدرة مثلاً (قوله وبين  
أن يقال الخ) لا حاجة للبيان بين ثانياً لا مجرد التوكيد ولم يقل وبين أن يقال كذا واجب على نسق ما قبله  
لأنه لو قال بذلك لورد عليه أنه شامل لأن يقال الصلاة واجبة ونحو ذلك مع أنه لا فرق بينه وبين ذلك (قوله  
مثلاً) أي أو القدرة أو نحوها فالقصد به إدخال ذلك لاحتواء الصلاة كما علمت (قوله لأنه إذا قيل) بهذا  
تعليل لقوله ففرق الخ لكنه ينبغي عنه المفرع عليه لأن المعروف أن المفرع عليه علة في التفرع (قوله  
فأعرض على الفرق الخ) أي احتفظ عليه بينهما أي بين القولين السابقين (قوله ولا تكن الخ) لو قدم  
هذه العبارة مع قوله قال السنوسي الخ عند الكلام على التقليد لكان أنسب كما لا يخفى (قوله في عقائد  
الدين) أي في المعتقدات التي هي من الدين والدين يطلق لغة على معان كثيرة منها الاعتقاد والجزاء والحساب  
وإصطلاحاً على الأحكام التي شرعها الله على لسان نبيه من حيث كونها بديان أي ينقاد لها وتلك الأحكام  
تسمى أيضاً كمالاً من حيث كونها على شرعاً شريعة من حيث كونها تشريعاً أي تدين (قوله فيكون إيمانك  
الخ) سياق الكلام على الإيمان في الخاتمة إن شاء الله تعالى (قوله مختلفاً فيه) أي لأن بعضهم وهو من  
يقول بكفاية التقليد يقول بثبوتهم وبعضهم وهو من يقول بعدم ثبوتهم يقول بعدم ثبوتهم (قوله فتخلد في النار  
الخ) قال بعضهم الخلود في الأضل الثبات المديد دام أول يدوم لأنه لو كان أصله الدوام لكان التأييد في قوله  
تعالى خالد في فيها أبدياً كذا لا تأسيساً والأصل مغالفة لكن المراد هنا الدوام كالمعروف واضح (قوله لا يكني  
التقليد) أي في الإيمان (قوله قال السنوسي الخ) المقصد من نقل هذه العبارة تأييد قوله فيكون إيمانك  
الخ (قوله إذا قال أنا مؤمن بالعقائد) أي من غير أدلتها كما يؤخذ مما تقدم (قوله ولو قطعت الخ) أي ولو توعدني  
شخص بالتقطع لا أرجع فليس المراد أنه لو قطع بالفعل لا يرجع كالمعروف (قوله قطعاً قطعاً) كلاهما  
توكيد (قوله عن جزمي هذا) أي الذي لنا عليه الآن (قوله بل يكون الخ) اضرب انتقالي عن قوله  
وليس يكون الشخص الخ لا انتقالي لأنه لم يطله (قوله بدليلها) أي الاجتالك على ما مر وهذا توكيد  
كيفية من قوله يعلم الخ (قوله بتقديم هذا العلم الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقدم هذه العبارة في صدر  
الرسالة أو يؤخرها عن آخر المقدمة وأما ذكرها في هذا المحل فغير ظاهر ووجه مناسبتها والمعنى أن تقديم  
الاشتغال بهذا العلم على الاشتغال بغيره واجب (قوله كما يؤخذ من شرح العقائد) ونص عبارته بعد



كلام كثير هو بالجملة هو أشرف العلوم من كونه أساس الإحكام الشرعية ورئيس العلوم الدينية وكون  
 معلوماته العقائد الإسلامية وغايتها الفوز بالسعادة الدينية والدنيوية وبراهينه الحجج القطعية المؤيدة كثرة  
 بالأدلة السمعية وما قيل من الطعن فيه والمنع منه فانه هو المتعصب في الدين والقاصر عن تحصيل اليقين  
 والقاصد أفساد عقائد المسلمين والخائض فيما لا يقتدر اليه من غوامض التفلسفين والآكسف يتصور المنع  
 عما هو أصل الواجبات وأساس المشروعات اه (قوله لانه الخ) علة لقوله كما يؤخذ الخ والضمير الاول  
 لصاحب شرح العقائد وهو السعد التفقار اني وكذلك الضمير المستتر في الفعل وأما الضمير البارز المتصل به  
 فهو عائد لهذا العلم وكذلك الضمير ان بعد قوله يبنى الخ يفسر للأساس فهو الاصل الذي يبنى عليه غيره  
 (قوله فلا يصح الحكم الخ) مفرغ على التعليل فلها أن نشد بعض العلماء توخيها لمن اشتغل بعلم الفقه قبل  
 الاشتغال بهذا العلم قوله

أيها المبتدئ لتظلت علماً \* كل علم عبث تعلم الكلام

تطلب الفقه كي تصحح حكماً \* ثم أغفلت منزل الأحكام

أفاده السنوسي في شرح الوسطى (قوله بوصوه شخص الخ) أي بصفته وصورته أو صفته صلاته ولو قال فلا  
 يحكم بصحة وضوء الخ لكان أظهر (قوله الا اذا كان عالماً) أي على القول بأن المقلد كافر وقوله أجازاً  
 أي على القول بأنه مؤمن كما أشار لذلك بقوله على الخلاف في ذلك \* ان قلت قوله أجازاً لا يقابل لما قبله  
 كما هو ظاهر قلت المراد بقوله أجازاً أنه جازم من غير دليل وحجته فلا خفاء في صحة مقابلة ما قبله (قوله  
 وجوده) تفسير لما قبله (قوله وكذا يقال الخ) لم يقل فيما تقدم من كذا يقال في باقي الواجبات وفيما يأتي  
 من كذا يقال في باقي الجائزات لعل المقابلة بالمقابلة لكن قد يعكر على ذلك أنه لو كان كذلك لذكره أولادون  
 ما بعد ذلك (قوله يمكن المعنى ان ذلك يصدق العقل بوجوده تارة وبعده أخرى) هذه نسخة وفي نسخة  
 ثانية كان المعنى ان ذلك يصدق العقل بوجوده تارة وبعده أخرى (قوله يصدق العقل بوجوده تارة  
 وبعده أخرى) أي الأولى أسبق وأولى كما ترى (قوله ولذا ذكر الخ) فيه ادخال لام الأمر على فعل المتكلم  
 المبدوء بالنون وهو قليل كالمبدوء بالهمزة كما هو مبين في محله لكنه قد وقع في الكلام الفصيح كما في قوله  
 تعالى بحكمة عن قول المؤمنين للكهافين ولتحمل خطاياكم واتي بالنون الدالة على العظمة بحكمة ثاب النعمة  
 قال تعالى واما بنعمة ربك فحدث وانما صنع هذا الصنيع ولم يذكرها مفصلة من أول الامر لتكون العقائد  
 اوقع في النفس اذ لم يذكر أولها بحملات تنشوق النفس اليه وتتطلب له فاذا ذكر ثانياً مفصلاً كان أرسخ في  
 النفس مما يذ كر مفصلاً من أول رة (قوله بحجة) حال من العقائد وقوله مفصلة حال من الضمير العائد  
 عليها (قوله انه يجب الخ) اعلم ان المولى سبحانه وكفنا بمعرفة الصفات الآتية على سبيل التفصيل وكذلك  
 اصدادها بمعرفة ما عدا ذلك من باقي كل من الكمالات والنفائص على سبيل الاجال لا على سبيل التفصيل  
 وان كان مجازاً كما هو مذهب جمهور أهل السنة خلافاً للمعتزلة القائلين بمنع لانه لا يطلق اذا علمت ذلك  
 علمت أن في كلام الشيخ اقتصاراً على الواجب والمستحيل التفصيليين اذ ليس فيه تفرع من الاجالين كما هو  
 واضح (قوله صفة) المراد بها هنا ليس بذات وجودية كان ولا كما هو أحد اطلاقها والثاني الامر  
 الوجودي القائم بالوصف وانما كان المراد هنا الاول لان هذه الواجبات منها ما هو عهدي ومنها ما هو  
 وجودي ومنها ما هو واسطة كاستيئين (قوله ويستحيل عليه عشرون) أي صفة فقيه الحنف من  
 الثاني دلالة الاول وهو كثير مشهور بخلاف الحنف من الاول دلالة الثاني (قوله في حقه) أي على ذاته فنفى  
 بمعنى غلب وحق بمعنى الذات (قوله فهذه إحدى وأربعون) متفرع بما علم من العدد قبله وكذا يقال فيما

لانه جعله أساساً يبنى  
 عليه غيره فلا يصح  
 الحكم بوصوه  
 الشخص أو صلاته الا  
 اذا كان عالماً بهذه  
 العقائد أجازاً ما بها على  
 الخلاف في ذلك واذا  
 قيل العجز مستحيل  
 عليه تعالى كان المعنى  
 أن العجز لا يصدق  
 العقل بوقوعه تعالى  
 وجوده وكذا يقال  
 في باقي المستحيلات واذا  
 قيل رزق الله زيدا  
 بعد دينار يقال جائز كان  
 المعنى أن ذلك لا يصح  
 العقل بوجوده تارة  
 وبعده أخرى (ولند ك)  
 لك العقائد الحسينية بحجة  
 قبل ذكرها مفصلة  
 فاعلم أنه يجب له سبحانه  
 وتعالى عشرون صفة  
 ويستحيل عليه  
 عشرون ويجوز في  
 حقه تعالى أمر واحد  
 فهذه إحدى وأربعون  
 ويجب  
 لا يمكن القول بانه لا يمكن  
 في واجبه من مستحيل كمنه  
 اجماع لا ريب



النسخ تذكره نظر المبتدئ وكل صحيح لما هو القاعدة من أنه إذا وقع ضمير بين مذكر ومؤن جاز مراعاة  
كل منهما وخرج بقوله الحال مالم ينسج بحال كصفات السلوب وصفات المعاني وبقوله الواجبة الحال التي  
ليست بواجبة ككون زيد عالاً وكونه قادراً والمراد بالذات هنا كل ما يصح تصانيفه بالوجود ولو قام بغيره  
الآ ترى أن الصانع مثلاً قائم بغيره مع كونه متصفاً بالوجود وقوله مادامت الذات أتى به لدفع ما قد يقال  
قوله الواجبة للذات لا يظهر إلا بالنسبة للقديم وحاصل الدفع أن المراد الواجبة للذات ملة دوامها ولا ريب  
في جريان ذلك في القديم والحادث وإنما أظهر في محل الاضمار لأنه لو أضمرت توهم عكس الضمير على الحال  
وهو غير صحيح (قوله وهذه الحال الخ) هذه الجملة معتبرة من التعريف فالمراد بالحال أي والحال أن هذه  
الحال لا تعلل الخ وعدل عن قول بعضهم غير معللة بعللة غالية ما هي أنه خبر دام فتكون ناقصة وهو ليس  
بصحيح (قوله ومعنى كونها حالاً الخ) اعلم أن الأشياء أربعة أقسام بوجود معدوم وحال وأمر  
اعتباري فالأول ما تصح رؤيته وهو أعلاها درجة والثاني ما لا يثبت له وهو أخطاها درجة والثالث  
ما يكون راسطة بين الموجود والمعدوم وهو أخطاها درجة من الموجود وأعلى درجة من كل من الأمر  
الاعتباري والمعدوم والرابع ما قسطن اختراعي واتزاع فالأول مالم ينسج له يتحقق في نفسه بل يفرضه  
الشخص ويختاره كبخل الكريم وكرم البخيل والثاني ما له يتحقق في نفسه ككرم الكريم وبخل  
البخل وما تقر من كون الأشياء أربعة على القول بثبوت الأحوال وأما على القول بأن لا حال وهو  
الحق فهي ثلاثة كما سيأتي إن شاء الله تعالى (قوله لم ترتق) أي لم تصعد وقوله إلى درجة الموجود أي منزلته  
ورتبته وقوله حتى تشاهد مفرغ على الخفي لأعلى النبي وكذا ما بعده (قوله ولم تنهط) أي تخفض وتنزل  
وقوله إلى درجة المعدوم أي منزلته كما مر نظيره (قوله حتى تكون عدماً) أي ذات عدم فهو على تقدير  
مضاب وقوله محضاً أي لا يشوبه شائبة الثبوت (قوله بل هي واسطة الخ) أضراب انتقال عما قبله (قوله  
فوجود زيد الخ) لو قدم زيداً على قوله ومعنى كونها حالاً الخ لكان أولى وكان مقتضى الظاهر أن يزيد  
في التفرع وهذه الحال غير معللة بعللة (قوله مثلاً) راجع لزيد (قوله أي لا تنفك عنها) أي بل هي ثابتة لها  
ولازمة لها مادامت الذات ثابتة (قوله إنها تنشأ الخ) أي لم تزل شيئاً آخر غير الذات (قوله عن شيء) اعلم  
أن الشيء في الاصطلاح هو الموجود وقال بعضهم بشموله للمعدوم واختلاف هل يجوز إطلاقه عليه تعالى  
أولاً والصحيح الأول كما يدل عليه قوله تعالى قل أي شيء أعبر شهادة قل الله وقوله كل شيء هالك إلا وجهه  
بناءً على الأصل من أن الاشتقاق متصل فهو تعالى شيء لكن لا كالأشياء فلا تساوي بين شئتيه وشئتيه غيره  
كما ذكره السعد (قوله بخلاف الخ) أي وهذا متلبس بخلاف الخ (قوله مثلاً) يصح رجوعه لكل من زيد  
وقادراً (قوله فانه نشأ عن قدرته) أي لزماً هذا هو المراد لأن كان التعبير بنشأ توهم ما هو مذهب المعتزلة  
من أن الله تعالى خلق العبد قدرة وعلماً وأرادة ونحو ذلك ثم نشأ عنها الكون وقادراً أو الكون عالماً والكون  
مريداً وهكذا وأما مذهب أهل السنة فهو أنه تعالى كما خلق العبد القدرة خالق له الكون قادراً ونحوه وإن  
بينهم ما تلامزاً وهذا هو مرادهم بالتعليل حيث أطلقوه إذا علمت ذلك محتمل أنه كان الأول أن يعبر هنا  
وفياً وفيما يأتي بغير تلك العبارة بما فيها من إيهام ما تقدم (قوله فكون زيد الخ) أشار به إلى محل  
الاجتماع والافتراق فقوله حالان الخ إشارة إلى الأول وقوله إلا أن الخ إشارة إلى الثاني وحاصل أن الصفات  
قسماً مالم ينسج معللاً بعللة وهو الصفات النفسية وما هو متعلل بعللة وهو الصفات المعنوية (قوله قائمان بذاته)  
أي ثابتان لها هذا هو المراد لأن كان التعبير بقائمان قد توهم أنها وجوديان (قوله غير محسوسين الخ)  
المحسوس هو المخدرك بالحاسة لكنه أراد بقوله المحسوسين بالذكر كين فقط فيكون فيه مجزئاً لبقوله بعد

وهذه الحال لا تعلل بعللة  
ومعنى كونها حالاً أنها  
لم ترتق إلى درجة  
الموجود حتى تشاهد  
ولم تنهط إلى درجة  
المعدوم حتى تكون  
عدماً محضاً بل هي  
واسطة بين الموجود  
والمعدوم فوجود زيد  
مثلاً حال واجبة لذاته  
أي لا تنفك عنها ومعنى  
قولهم لا تعلل بعللة أنها  
تنشأ عن شيء بخلاف  
كون زيد قادراً مثلاً فإن  
نشأ عن قدرته فكون  
زيد قادراً مثلاً وجود  
حالان قائمان بذاته  
غير محسوسين بحاسة

والاختلفا بين أصل الشئ  
والمستزاد



بحسب ما (قوله من الحواس الخمس) هي البصيرة والشم والذوق والنس هذه هي حواس الانسان  
 وأما حواس الارض فهي البزء والريح والحر والبرد والمواسم (قوله الا ان) أي لكن  
 (قوله ينشأ عنها) أي يلازمها كما علم مما مر بقوله لا علة له أي لا ملزوم له كما علمت (قوله وهذا ضابط)  
 اسم الاشارة مما أتت الى التعريف السابق وسماء ضابطا لاشارة الى ما تقدم من أن تعاريف هذه الصفات ليست  
 حدودا وانما هي رسوم وضوابط وغرضه بهذا التنبيه على أن ما تقدم من التعريف ليس خاصا بالوجود  
 وبه يعلم أنه تعريف بالاعم لشموله لغير الوجود من الصفات النفسية فتأمل (قوله النفسية) سميت بذلك  
 لانها لا تستلزم الوجود النفس أي الذات بخلاف المعنوية فانها كما تستلزم الذات تستلزم المعاني (قوله وكل  
 حال الخ) في بعض النسخ فكل حال بالغاء وهي أولى لأن المقام للتفريع وأجاب الشيخ عما في النسخة  
 الاولى بأن الواحد للتفريع كالفاء لانها قد تأتي لذلك وإن كان قليلا وشملت هذه الكلية الوجود والتجيز  
 للجزم وكون الجوهر جوهرًا والعرض عرضًا والبياض بياضًا الى غير ذلك بقوله غير معللة الخ لفظ غير  
 ٣ اما منصوب فيكون حالًا من الحال أو مجرد فيكون صفة لها بعد صفتها بقائمة وليس وصفًا للذات كما علم بما  
 مر (قوله تسمى صفة نفسية) اعلم أنه تعالى ليس له صفة نفسية الا الوجود وكذا قال بعضهم لكن نقل  
 اليوسفي أن قومًا من المتكلمين ذهبوا الى أن الله تعالى يخالف خلقه صفات نفسية لانها لها منها الجلال  
 والعظمة اهـ (قوله وهي التي الخ) اشارة الى صابط آخر للصفة النفسية أخضر من الضابط السابق (قوله بالعقل)  
 الباء في الالة بكسر (قوله وتدرك) تفسير لقوله تصور وكذا قوله وأدركته فهو تفسير لقوله تصور  
 (قوله لا يصفها النفسية) كان مقتضى الظاهر أن يقول لا يها ففعله الإظهار في مقام الإضمار لكن جعله  
 على ذلك قصد التوضيح (قوله فذات الله تعالى غير وجوده الخ) استدلوا على ذلك بقياس من الشكل  
 الثاني وهو ذاته تعالى غير معلومة لتأويل وجوده معلوم لتأويل نتيجه ذاته تعالى غير وجوده وببحث فيه بأنه  
 إن أراد بالعلم في مقدمته العلم بالكنه والحقيقة فالأولى منهما شاملة والثانية ممنوعة لاننا لا نعلم وجود الله بذلك  
 وإن أراد بالعلم فيهما العلم بوجهيهما فالحق أن لا نعلم ذات الله بذلك وإن أراد به في الأولى العلم بالكنه والحقيقة  
 وفي الثانية العلم بوجهيهما ينتج لعدم اتحاد الحدين الوسيط وكذا ان عكس ذلك بان أراد في الأولى العلم بوجهيهما  
 وفي الثانية الكنه والحقيقة فلا ينتج لما ذكر مع أن الأولى ممنوعة كما لا يخفى على أنه قاصر على وجود  
 الذات الكلية مع أن المدعى مأهول عم وهذا ما هو بحث في الدليل والآ فكون الوجود غير الموجود  
 مسلم لانه هو التحقيق لكن لا على أنه حال بل هو أمر اعتباري كما سيأتي فليستفطن (قوله وقال  
 الأشعري الخ) هذا لم يقابل لما قبله وجعل رجاء الخلاف لفظيًا وعليه مذهب صاحب الجوهر في شرحها  
 فغفل هذا القول على أن الوجود ليس زائدًا في الخارج بحيث تصح توقيته كالسواد والبياض بل هو حال  
 فلا ينافي القول السابق بل هو راجع اليه والتحقيق أن الخلاف حقيق لانه ان أيقنا عبارة الأشعري على  
 ظاهرها كما عليه جمع وهو المتبادر من عبارة الشيخ فظاهر وإن أولناها بما قاله السعد وغيره من المحققين  
 فمن أن المراد بكون الوجود هو عين الموجود أنه غير زائد عليه في الخارج بل هو أمر اعتباري فكذلك  
 لأن القول بالغيرية مبني على أنه حال والقول بالكنية على أنه وجه واعتبار وهذا قال بعضهم اعلم أن الذي  
 يجب على المتكلم أن يعرفه أن ذات الله تعالى حقيقة ثابتة بحيث لو كشف عنها الحجاب لكانها هادون أن نعتقد  
 لأن الوجود عينها أو غير هذا لأن الخوض في ذلك بحث عما لا نعلم فلا نسلك المسالك عنه (قوله فلي هذا  
 وجود الله الخ) فيه أن المبني هو عين المبني عليه لا أن يقال أختلفا بالانحال والتفصيل لأن المبني عليه  
 محال والمبني مفصل (قوله بخير زائد الخ) تفسير لقوله عين ذاته وهذا ربما يشعر بتأويل عبارة الأشعري

من الحواس الخمس الآ  
 أن الأول له علة ينشأ  
 عنها وهي القدرة والثاني  
 له علة له وهذا ضابط  
 للحال النفسية وكل  
 حال قائمة بذات غير  
 معللة بعلة تسمى كصفة  
 نفسية وهي التي لا تعقل  
 الذات بدونها أي  
 لا تصور الذات بالعقل  
 وتدرك الا بصفتها  
 النفسية كالتي لجزم  
 فانك ان تصورته  
 وأدركته فأدركته  
 متعيز وعلى هذا القول  
 كونه كون الوجود محالا  
 وذات الله تعالى غير  
 وجوده وذات الحوادث  
 غير وجوداتها وقال  
 الأشعري ومن تبعه  
 كوجود عين الوجود  
 فعلى هذا وجود الله  
 عين ذاته غير زائد  
 عليه في الخارج ووجود  
 الحادث عين ذاته  
 ١٠ علماء في هذا ما تراه  
 منسوبة سواء وليست  
 هي الوجود هو غير الوجود  
 ١١ كونه الوجود هو  
 عين الوجود

بما تقدم لكن لا يتمشي على ذلك باقي عبارته فتأمل (قوله وعلى هذا لا يظهر الخ) تبع فيه التنبؤ حيث  
قال في شرح الصغرى إن في عتد الوجود كصفة على كلام الأشعرى تستحاً اهـ وأنت خير بأن ذلك مبني على  
إبتناء كلام الأشعرى على ظاهره فان جرينا على ما هو الحق من تأويلها بما تقدم كان عتد الوجود كصفة  
ظاهر الاتساع فيه لما مر من أن الصفة تطلق حقيقة على ما ليس بذات (قوله لان الوجود عين الذات  
والصفة غير الذات) يحتمل أنه أشار بهذا الى قياس اقتراني نظمية فكذلك الوجود عين الذات وكل ما كان  
كذلك فليس بصفة لان الصفة غير الذات فذكر الصغرى وأشار لتعليل الكبرى بقوله والصفة الخ (قوله  
بخلافه) أي عتد الوجود كصفة (قوله فان جعله الخ) لتعليل لقوله بخلافه ولو قال فانه ظاهر لكان أظهر لان  
المحدث عنه العتد لكن ساء على ذلك قصد التوضيح (قوله ثابتة تعالى) خبران (قوله ان ذاته تعالى  
الخ) لا يخفى بان هذا تفسير مراد والافظاظ العبارة فاسد (قوله بحيث الخ) الباء للابتناء أي حال كونها  
متلصة بهذه الحالة (قوله ذات الله تعالى محققة) أي على كل من القولين وقوله الا أن بمعنى لكن  
(قوله متى هو الخ) كان المناسب لما قبله أن يقول وهو متى كما هو ظاهر للتأمل (قوله والدليل على وجوده  
تعالى الخ) فيعلم أن هذا الدليل انما دل على وجود موجود ولم يستفد منه أن هذا الموجود هو الله أو غيره كما صرح  
به فيما يأتي وسأني الجواب عنه ان شاء الله تعالى وانما قال بمحتمل وجوده ولم يقل على وجوب وجوده كما  
وقع في عبارة بعض المتكلمين ليتوصل الى ذكر القدم والبقاء بعد ذلك بذكر التكرار ولو صحت مجاز كقول  
يمكنه التوصل الى ذلك لان في ذكرهما حينئذ تكرر لكن قد يقال انه مقتدر لانه لا يستغنى في هذا الفن  
عن ذكرهم عن لازم كما لا يستغنى فيه بتمام عن خاص (قوله حدوث العالم) لا يخفى ان الدليل انما هو العالم وأما  
حدوثه فهو جهة الدلالة لا الدليل وأما حيث بان الحدوث لما كان جهة الدلالة فكان هو الدليل فاطلقه عليه  
يتجاوز هذا البناء على ما هو الظاهر من العبارة من أن الدليل مفرد ويحتمل بانه مركب وعليه فيكون في  
الكلام حذف مضاف والتقدير مفرد حدوث الخ أي مع ضميمته وذلك المفيد هو المقدمة الصغرى القائلة  
بالعالم حادث وتلك الضميمة هي المقدمة الكبرى القائلة بكل حادث لا بد له من محدث ويؤيد هذا قوله بعد  
بما قبل الدليل أن تقول الخ ولا يخفى ما فيه من التكلف فالأولى الاول ويؤيد هذا قوله في تمثيل الدليل المارة  
مثلاً اذ قيل ما الدليل على وجوده تعالى أن يقال عتد الخ الخلوقات فلينأمل في العالم بفتح اللام والكسر نادر  
وقد اختلف في منتهاه على أقوال كثيرة كما أفاده العلامة اليوسى منهلته كل موجود فيه علامة يمتاز  
بها عن غيره ولو جاز أن يكون منها لانه مكل من يتصف بالعلم وهو الالهام ومنها لانه الجن والانس ومنها لانه ثمانية  
عشر ألف ملك (قوله أي وجوده الخ) اعلم أن الحدوث معنيين أحدهما هو الحقيقي الوجود بعد العدم  
وثانيهما هو المجازي مطلق التحقيق بعد ذلك فالحدوث حقيقة الوجود بعد أن كان معدوماً والحدوث مجازاً  
المتحدث بعد ذلك وعلى الثاني فالحدوث يشتمل على كلاً من الحال والامر الاعتباري بخلافه على الاول (قوله  
أجرام) جمع جرم وقد تقدم الكلام عليه (قوله كالذوات) جمع ذات وهي أعظم من الجرم لانفرادها فيه  
تعالى ببناء على الصحيح من جواز إطلاقها عليه لانه لو ردد في أحاديث ذكرها ابن حجر منها حديث تفكر رافى  
كل شئ ولا تفكر رافى ذات الله أفاده اليوسى قال ونقل عن السبكي الوقف اهـ وأنت خير بانه ليس المراد  
بالذوات هنا ما يشتمل لانه تعالى بل المراد بها خصوص الأجرام فقط (قوله أعراض) أي وأحوال على القول  
بها والأعراض جمع عرض وهو عند المتكلمين المعنى الوجودي الحادث فهو أخص من الصفة لانفرادها  
في صفة المولى تبارك وتعالى وظاهر كلامه أن العالم أجرام وأعراض فقط وسأني التصريح به في عبارته  
وهو مذهب جمهور المتكلمين وأثبت الغزالي قسماً آخر ليس جرم ولا عرضاً متاه جوهر المجزأ يعني عن

وعلى هذا لا يظهر  
عتد الوجود كصفة  
لان الوجود عين  
الذات والصفة غير الذات  
بخلافه على القول الاول  
فان جعله كصفة ظاهر  
ومعنى وجوب الوجود  
له تعالى على الاول أن  
الصفة النفسية التي هي  
حال ثابتة تعالى ومعناه  
على الثاني أن ذاته  
تعالى موجودة محققة  
في الخارج بحيث لو كشف  
عتا الحجاب لآياتها  
فذا ان الله تعالى حقيقة  
الا أن الوجود غيرها  
بلى الاول وهي هو على  
الثاني هو والدليل على  
وجوده تعالى حدوث  
العالم أي وجوده بعد  
عدمه والعالم أجرام  
كالذوات وأعراض  
بها

بها

المادة التي تركب منها غيره وجعل منه الملائكة والطفرة السماء <sup>بما كان</sup> قلباً وهو مذهب الخبيثاء فهو موافق لهم  
 في ذلك <sup>بما كان</sup> (تنبية) اختلف هل الاعراض تبقى زمانين فأكثر أو لا والشحقيق الأول أن جرى الاشعري  
 على الثاني لانه كما قاله بعضهم نزعة من نزعات الفلاسفة وعليه فالصحيح أن الله يخلق مثلها عند انعدامها  
 خلافاً لمن قال بمجددها بعينها أفاده شيخ خناني حاشية الملهدي <sup>بما كان</sup> (قوله كالحركة) الكيف عند التمثل  
 بخلاف التي قبلها فانها للاستقصاء فيما يظهر هذا وفي التمثل بكل من الحركة والسكون للاغراض <sup>بما كان</sup> نظر  
 لان الغرض خاص بالوجودي كما مر ذلك أمراً اعتباري فتمثل (قوله والالوان) أي كالبياض والسواد  
 (قوله وانما كان الخ) بين به دلالة حدوث العالم على وجوده تعالى (قوله لانه) أي العالم وهذا أولى من  
 قول بعضهم في مثل ذلك أي الحال والشأن بقول ابن هشام متى أمكن حمل الضمير على غير الحال والشأن  
 كان الأولى تفسيره بذلك الغير لان ضمير الشأن غير قياسي (قوله بنفسه) الباء للشيبة لكن لا يظهر منها  
 الأبالسية للقابل وهو أنه حادث بسبب موجد (قوله من غير الخ) تفسير للمراد من قوله بنفسه (قوله  
 بوجهه) غير محتاج اليه (قوله لانه قبل وجوده الخ) تعليل لعدم محبة كونه حادثاً بنفسه وظاهر أن هذا  
 الطرف ليس على عموميه والاشتمال الازل وهو لا يصح أن يكون وجود العالم فيه مساوياً بالقدم فيه اذ وجوده  
 فيه متمتع بخلاف عدمه فيه فانه واجب وعلم من هذا أن الازل فراغ قبل خلق شيء من العالم فقول الازل  
 مقابل خلق العالم وفيه تضام والذي جازاه عليه التفرع فقط كما قاله الشيخ وغيره وهذا الضمير أعني  
 المتصل بكان عائد للعالم كالفاعل التي قبله كحركة الفاعل التي بعده مما يناسب فيه ذلك بخلاف ما لا يناسب  
 فيه فانه عائد للوجود فتأمل (قوله كان وجوده الخ) أي لانه لا يجوز أن يوجد ويجوز أن يبقى على عدمه  
 فنسبنا الوجود وبقاء عدمه اليه متساوياً وهذا هو المشهور عندهم وقيل بقاء عدمه أرجح لان عدمه هو  
 السابق فالأصل بقاءه وعليه فالأزم على وجود العالم بنفسه ترجع المرجوح من غير مرجح وهو أظهر  
 في الامتاحة من ترجيح أحد المتساويين من غير ذلك (قوله لعدمه) أي لبقاء عدمه وكذا يقال فيما بعد كما  
 يؤخذ من كلامه في المثال الآتي وقد أشرت الى ذلك في القوله السابقة (قوله فلما وجد الخ) هو وما بعده من  
 تمة التعليل كما هو ظاهر (قوله وزال عدمه) توضيح لما قبله (قوله فلا يصح الخ) مفرع على قوله وقد كان  
 الخ أو أنه جواب شرط محذوف والتقدير وإذا كان كذلك فلا يصح الخ (قوله بنفسه) قد علمت أن معنى  
 الباء لا يظهر الا في المقابل (قوله فتعين الخ) مفرع على التفرع الذي قبله (قوله وهو الذي الخ) الضمير  
 الاول فائد للرجح والثاني للوصول والثالث ظاهر سياق العبارة أنه عائد للوجود وعليه فيصير المعنى وهو  
 الذي أوجده الوجود وفيه ركابة فلا يظهر أنه عائد للعالم وأن كان بعيداً عما يقتضيه ظاهر العبارة ولو قال  
 بدل قوله فتعين الخ فتعين أن للعالم محدثاً غيره وهو الخ لتسلم من ذلك فليتأمل (قوله لان ترجح أحد  
 الامرين الخ) هكذا بصيغة التثنية وبأن كثير من النسخ من التعبير بصيغة التثنية ليس على ما ينبغي  
 لكن كثيراً ما يؤوّلون التثنية بالتثنية وهذا تعليل محذوف والتقدير وانما كان المفرع عليه وهو  
 كون الوجود مساوياً لعدمه مستلزماً للمفرع وهو عدم محبة كونه ترجح على عدمه بنفسه لان ترجح الخ  
 وأخصر من هذا أن يقال هو ملة عليه المفرع عليه للمفرع أي كونه ملة لهذا كله بناء على أن قوله  
 فلا يصح الخ مفرع على ما فادنا <sup>بما كان</sup> جعل جواب شرط محذوف كما مر كان قوله لان ترجح الخ ملة للضرورة بين  
 الشرط والجواب فتأمل (قوله حال) أي لما فيه من اجتماع الرجحان والمساواة وهما ضدان لا يجتمعان  
 كما قاله بعضهم (قوله مثلاً) معمول محذوف والتقدير أمثل مثلاً وفرضه توضيح الكلام السابق كما هو  
 قاعدة المثال كما مر (قوله في سنة كذا) لو حذفه فمأخوذ لكن قد أفاد الشيخ أنه لو حذفه لشملت العبارة

كالحركة والسكون  
 والالوان وانما كان  
 حدوث العالم دليلاً على  
 وجود الله تعالى لانه  
 لا يصح أن يكون حادثاً  
 بنفسه من غير موجد  
 يوجد له لانه قبل  
 وجوده كان وجوده  
 مساوياً لعدمه بول  
 وجد زال عدمه  
 أن وجوده ترجح على  
 عدمه وقد كان هذا  
 الوجود مساوياً لعدمه  
 فلا يصح أن يكون  
 ترجح على عدمه  
 بنفسه فتعين أن له  
 مرجحاً غيره وهو الذي  
 أوجده لان ترجح أحد  
 الامرين المتساويين  
 من غير مرجح محال  
 مثلاً زيد قبل وجوده  
 يكون أبيض في سنة  
 كذا ويجوز أن يبق  
 على عدمه في سنة  
 مساوية له فلهذا



وهو عاكف فائدة يكون

الحجج والبراهين

وزال عدمه في الزمن

الذي وجد فيه علمنا

أن وجوده بموجده

لا من نفسه • فاصل

الدليل أن تقول العالم

من أجزام وأعراض

حادث أي موجود بعد

عدم وكل حادث لا بد له

من محدث فينتج أن

العالم لا بد له من محدث

وهذا الذي يستفاد

بالدليل العقلي وأما كون

المحدث يسمى بلفظ الجلالة

الشريف وبقية الاسماء

فهو مستفاد من الانبياء

عليهم أفضل الصلاة

والسلام فتنه هذه

المسئلة وهذا الدليل

الذي سبق وهو حدوث

العالم دليل على وجوده

تعالى • وأما الدليل

على حدوث العالم فاعلم

أن العالم أجزام

وأغراض فقط كما تقدم

والأغراض كالحركة

والسكون حادث بدليل

أنك تشاهدها متغيرة

من وجود إلى عدم

ومن عدم إلى وجود كما

تراه في حركة زيد فانها

محجوز وجوده في الأزل لكن كان لا يظهر أن يعبر بذلك بقوله فيما لا يزال (قوله وزال عدمه) توضيح  
مثل ما مر (قوله لا من نفسه) توضيح أيضا (قوله فاصل الدليل) الأولى التعبير بالواو بدل الفاء لأن تقريره  
على الكيفية التي ذكرها لم يعبر عما سبق حتى يأتي بقاء التفريع لأن يقال أنها فاء الفصيحة وكذا يقال في  
نظائره (قوله أن تقول الخ) محصيه أنه مركب من مقدمتين صغرى وهي العلم بحادث وكبرى وهي كل  
حادث لا بد له من محدث (قوله من أجزام وأغراض) بيان للعالم (قوله وهذا الذي) اسم الإشارة عائداً على  
النتيجة ويؤخذ من هذه العبارة اعتراض على المتكلمين في جعلهم هذا الدليل كدليل على وجوده تعالى  
ومجاب بانهم لا يحظوا مع ذلك بما ورد عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام من الأحاديث الدالة على أن هذا  
الموجود مسمى بكذا وكذا ولا يرد على ذلك أن الأدلة النقية لا تستدل بها على هذه العقائد لأنه لم يستدل  
بها على نفس العقيدة وإنما استدلت بها على التسمية فقط (قوله بلفظ الجلالة) أي باللفظ الدال على الجلالة  
بمعنى العظمة وذلك اللفظ هو الله (قوله الشريف) من الشرف وهو العلو فعنى الشريف العالي الرتبة  
وعن سيدي علي وفا أنه كان يقول في قوله تعالى وكلمة الله هي العليا هو لفظ الله لأنه أعلى مرتبة من سائر  
الانبياء وهذا مبني على التحقيق من أن أسماءه تعالى متفاوتة في الشرف وعن ابن عربي أنها متساوية فيه  
على جوعها كلها إلى الذات العلية (قوله فهو مستفاد الخ) وجب استفادته منهم عليهم الصلاة والسلام أنه  
إذا ثبت وجود الصانع وأنه لا شريك له وأخبرت الرسل المتصفون بوجوب الصدق لهم بأن ذلك الصانع الذي  
لا شريك له مسمى بكذا وكذا كان ذلك دليلاً قاطعاً على تلك التسمية (قوله فتنه) أي يقطر في نسخة  
فانته (قوله هذه المسئلة) هي أن تسميته تعالى بلفظ الجلالة أو غيره من الأسماء لا تستفاد إلا من الانبياء  
عليهم وعلى رئيسهم الا عظم أفضل الصلاة وأتم التسليم (قوله دليل الخ) فيه أن هذا أخبار معلوم لكنه  
أما تركه توصلاً ما بعده وقوله على وجوده تعالى فيه ما تقدم من البحث والجواب فتأمل (قوله وأما  
الدليل الخ) في هذه العبارة مسامحة لأن قوله فاعلم الخ لا يصح أن يكون جواباً لما كاهو واضح فلو أيدها  
بعبارة أخرى كان يقول فاعلم أن حدوث العالم يحتاج إلى دليل أما حدوث الأغراض فذلك مشاهد تغيرها  
الخ وأما حدوث الأجزاء فذلك لا يلائمها لا غرض الخ السلم من ذلك (قوله فقط) مبني على مذهب الجمهور  
كما يعلم مما مر كما تقدم وإنما أعاده توصلاً ما بعده (قوله والأغراض الخ) لوقالنا ما حدثت الأغراض فبدليل  
أنك الخ وأما حدوث الأجزاء فبدليل ملازمها الخ كان أولى (قوله بدليل الخ) تقريره أن تقول الأغراض  
شواهد متغيرة من عدم إلى وجود وعكسه وكل ما كان كذلك فهو حادث ونتيجة ذلك الأغراض  
حادث فقد أشار الشيخ إلى الصغرى بقوله هنا أنك تشاهدها الخ وإلى الكبرى بقوله فيما يأتي والوجود بعد  
العدم الخ وإلى النتيجة بقوله فعلت الخ فلنستدل (قوله تشاهدها) الضمير عائداً للأغراض وهي شاملة لما  
لا تصح رؤيته كالحركة والسكون على ما مر وحينئذ في تعلق المشاهدة بالأغراض بالنسبة إلى ذلك فنظر  
وأجاب بعضهم بأن الكلام بالنسبة إليه على حذف مضاف والتقدير تشاهد هيئتها ولا خفاء في مشاهدتها  
بحاسة البصر اه وفيه أنه لا يشاهد إلا الجرم المتصف بها كالأغراض وسأذكر لك جواباً آخر فنظن  
(قوله متغيرة) هو منصوب على الحال من الضمير قبله وهذا يقتضي أنها تصح مشاهدتها حال تغيرها من  
عدم إلى وجود وعكسه وليس كذلك وقد يجاب بأن المراد أن الجرم يشاهد متصفاً بما يدل على تغيرها وهذا  
يجاب عن التنظير السابق (قوله من وجود إلى عدم) هذا غير محتاج إليه وإن كان التغير صادقه وترشد  
لذلك قوله بعد والوجود بعد عدم الخ (قوله كما تراها الخ) الذي يعلم أن ما هو صفة لموصوف  
مخدوف والتقدير كالتغير الذي تراه على ما فيه مما مر على هذا فيكون قوله تنعدم بما بالذلك التغير (قوله

تتقدم ان كان ساكناً  
 وسكونه يتقدم ان كان  
 متحركاً فسكونه  
 الذي بعد حركته وجد  
 بعد ان كان معدوماً  
 بالحركة وحركته التي  
 بعد سكونه وجدت بعد  
 ان كانت معدومة بسكونه  
 هو وجوده بعد العدم هو  
 الحدوث فعلت ان  
 الاعراض حادثة  
 والاجرام ملازمة  
 للاعراض لانها لا تخلو  
 عن حركة وسكون وكل  
 ما لازم للحادث فهو  
 حادث اي موجود بعد  
 عدم فلا جرم حادثة  
 ايضا كالاغراض فاصل  
 هذا الدليل ان تقول  
 الاجرام ملازمة  
 للاغراض الحادثة وكل  
 ما لازم للحادث حادث  
 فينتج ان الاجرام  
 حادثة وحدوث الامرين  
 اعني في الاجرام  
 والاعراض اي  
 وجودها بعد عدم  
 دليل وجوده تعالى لان  
 كل حادث لابد له من  
 محدث ولا محدث للعالم  
 الا الله تعالى وحده  
 لا شريك له كاسيأتي في  
 دليل الوحدانية له تعالى  
 وهذا هو الدليل الاجالي  
 الذي يجب على كل مكلف  
 من ذكر واثني معرفته  
 كما يقوله ابن العربي  
 والسنوسي

تتقدم ان كان ساكناً (الظاهر ان فيه كاذباً بعد اكتفاء والتقدير تتقدم ان كان ساكناً وتوجد ان كان متحركاً ونظير ذلك يقدر فيما بعد ويرشد الى هذا تقريره بقوله فسكونه الخ ويحتمل ان لا حذف كاسيأتي (قوله فسكونه) هو بالجر محطفاً على حركة زيد وقوله يتقدم الخ بيان للتقدم مثل ما قبله (قوله فسكونه الخ) تقرير على المحذوف من الثاني وقوله وحركته التي الخ تقرير على المحذوف من الاول ففيه لفت ونشر مشوش ويحتمل ان الاول تقرير على قوله ان كان ساكناً لانه يفهم منه ان السكون موجود بعد الحركة والثاني تقرير على قوله ان كان متحركاً لانه يفهم منه ان الحركة موجودة بعد السكون تخفيه على هذا اللفظ ونشر مرتب ولا حذف فيما تقدم على هذا الاحتمال (قوله الذي بعد حركته) قيد بذلك احترازاً من سكون الجزم في اول زمن وجوده فانه لا يمكن معدوماً بالحركة وانما كان معدوماً بانعدام الجرم (قوله التي بعد سكونه) للظاهر ان هذا قيد لبيان الواقع فليتامل (قوله والوجود الخ) تقدم ان هذا اشارة الى الكبرى (قوله فعلت) اي من الدليل السابق (قوله والاجرام الخ) كان المناسب لصيغة اولاً ان يقول ولا اجرام كذا حادثة بدليل ملازمتها الخ وقد ذكرنا في هذا الدليل وعلى ما يقوله لانها الخ وذكرا أيضاً الكبرى ثم النتيجة (قوله لانها لا تخلو الخ) فيه ان عدم خلوها عماداً كركنية عن الملازمة له فكانه قال ولا جرم ملازمة للاعراض لانها ملازمة لها فيكون من قبيل تعليل الشيء بنفسه الا ان يقال ان المعلل فلازمها للعالم والعلة ملازمها لبغض خاص وفيه ان الاشكال باق ولو علل بما سيأتي في تقرير المطالب من مشاهدة ذلك لكان أظهر (قوله وكل ما لازم الخ) لم يقل ذلك شيء عليه ان ما لازم للشيء لا يصح تبعية عليه حتى يكون قديماً (قوله اي موجود الخ) لاجابة اليه لانه قد ذكره فماتسب (قوله ايضا) اي كما ان الاعراض حادثة فقوله كالاغراض تفسيره (قوله فاصل هذا الدليل) اي دليل حدوث الاجرام والفاء للتفريع هنا في الحقيقة المفرغ هو عين المفرغ عليه الا ان بينهما اختلافاً قليلاً (قوله وحدوث الامرين الخ) اعاده وان كان معلوماً مما تقدم لاجل قوله ولا محدث فتأمل (قوله دليل وجوده تعالى) تنبيه لما سبق لك فيه (قوله ولا محدث الخ) من تمة التعليل (قوله وحده) هو مصدر وحيد اذا انفرد فهو حال مؤكدة وصاحبها اللفظ الشريف وكذا قوله لا شريك له (قوله كاسيأتي الخ) هو راجع لقوله ولا محدث الخ (قوله وهذا) لعل الاولى وذلك لان الاشارة عائدة الى ما ذكره اولاً بقوله والدليل على وجوده تعالى الخ ثم ظهر بانه غير مما ذكره لكون الاشارة راجعة الى ما ذكره قريباً بقوله وحدوث الامرين الخ وعلى هذا فاصنع هو الاول (قوله هو الدليل الاجالي) اي لصديق ضابطه عليه وكذا يقال في نظيره بما يأتي واعلم ان هذا الدليل يتوقف على سبعة مطالب اولها ثبوت زائد على الاجرام المعتبر عنه الاغراض ثانياً ثبوت كونه لا يقوم بنفسه ثالثاً ثبوت كونه لا ينتقل من جرم الى آخر بها ثبوت كونه لا يمكن خامساً ثبوت كون الاجرام ملازمة لذلك الزائد سادساً ثبوت كون القديم لا يتقدم ما بها استحالة حوادث لا اول لها وقد جفت في قول بعضهم زيدتم قام ما انتقل مما كنا ما انفك لا عدم قدم لا حجة فافشار بقوله زيد الى الاول وبقوله قام بحذف ألف ما الثافية للوزن الى الثاني وبقوله ما انتقل باسكان اللام للوزن الى الثالث وبقوله ما كنا الى الرابع وبقوله ما انفك الى الخامس وبقوله لا عدم قديم بضم اوله وسكون ثانيه الى السادس وبقوله لا حنا المقتطع من لاجوات لا اول لها الى السابع بدليل الاول المشاهدة اذا قام من حافل لا ويحس ان له معاني زائدة عليه وكذلك اخرامس ودليل الثاني انه لو قام بنفسه لزم قلب الحقائق كاذبة حقيقة العرض ما قام بغيره ودليل الثالث انه لو انتقل لزم قيامه بنفسه في لحظة الانتقال وقد ظهر بطلانه ودليل الرابع انه لو كان يركب اجتماع الضدين لكان متحركاً لجرم بعد ان كان ساكناً وفرضنا ان

السكون كان فيه لزم اجتماع الحركة والسكون وقد علمت أن دليل الخامس الشاهدة وكذا دليل السادس  
 أن كل ما يتصف بالعدم يكون جائز الوجود وكل ما كان كذلك فهو حادث وقد استدلووا على السابع بأدلة  
 كثيرة مقررة في الكبرى وغير هاهنا أراد هاهنا إجماعها (قوله ويكفران الخ) تقدم أن خلاف المختار (قوله  
 فاحذر الخ) أي احتراز عن أن يكون الخ لأن الخبر بالكسر يعني الاحتراز كاف القاموس  
 (الحصة الثانية) هذا شروع في الصفات السلبية وبزواتها لا تنحصر خلافاً لبعضهم وإنما اقتصر  
 الشيخ على ما ذكره لأنه هو الذي قام عليه الدليل تفضيلاً بخلاف غيره وكان المناسب لقوله فيما مضى  
 الأول من الصفات أن يقول الثاني من الصفات الخ ولعله يقين (قوله القديم) هو بكسر القاف وفتح الدال  
 مصدر قدم يقدم بضم الدال فيهما أو أملاً للقدم بفتح القاف وسكون الدال مصدر قدم بفتح الدال يقدم بضمها  
 فليس محمداً هاهنا لأنه بمعنى التقديم ومنه قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة (قوله ومعناه) أي القدم لكن  
 لا بقيد كونه خصوصاً صفته تعالى كيشمل قدم صفاته فانها متصفة به فان قيل لزم على ذلك قيام الصفة بالصفة  
 أوجب بأننا نلزم ذلك إذا لم نجد فيه إلا أن لزم قيام المعنى بالمعنى ولا كذلك هاهنا لأن القدم صفة سلب لا صفة  
 معني على التحقيق (قوله عدم الأولية) المراد بالأولية هنا الابتداء كما هو أحد إطلاقها وثانيهما أن تطلق  
 ويراد منها السبق على الأشياء ومن هذا المعنى اسمه الأول ويقابلها على الأول الأخيرة بمعنى الانقضاء وهذا  
 هو المراد في تعريف البقاء كما يأتي وعلى الثاني الأخيرة بمعنى البقاء بعد فناء الأشياء ومن هذا المعنى اسمه  
 الآخر لم يقل عدم الأولية للوجود كما عبر به بعضهم ليشمل التعريف قدم غير الوجودي كصفات السلوب فانه  
 متصف به بناء على القول بتراخي القديم والأزلي بخلافه على القول بمقدم ترادفهما فانه ليس متصفاً به وإنما  
 هو متصف بالأولية كما يأتي وعلى هذا فيحتاج في التعريف لزيادة قول بعضهم للوجود لكن لما كان  
 التحقيق القول بالتراخي أسقط الشيخ تلك الزيادة (قوله فعني) تعريف على التعريف (قوله لا أول  
 لوجوده) يمكن الأظهر أن يقول كونه لا أول الخ كما قرئ ذلك موحيان عرضت العبارة عليه (قوله بخلاف  
 زيد) هذا فيما يظهر مرتبط بمحذوف معلوم مما ذكره والتقدير يقولون سبحانه وتعالى لا أول لوجوده  
 بخلاف الخ (قوله مثلاً) أي أو عمرراً ونحو ذلك (قوله لوجوده الخ) تفسير لقوله بخلاف زيد (قوله وهو  
 خلق الخ) فيه مسامحة إذا أول وجود زيد ليس بعين الخلق المذكور وإنما ثبت عنده فهذا بيان لما ثبت  
 عنده أول الوجود لآله والمراد بالنطفة ماء الرجل مع ماء المرأة وتطلق أيضاً كافي القاموس على الماء الصافي  
 قليلاً كان أو كثيراً وعلى غير ذلك (قوله واختلف هل القديم الخ) أي اختلف في جواب هذا الاستفهام  
 وكذا يقال في نظائر ذلك ولا يخفى ثبوت هذه المسئلة منان المنسبة (قوله بالاول) أي انهما معني واحد  
 ومن صرح به الإمام الفهرى (قوله ويفسر ما بشئ) وله أن يجعلها موصولة فتكون بمعنى الذي فعله الأول  
 تكون جملة قوله لا أول له صفة وعلى الثاني جملة (قوله الشئ الذي الخ) هذا غير مناسب لقوله ويفسر الخ  
 وإنما يناسب جعل ما موصولة بمعنى الذي وتكون صفة لمحذوف كقدره (قوله فيشمل ذات الله الخ) مقتضى  
 ذلك أنه يجوز إطلاق القديم عليه تعالى وهو الصحيح لو ردد في التسعة والتسعين بذلك الأول فيارواء ابن  
 ماجه من حديث أبي هريرة وكذلك رواه النسائي لا يقال هذا الحديث حديثاً واحداً وهو لا يستدل به لأنه لا  
 تقول أمماؤه تعالى مما يمكن فيها بذلك (قوله وجميع صفاته) أي سواء كانت وجودية كالمعاني أو لا  
 كالمعنوية وصفات السلوب (قوله ومن قال بالثاني) أي انهما مختلفان وهو الواقع في كلام السعد وفي كتب  
 اللغة كما قاله في القاموس (قوله أعم من أن يكون الخ) أي فهو هامل للموجبه وغيره ولو قال سواء كان  
 موجوداً أو لا لكان أخيراً وأوضح (قوله فهو أعم الخ) تعريف على ما قبله والمراد أنه أعم من أن يكون مطلقاً

ويكفران من لم يعرفه  
 فاحذر أن يكون في  
 إيمانك خلاف لما علمته  
 الثانية الواجبة لا إلى  
 القدم في كتابه  
 الأولية فعني  
 تعالى قد بينا أنه لا أول  
 لوجوده بخلاف زيد  
 مثلاً فهو موجود  
 وهو خلق النطفة التي  
 خلق منها واختلف هل  
 القديم والأزلي بمعنى  
 واحد أو مختلفان فمن قال  
 بالاول عرّفهما بقوله  
 لا أول له أو يفسر ما بشئ  
 أي القديم والأزلي الشئ  
 الذي لا أول له فيشمل  
 بذات الله وجميع صفاته  
 ومن قال بالثاني عرّف  
 القديم بقوله موجود  
 لا أول له وعرّف الأزلي  
 بما لا أول له أعم من  
 أن يكون موجوداً أو  
 غير موجود فهو أعم  
 من القديم  
 نيساب



تعالى أزلية ولقدرة  
تعالى أزلية وينفرد  
الازلي في الاعمال  
ككون الله تعالى قادرا  
على القول بها فان  
كون الله تعالى قادرا  
يقال له أزلي على  
هذا القول ولا يقال له  
قديم لما عرفت أن  
القديم لا بد فيه من  
الوجود والكون قادرا  
لم يرتق الى درجة الوجود  
لانه حاله والدليل على  
قدمه تعالى انه اذا لم يكن  
قديم كان محاديا لانه  
ولا واسطة بين القديم  
والحدث فكل شئ اتى  
عنه القدم قبله الحدث  
واذا كان تعالى محاديا  
افتقر الى محدث محدثه  
وافترق محدثه الى محدث  
وهكذا فان لم تقف  
المحدثون لزوم التسلسل  
وهو يتابع الالياء  
واحد بعد واحد الى ما لا  
نهية والتسلسل محال  
وان انتهت المحدثون  
بأن قيل ان المحدث  
الذي أحدث الله حادثه  
الله لازم الدور وهو توقف  
شئ على شئ آخر توقف  
عليه فانه اذا كان لله  
عز وجل محدث كان  
موقوفاً على هذا المحدث  
وقد فرضنا أن الله  
أحدث هذا المحدث  
فيكون المحدث موقوفاً على الله

وضابطه أن يكون بين شيئين اجتماع وينفرد أحدهما وهو الالاهة وهو ما نحن وجوه ضابطه أن يكون بين  
شيئين اجتماع وينفردان (قوله في اجتماع) مفرغ على التفرع قبله (قوله وصفاته الوجودية) أي  
المتصفة بالوجود تلك الصفات كالقدرة والإرادة واحتز بقوله الوجودية عن الأحوال على القول بها وعن  
صفات السلوب (قوله فيقال الخ) مفرغ على قوله في اجتماع الخ (قوله أزلية أي وقديمة ففيه حذف الواو  
مع ما عطف كما يريد الى ذلك التفرع على ما ذكره كذا يقال فيما بعد (قوله في الأحوال) لو قال في غير  
الوجود كالأحوال لكان أولى ليشمل صفات السلوب (قوله على القول بها) أي الأحوال (قوله فان  
كون الله الخ) تعليل لقوله وينفرد الخ لكن كان المناسب لسياقه التفرع بأن يقول فيقال له أزلي الخ  
(قوله على هذا القول) لو أخره عن قوله ولا يقال الخ لكان أولى كما هو عواضح (قوله والكون قادرا  
الخ) من قيمة التعليل (قوله الى درجة الوجود) أي الى درجة هي الوجود فلاضافة للبيان ولو قال الى  
درجة الوجود كما في عبارته المتقدمة لكان أوضح (قوله لانه حال) تعليل لما قبله (قوله والدليل على  
قدمه تعالى أنه اذا لم يكن الخ) أشار بذلك الى قياس استثنائي في مركب من شرطية وتسمي كالكبرى  
والاستثنائية وتسمي الصغرى فهو عكس الاقتراني ونظمه هكذا اذا لم يكن قديما كان محاديا لكن كونه  
حادثا محال قد ذكرنا شرطية بقوله اذا لم يكن الخ وعمل للالاهة بين المقدم والتالي بقوله لانه الخ وحذف  
الاستثنائية وأشار الى دليلها بقوله الآتي واذا كان تعالى حادثا الخ وهو أيضا قياس استثنائي ونظمه هكذا  
اذا كان سبحانه وتعالى حادثا افتقر الى محدث وانفرد ذلك المحدث الى محدث وهكذا الكون للتالي محال  
للزوم الدور والتسلسل وهما محالان (قوله لانه لا واسطة) أي لأن الشئ ان كان متجذرا بعد عدم فهو  
الحادث والا فالقديم (قوله فكل شئ الخ) هكذا تخرج بالنتيجة أي نتيجة التعليل وهي أعم من المدعى  
فتأمل (قوله واذا كان الخ) قد علمت أن هذا في قوة الدليل للاستثنائية المحذوفة بقوله افتقر الخ أي لما  
تقدم في دليل الوجود من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثا بنفسه لما يلزم عليه من ترجع أحد الأمرين  
المتساويين بلامرجح وهو باطل بقوله وانفرد محدثه الخ أي لا انعقاد الجمالة (قوله وهو يتابع الاشياء الخ)  
هذا بمعنى قوله هو ترتب أمور غير متناهية (قوله واحد بعد واحد) هو حال متوعدة للتتابع بقوله الى  
ما لا نهاية له يتعلق بتتابع (قوله والتسلسل محال) مرتبط بقوله لزوم التسلسل فربما بينهما معترض أني به  
ليسان معنى التسلسل وقد أقام المتكلمون أدلة كثيرة على بطلان التسلسل فلتراجع (قوله وان انتهت  
الخ) كان الانسب بالمقابلة وان وقفت لكن لاحظ المعنى (قوله بأن قيل الخ) أي فربما وتقديرا وكان  
الأولى التعبير بكان لأن ذلك لا ينحصر فيما ذكره كما يقتضيه قوله بأن بل ضابطه أن ينحصر المحدثون  
في عدد معين اثنين أو أكثر ثم ان قوله بأن قيل الخ لا يناسب فرض كلامه حيث قال وهكذا لانه يقتضي  
أن عدد المحدثين أكثر من اثنين فليتأمل (قوله وهو توقف الخ) أي ولو كان التوقف بواسطة أو أكثر  
بأن كان المحدثون أكثر من اثنين مثلاً لو فرض أن زيدا أوجد عمرأه أو وجد بكرأه وأنه أوجد زيدا أوجد  
توقف بكر على زيدا بواسطة توقفه على عمر وهو التوقف على زيدا والحال أن زيدا موقوف على بكر وقف  
على ذلك (قوله توقف عليه) المضمير المستتر في الفعل محال على الشئ الآخر البارز المتصل بالجار عائد على  
الشئ الأول (قوله فانه الخ) علة لقوله لزوم الدور (قوله تعالى عز وجل) هذه الجمل صفات الله تعالى كما  
لا يخفى وظاهر أن معنى الأول تارة عما لا يليق بجلال كبرائه ومعنى الثاني غلب الجبولة وقهرهم ان كان  
المضارع يعز بضم العين فان كان بفتحها كان المعنى قوي على غيره وان كان بكسرهما كان المعنى قتل وهذا  
غير مناسب هنا وان جعله بعضهم محييا حائنا على أن المراد بالقبلة أنه لا نظيره ولا مثيل فتلخص أنه يقال عز

يعز بضم العين وكسر هاء فتحتها ومعنى الثالث أعني جل عظم من الجلالة وهي العظمة (قوله والدور محال)  
 أمر بتبطل بقوله لزم الدور وإنما كان محالاً لأنه يلزم عليه تعليل كل من المحدثين على نفسه وتأخره عنها وبيان  
 ذلك أنه لو فرض أن زيداً أوجد ثمراً وأنه أوجد زيداً فمقتضى كون زيداً موجداً لغيره وأنه مقدم  
 عليه وقد فرضنا أن عمر أوجد زيداً ومقتضاه أن يكون متقدماً عليه ومعلوم أن المتقدم على المتقدم على  
 شيء متقدم على ذلك الشيء فيكون زيداً متقدماً على نفسه بواسطة تقدمه على عمرو المتقدم عليها ومقتضى  
 كون زيداً أحدثه عمر وأنه متأخر عنه وقد فرضنا أن عمر أحدثه زيداً ومقتضاه أن يكون متأخراً عنه ومعلوم  
 أن التأخر عن التأخر عن شيء متأخر عن ذلك الشيء فيكون زيداً متأخراً عن نفسه بواسطة تأخره عن  
 عمرو المتأخر عنها وكذا يقال في بيان وجه كون عمر متقدماً على نفسه ومتأخراً عنها فتفطن (قوله أي  
 لا يتصور الخ) لو حذف هذا التفسير لكان كلاً على وضوحه بمسبق كما صنع فيما مر حيث لم يقل بعد قوله  
 التسلسل محالاً أي لا يتصور الخ لكان أولى • فان قيل ذكره للتوضيح • زد بان المناسب لذلك أن يذكره  
 فيما مر أيضاً (قوله إلى الدور والتسلسل) أي أو التسلسل فالمراد بمعنى أو لا هو ظاهر من أنه لم يؤد إلى الدور  
 والتسلسل معاً وإنما أدى إلى أحدهما كما يصرح به قوله فيما مر فان لم تقف المحدثون الخ (قوله فيكون  
 حدوثه) مفرغ على قوله والذي أدى الخ وإنما أظهر حيث قال فيكون حدوثه مع أن المقام للإضرار  
 كلاً يوضح (قوله لان كل شيء الخ) علة لتغيره مع كون حدوثه تعالى محالاً على قوله والذي أدى إلى آخره  
 فكانه قال وإنما كان كون حدوثه تعالى محالاً مفرغاً على ذلك لان كل شيء الخ (قوله لخاص الضمير الخ)  
 عني اختصار ولو قال لخاص الدليل أن تقول لولم يكن قديماً لكان حادثاً ولو كان حادثاً لا يقتصر إلى محدث واقتر  
 محدثه إلى محدث فيلزم أما الدور أو التسلسل وهما محالان فما أدى إليه ما هو كونه حادثاً محالاً فما أدى إليه وهو  
 انتفاء كونه قديماً محالاً وإذا كان ذلك محالاً ثبت قدمه وهو المطلوب لكان أحسن (قوله بأن كان حادثاً)  
 إنما أتى بذلك المفيد للحضرة لما تقدم من أنه لا واسطة بين القديم والحادث فيقدم من محض في الحادث  
 (قوله فيلزم الدور أو التسلسل) أي بواسطة افتقار محدثه إلى محدث كما علم مما مر (قوله فيكون الخ)  
 أي لان ما أدى إلى المحال محال كما ذكره قبل (قوله ثبت قدمه) أي لان كل من استحال عليه الحدوث  
 ثبت له القدم عذلاً بواسطة كما مر (قوله وهو مطلوب) أي من الدليل بهذا هو الأقرب ويحتمل أن المراد  
 وهو المطلوب من المكلف خوفه بعد (قوله من رتبة التقليد) أي من التقليد الشبه بالربة فالأضافة من  
 إضافة المشبهة للشبه والربة بكسر الراء وفتحها واحدة العري التي تكون في الربق بالكسر وهو حبل  
 تشد به الشحال أي أولاد النصارى كما يؤخذ ذلك مما كتبه بعضهم على نظير ذلك في شرح الكبرى (قوله  
 الذي يخلد) تقدم الكلام على الخلود فانظره وقوله صاحبه أي المتصف به (قوله على رأي ابن العربي  
 والسنوسي) قد علمت أنه خلاف التحقيق  
 (الصفة الثالثة الواجبة له تعالى البقاء) (قوله ومعناه) أي البقاء لكن لا بقيد كونه خصوص بقاء الذات  
 ليشمل بقاء الصفات أيضاً فانها متصفة به وبيان هنا ما مر في أول الكلام على القدم كقول الأرجو بأفتنه • فان  
 قيل هذا التعريف غير مانع من الاستدلال به تعريف بقاء ذات الله وصفاته كما مر مع شموله لبقاء الجنة والنار  
 • أجب بأن جوابه أحسن أن المراد بقوله عدم الآخرة العدم الواجب عقلاً لا حينئذ فلا يشمل التعريف بذلك  
 لانه ليس بواجب عقلاً وان كان واجباً شرعاً (قوله عدم الآخرة) تقدم أن المراد بالآخرة هنا الانقضاء  
 بعد فناء الاشياء وقوله للوجود متعلق بالآخرة ولو حذف لكان أولى ليشمل بقاء غير الوجودى كصفات  
 الشاوب الآن يقال أمره بالوجود مطلق التحقيق والشيوب (قوله فغنى الخ) يفرغ على التعريف قبله

(١) لعله فما حصل الدليل  
 والدور محال أي  
 لا يتصور في العقل  
 وجوده والذي أدى  
 إلى الدور والتسلسل  
 المحالين فرض حدوثه  
 تعالى عز وجل فيكون  
 محدثه تعالى محالاً لان  
 كل شيء يؤدي إلى المحال  
 محال فخاص الدليل أن  
 تقول لو كان الله غير  
 قديم بأن كان حادثاً  
 لا يقتصر إلى محدث فيلزم  
 الدور أو التسلسل وهما  
 محالان فيكون حدوثه  
 محالاً ثبت قدمه وهو  
 المطلوب وهذا الدليل  
 الأجانب لقدمه تعالى  
 وبه يخرج المكلف من  
 رتبة التقليد الذي يخلد  
 صاحبه في النار على  
 رأي ابن العربي  
 والسنوسي كما تقدم  
 (الصفة الثالثة الواجبة  
 له تعالى البقاء) ومعناه  
 عدم الآخرة للوجود  
 فعني كون الله تعالى  
 باقياً لا آخر لوجوده

الصور أو التسلسل وقد  
تقدم تعريف كل واحد  
منهما في دليل القدم  
وتوضيحه أن الشيء  
الذي يجوز عليه العدم  
ينتفي عنه القدم لأن كل  
من لحقه العدم يكون  
وجوده جائزاً وكل جائز  
الوجود يمكن أن يكون  
حادثاً فيفتقر إلى  
محدث وهو تعالى ثبت  
له القدم بالدليل المتقدم  
وكل ما ثبت له القدم  
استحال عليه العدم  
فدليل البقاء له تعالى هو  
دليل القدم وحاصله أن  
تقول لو لم يجب له البقاء  
بأن كان يجوز عليه  
لا ينتفي عنه القدم والقدم  
لا يصح انتفاؤه عنه  
تعالى للدليل المتقدم  
وهنا هو الدليل الاجالي  
لبقاء الذي يجب على  
كل شخص أن يعلمه  
وهكذا كل عقيدة يجب  
أن يعلمها ويعمل عليها  
الاجالي فإذا عرفت  
بعض العقائد بدليلها ولم  
يعرف الباقى بدليله لم  
يكف في الايمان على  
رأي من لم يكف بالتقليد  
الصفة الرابعة الواجبة  
له تعالى المخالفة للحوادث

(قوله والدليل على بقاءه تعالى الخ) تقرير بهذا الدليل مع ايصاح أن تقول كالم يكن باقياً لكان جائز الوجود  
لكن كونه جائز الوجود محال لأنه لو كان كذلك لكان حادثاً لكن محدثه محال لما تقدم من وجوب قدمه  
تعالى وبذلك تعلم ما في كلامه مما لا يخفى (قوله لو جاز الخ) انما قاله ليجاز أن يلحقه العدم بغير خلقه لأن امتناع  
جواز خلق القدم يستلزم امتناع خلقه من باب أولى بخلاف عكسه فكان التعبير بذلك أولى (قوله فيفتقر  
إلى محدث) أي لما من من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثاً بنفسه (قوله ويلزم الخ) أي لأن هذا المحدث  
يفتقر إلى محدث آخر وهكذا فاما أن يدور الأمر أو يتسلسل كما علم مما مر (قوله وتوضيحه) أي الدليل (قوله  
لأن كل من لحقه الخ) أي تعليل لما قبله وكان المناسب للساقفة أن يقول لأن كل من جاز أن يلحقه الخ (قوله  
وكل جائز الوجود الخ) من تمام التعليل كما هو ظاهر (قوله يكون حادثاً) فيه أن الجائز أعم من الحادث  
لأن الجائز منه مظهر موجود ومنه مظهر معدوم بخلاف الحادث فإنه خاص بالوجود ويمكن أن يقال  
المراد بكون حادثاً لو وجد ان لم يكن موجوداً بالفعل (قوله وكل حادث الخ) لوحده لكان  
أولى كما وافق على ذلك حين عرّضه عليه (قوله وهو تعالى الخ) هذا مرتب بكونه ينتفي عنه القدم  
(قوله وكل ما ثبت له القدم استحال عليه العدم) هذه قاعدة كلية اتفق عليها كل العقلاء وأورد عليها  
عدم العالم في الازل فإنه قديم ومع ذلك لم يستحل عليه القدم وأجاب ابن ذرّ كرى بأنها مفروضة في الموجود  
لأنه هو الذي قام الدليل عليه وتعبه كالفهرى بأنه لا حاجة لذلك لأن عدم العالم في الازل يستحيل عدمه  
لأن عدمه لو وجد العالم في الازل وهو محال لا يراد من أصله مدقوع قال اليربسي وهو ظاهر اهـ وأنت خبير  
بأن عدم العالم في الازل قد انعدم بجاتها الازل فصديق عليه أنه قديم ولم يستحل عليه العدم وحينئذ  
لا يراد باق بأصله ولا بدفعه إلا الجواب الأول وهكذا ظهر ثم رأيت لبعض المحققين بما يؤيده (قوله فدل  
الخ) تقرير على قوله وكل ما ثبت له الخ ووجه ذلك أن القاعدة أن الدليل الذي امتثل لزوم دليل على اللازم  
فأتم (قوله وحاصله) أي يحصل تقريره على وجه الاستدلال به على البقاء (قوله أن يقول الخ) هذا  
الدليل محرك من شرطية واستثنائية ونظمه هكذا لو لم يجب له البقاء لا تنتفي عنه القدم لكن انتفاء القدم  
عنه تعالى باطل قد ذكر الشرطية بقوله لو لم يجب له الخ وأشار إلى الاستثنائية بقوله والقدم الخ (قوله بأن كان  
الخ) تصور كلفني (قوله للدليل المتقدم) أي الذي هو دليل القدم (قوله وهكذا كل عقيدة الخ) هنا  
قد علم مما مر في قوله اعلم أنه يجب على كل مسلم الخ (قوله يجب أن يعلمها) تفسير لقوله هكذا (قوله  
ويعلم دليلها الاجالي) أي أو التفصيلي كما تقدم (قوله فاذا عرفت الخ) مفرغ على قوله وهكذا كل عقيدة  
(قوله ولم يعرف الباقي الخ) أي بشأن جزم من غير دليل  
(الصفة الرابعة الواجبة له تعالى المخالفة للحوادث) أي عدم المماثلة لها في العالم يقل كغيره للممكنات مع  
أنها أعم من الحوادث لشمولها للممكنات بخلاف الحوادث فإنها خاصة بالوجودات لأن المماثلة لا يتوهم  
إلا في الموجودات المشاركتها تعالى في صفة الوجود فيحتاج إلى نفيها بالمخالفة لها كذا يؤخذ من التكتاني  
لكن لا يجوز أن يقال الله يماثل الحوادث في الوجود كما نقله اليربسي عن الأريشاد (قوله فانه الخ) مفرغ على  
ما قبله ويستفاد منه أن الوجود لا يستغنى عن الحوادث (قوله وغيرها) أي كالحركات وبقية الحيوانات (قوله  
فلا يصح الخ) يحتفل بأنه مفرغ على صفة العبارة ويحتفل بأنه مفرغ على التفرغ فيه (قوله بأوصاف الخ)  
الجمع ليس بقيد فلهذا لا يجنس أوصاف الحوادث (قوله من مشي الخ) كان الأولى أن يقول كمشي الخ لأن  
الأوصاف لا تنحصر فيما ذكره كإفيدة التعبير بمن (قوله وجوارح) فيه أنها ليست من الصفات كما

KHAWATUL AWAM



يقضيه كلامه ويمكن أن يقال بأنه على حذف مصنف والتقدير وثبت جوارح والمراد بها من الأجزاء  
 الخصوصية كما يصرح بقوله يعلمين فهو عين الخ وتطلق أيضاً على القاموس على أن الخ الخيل وعلى ذوات الصيد  
 من الطيور والسمك (قوله فهو تعالى الخ) تفرع على قوله فلا يصح إصافه بالنظر لقوله وجوارح وقوله  
 عن الجوارح أي من ثبوتها له تعالى • وأعلم أنه إذا ورد في كتاب أو سنة ما يؤيدهم بخلاف ذلك فلا بد من تأويله  
 بمعنى صرفه عن ظاهره وجهاً محتملاً وفاق من السلف والخلف لكن السلف يقولون تأويله لا يحل أي من  
 غير تعيين للمعنى المراد بخلافه تعالى فيقولون في قوله تعالى يده الله فوق أيديهم ليس المراد منها أن له  
 الجراحة المعلومة ولا يعلم المراد منه إلا الله تعالى والخلف يقولون تأويله تفصيلاً أي مع بيان المعنى المراد  
 فيقولون في هذه الآية ليس المراد منها أن له الجراحة المعلومة وإنما المراد أن له تعالى قدرة وهذا هو المراد  
 من قول صاحب الجوهرة

بيوتات

تأويله من الجوارح

وكل نعم أوجه التشبيه • أوله أو فرض وزعم تزئيمها

كذا يؤخذ من شرحها للشيخ عبد السلام (بطلية) سأل سيدي عبد الوهاب الشمراني شيخه  
 الخواص لماذا يؤول العلماء الموهوم الواقع من الشارع ولا يؤول ذلك من الولي فقال لو أنفقوا أو لو أن ذلك  
 من الولي بالأولى لأنه معذور بضعفه في أحوال الحضرة بخلاف الشارع فإنه ذو مقام ممكن (قوله وغيرها)  
 أي كيد ورجل (قوله فكل ما خطر الخ) مفرع على صدر العبارة ولا يخفى ما دخل تحت ذلك من  
 التوحيد • وأعلم أن الشيطان قد يلقي في ذهن الإنسان موهومة ويختل له أن الله تعالى على هذه الصورة  
 وأنه على مكان أو جهة أو نحو ذلك فإذا أخذ بالدليل فرسما يقول إذا لم يكن الله على صورة كذا فكيف  
 هو • والجواب المختص من ذلك أنه لا يعرف الله إلا هو ولا يلزم من عدم معرفته تعالى محدوده كذا الجوز عن  
 ذلك ممدوح لا مذموم وما أحسن قول بعضهم

تأويل

بأن تأويله علماء

فهو تعالى منزّه عن  
 الجوارح من قوه وعين  
 وأذن وغيرها فكل  
 ما خطر ببالك من طول  
 وعرض وقصر وسمن  
 بمفاته تعالى بخلافه نزهة لله  
 تعالى عن جميع أوصاف الخلق  
 الخلق • والدليل على  
 وجوب المخالفة له تعالى  
 أنه لو كان شيء من  
 الحوادث يماثله تعالى

مادون كل الخ

لا يعرف كماله إلا الله فأتدوا • والدين دينان إيمان وإشراك

والمعقول محدود لا يجاوزها • والكفر عن ذلك الإدراك أدراك

(قوله من طول الخ) كان الأولى كقول الخ ليفيد العموم (قوله يزه الله تعالى الخ) قصده بذلك إنشاء الشياء  
 به عليه تعالى (قوله والدليل على وجوب المخالفة له تعالى الخ) يقرر بهذا الدليل مع إيضاح أن تقول لو لم يكن  
 بخلاف الحوادث لمكانة مماثلة له تعالى لكن مماثلتها له تعالى باطلة كذا لو كانت كذلك لمكانة مماثلة لكن  
 كونه حادثاً محال لما تقدم من وجوب قدمه (قوله أنه لو كان شيء من الحوادث الخ) كان مقتضى الظاهر أن  
 يقول كماله تعالى لو كان مماثلاً لشيء من الخ لكنه عبر بذلك عن المتبادر في المحاورات أي المخاطبات أن  
 الذي تستند إليه المماثلة أخط وأنقص مرتبة من الآخر مثلاً إذا قيل عمر وليس مثل زيد كان المتبادر أن  
 عمر أخطرت بمتن زيد وأن كان الكلام صادقاً بأن يكون أعلى منه (قوله يماثله تعالى) أي ينظره ولو في  
 وجه فالمراد من المماثلة هنا الكناظره وأن كانت في الأصل بمعنى المساواة من كل وجه بخلاف كل من المشابهة  
 والمناظره فإن الأولى المساواة في أكثر الوجوه والثانية المساواة في وجه واحد ولذا قال السيوطي لما  
 سئل عن الفرق بين المثل والشبيه والنظير كما حمله على المثل أن يخص الثلاثة والنظير أعمها والشبيه أعم  
 من المثل وأخص من النظير فهو أوسطها فهذا وقد قال الشيخ أبو العين في التبصرة إن اتحاد أهل اللغة  
 لا يمنع من القول بأن زيداً مثل عمرو في الفقه إذا كان يسار بهجه ويستحسنه وإن كان بينهما مخالفة  
 بوجوه كما يقوله الأشعرية من أنه لا مماناة إلا بالمساواة من جميع الوجوه فإسناد النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال الخطبة بالخطبة مثلاً بمثل وأراد الاستواء بالكيل لا غير وأن تفاوت الوزن وعدد الخطبات والصلابة

فكر الخ من عدم فهم

اترسي

ويجيب

مادون ضياع

والخاوة قال السعد والظاهر انه لا مخالفة لان مراد الاشعرية المساواة من جميع الوجوه فبانه المبالغة  
كالكيل والافاشير لك الشينين في جميع الوجوه يرفع التعدد فكيف يتصور التماثل اه وفيه شيء لا يخفى  
(قوله أي اذا كان الخ) لو قال أي اذا فرض اتصافه تعالى الخ لسل معنا في هذا التركيب من القلاقة وانما أتى  
بهذا التفسير لرفع ما قد يتوهم من قوله انه لو كان شيء الخ من أن المعنى لو كان شيء من الحوادث يتصف بقدرته  
كقدرته تعالى وارادة كرادته وعلم كعلمه وهكذا فأشار بهذا الى أن ذلك ليس مراداً وانما المراد ان الله تعالى  
لو اتصف بصفة من صفات الحوادث الخ (قوله بشيء مما اتصف به الخ) منه يؤخذ أن المراد بالمبالغة هنا  
المنظرة كما مر (قوله لكان حادثاً) جواب لوفى قوله انه كان الخ وسيأتي تعليل الملازمة بين المقدم والتالي  
في كلامه الآتي في الحاصل (قوله واذا كان الله تعالى الخ) في قوة الدليل على الاستثنائية القائلة بكن  
حدوثه محال وهذا بعينه هو دليل القدم كما لا يخفى (قوله ويلزم الخ) الأولى فيلزم أن يقال لو اوجدت في  
المتفرع كاتقدم (قوله لو شابه الله الخ) كان الانسب بما سبق أن يقول لو شابه تعالى الخ وللمراد بالمشابهة  
هنا المناظرة أخذ من قوله في شيء (قوله لان ما جاز الخ) وبوجه ذلك أن ما ثبت لأحد المثلين ثبت للآخر وهذا  
تعليل للشرطية (قوله وحدوثه تعالى الخ) في قوة الاستثنائية وقوله لانه تعالى الخ تعليل لها (قوله فليس  
بينه تعالى الخ) مفرع على ما قبله (قوله قطعاً) أي جزماً من غير تردد (قوله كاتقدم) أي في الأدلة  
المقدمة

أي اذا كان الله تعالى  
لو فرض اتصافه بشيء  
مما اتصف به الحوادث  
لكان حادثاً واذا كان  
الله تعالى حادثاً لا يفتقر  
الى محدث ومحدثه الى  
محدث وهكذا ويلزم  
الدور أو التسلسل وكل  
منهما محال (وحاصل هذا  
الدليل) أن تقول لو شابه  
الله تعالى حادثاً من  
الحوادث في شيء لكان  
حادثاً مثله لان ما جاز  
على أحد المثلين جاز  
على الآخر وحدوثه  
تعالى مستحيل لانه  
تعالى واجب له القديم  
واذا اتنى عنه تعالى  
الحدوث ثبت مخالفته  
تعالى للحوادث فليس  
بينه تعالى وبين  
الحوادث مشابهة في شيء  
قطعاً وهذا هو الدليل  
الاجبالي الواجب معرفته  
كما تقدم (الصفة الخامسة  
الواجبة له تعالى القيام  
بالنفس) أي بالذات  
ومعناه

(الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام الخ) هذه الصفة تزد على ما قبلها بنى كونه تعالى صفة  
قديمة كما قاله القسيمي في حواشي الصغرى فليست لازمة لذلك بالنظر لما ذكر (قوله بالنفس) جعل  
السكناني في التلخيص لا يجوز للشيخ يحيى الشاربي زاد كفايته بالنسبة للقابل وغرضه بذلك التخلص من  
جعل نفسه تعالى كآلة لقيامه وقد سبق نظر ذلك لكن كان الأولى أن يقال الهاء للسببية وفائدة تظهر  
بالنسبة لما ذكر لان الآلة واسطة الفعل كما في قولك قطعتم بالسكين وهي لا تناسب هنا وجعلها بعضهم  
للتعدي وفيه نظر لان مجرور الباء التي للتعدي مفعول به في المعنى كما في قوله تعالى ذهب الله بنورهم  
وجعلها المألوف بمعنى في أي قيامه في نفسه بمعنى أنه ليس باعتبار شيء آخر كما يقال هذا العبد في نفسه  
ميساوي قائمى درهم أي لا باعتبار شيء آخر وجعلها لبعضهم لازمة في كلامه إشارة الى جواز إطلاق النفس  
عليه تعالى ولو من غير مشاكلة وهو الحق كما نص عليه في اليومى خلافاً لمن خصه بالمشاكلة فقد ورد  
الإطلاق من غيرها في كل من الكتاب والسنة فمن الكتاب قوله تعالى كثر ربكم على نفسه الرحمة  
وقوله واصطنعتك لنفسى ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم أنت مما أثبتت على نفسك وقوله حكاية  
عن الله اني حرمت الظلم على نفسي أو كما قال (قوله أي بالذات) استغنية منه أن النفس تطلق على الذات  
وتطلق أيضاً على معانٍ آخر كما في القاموس منها الروح يقال خرجت نفسه أي روحه ومنها الدم يقال  
مالا نفس له مثالة لا ينحس الماء أي ما لا يملك الخ ومنها العقوبة قيل منه ويحذر كما أنه نفسه أي عقوبته  
ومنها الإنفة والعظمة والعز والارادة (قوله ومعناه الخ) اعلم ان في هذه الصفة اصطلاحين للتكلمين  
الأول أن معناها الاستغناء عن المحل والثاني أن معناها الاستغناء عن كل من المحل والمخصص وعليه  
جري السنوسى في كتبه وتبعه الشيخ في ذلك لانه أولى فيما يظهر وأن جعل بعضهم الأول أولى  
معللاً بأن الاستغناء عن المخصص عمل من القدم وخرج على كلا الاصطلاحين الصفات سواء  
كانت حادثاً أو قديمة أما الأولى فلانها محتاجة الى المحل والمخصص وأما الثانية فلانها وأن  
كانت لا تحتاج الى مخصص قائمة بمحل ولا يجوز أن يقال مفتقرة كما فيه من أساءة الادب

(والحاصل) ان أقسّم الموجودات أربعة كما ذكره السنوسي في المقدمات الاول قسم غني عن المحل  
والمخصص وهو ذات الله تعالى والثاني قسم مفتقر اليها وهو الصفات الحادثة والثالث قسم مفتقر الى المخصص  
دون المحل وهو اجزاينا والرابع قسم قائم بمحل ولا يحتاج لمخصص وهو صفات الله تعالى فتأمل (قوله  
الاستغناء) أي الغني فلا تسين والناء زائد ثان (قوله والمحل الذات) انما فسر المسمكون بالمحل بالذات فقط  
ولم يجعلوه شاملا لذلك ولما كان مع انه تعالى كما هو مستغن عن الذات مستغن عن المكان لان استغناءه  
عن المكان يعلم من استغناؤه عن المخصص كاذولم يستغن عنه لكان حاديا فيفتقر الى مخصص كذا قال  
السكتاني ونحوه لبعضهم والمأخوذ من كلام السنوسي في الاستحيلات انه اندرج في المخالفة للحوادث  
ولا مانع من جعل المحل هنا على معنيته كما قاله الغنيمي لانه قد تقرر انه لا يستغني في هذا الفن بمخروم عن لازم  
ولا بعام عن خاص (قوله غني) مفرغ على قوله ومعناه الخ (قوله انه غني عن ذات) أي فليس بصفة كما  
يذهب النصارى حيث قال بعضهم لا اله ليس بذات وانما هو صفة قائمة بغيره وقال بعض آخر انه مركب  
من ثلاثة قائم اقنوم للوجود ويعبرون عنه بالآب واقنوم العلم ويعبرون عنه بالابن واقنوم الحياة ويعبرون  
عنه بروح القدس والاقنوم كلمة يونانية والمراد بها في تلك اللغة الاصل ومع تصريحهم بذلك اعترفوا  
بان معبودهم جوهر فقيل لهم كيف وقد تركب من صفات فقالوا امر ادنا بالجواهر الشيء النفيس وقد  
طولبوا بتكليل الخضر في الثلاثة للذكورة فقالوا لان الخلق والابداع لا يتأق الا بها فقيل لهم والقدرة  
والارادة كذلك فاجعلوا الاقنوم حكمة ولا يغني عن ذلك كله مجرد هذين وسخرية (قوله وغني عن  
موجد) أي فليس بمحدث حتى يحتاج لذلك (قوله لانه تعالى الخ) تعليل لكل من قوله غني عن ذات الخ  
وقوله وغني عن موجد وان كان المفهوم يبادي الرأي انه تعليل للثاني فقط ولو حذف هذا التعليل لكان  
ضررا لانافي غنيته بالدليل للذكورة بعد (قوله والدليل على انه تعالى قائم بنفسه) قد علمت ان الشيخ  
تابع السنوسي في تفسير هذه الصفة بالاستغناء عن المحل والاستغناء عن المخصص وقد ذكر لكل منهما  
كلاهما فاشار الى دليل الاستغناء عن المحل بقوله لو كان تعالى محتاجا الخ وأشار الى دليل الاستغناء عن  
المخصص بقوله ولو افتقر الخ ونظم الدليل الاول هكذا لو كان الله تعالى محتاجا لمحل لكان صفة لكن كونه  
صفة باطل فذكر الشرطية بقوله لو كان تعالى محتاجا الى محل لكان صفة وأشار الى الاستثنائية بقوله وله  
تعالى لا يصح أن يكون صفة ثم علل ذلك بقوله لانه تعالى الخ ونظم الدليل الثاني هكذا لو افتقر تعالى الى  
موجد لكان حاديا لكن كونه حاديا باطلا لما تقدم من وجوب قدمه تعالى فذكر الشرطية بقوله لو افتقر  
الى موجد يوجد لكان حاديا وأشار الى الاستثنائية بقوله ومحدثه الخ على ما يأتي ان شاء الله تعالى (قوله  
كما افتقر الخ) أي كافتقر الخ فقام صفة في أي آله في سنك ما بعد ما تمكينا هذا وكان الانسب ان يقول  
الحاجة لكن نظر الاتحاد المعنى (قوله لانه تعالى متصف الخ) أشار بذلك الى قياس افتقاري نظمه هكذا  
الله تعالى متصف بالصفات وكل من كان كذلك ليس بصفة فاشار الى الصغرى بقوله لانه تعالى الخ وأشار  
الى تعليل الكبرى بقوله والصفة الخ وذكر النتيجة بقوله فليس الله تعالى الخ هذا هو الازرق بكلامه يصح  
أن يكون استثنائيا ونظمه هكذا لو كان الله تعالى صفة لكان متصفا بالصفات لكن عدم اتصالها بها باطل علمنا  
قام عليها من الأدلة فطرادي اليه باطل ثبت نقصه وهو المطلوب (قوله بالصفات) المراد بها صفات المعاني  
والعنوية كالمعلم مما يأتي (قوله والصفة) أي الشاملة للقدية والحادثة وقوله لا تصف بالصفات أي المعاني  
والعنوية وأما الصفات السلبية كالقدم والنفسية كالوجود فلا ريب في انصاف الصفة كالقدرة بهما  
وربما كون الصفة لا تصف بصفات للمعاني والمعنوية لانه يلزم على انصافها بهما قيام المعنى بالمعنى أما

الاستغناء عن المحل

والمخصص والمحل الذات

والمخصص الموجد غني

كون الله تعالى قائما

بنفسه انه غني عن

ذات يقوم بها وغني

عن موجد لانه تعالى

هو الموجد للانبياء

والدليل على انه تعالى

قائم بنفسه أن تقول

لو كان الله تعالى محتاجا

الى المحل أي ذات يقوم

بها كما افتقر البياض

الى الذات التي يقوم بها

لكان صفة كما أن

البياض مبالغة في الله

تعالى لا يصح أن يكون

صفة لانه تعالى متصف

بالصفات والصفة

لا تصف بالصفات

فليس الله تعالى بصفة



في الأولى فواضح وأما الثانية فلازمها ملازمة للمعاني فليزمن اتصافها بها اتصافها بالمعاني وأيضاً يلزم على  
اتصافها بهما ثبوت الحكم لها بما لها قدرة أو عالة أو متسككة إلى غير ذلك أما في الثانية فظاهر وأما  
في الأولى فلازمها ملازمة للمعنوية فليزمن اتصافها بالمعنوية وهذا كله يذهب إلى البطلان (قوله  
ولو افتقر الخ) قد علمت تقرره مع الاختصار مما سبق (قوله ومحدث الخ) في كلامه حذف والتقدير  
فيحتاج لمحدث ومحدث الخ (قوله ويلزم الدور الخ) لا يخفى أن لزوم الدور ان وقعت المحدثون على حدث لزوم  
التسلسل أن لم تقف (قوله ثبت الخ) فيه أنه لم يعلم مما تقدم إلا الاستغناء عن الحمل والمخصص فكيف  
يفترع عليه ذلك وبما يجاب به يستفاد من الاستغناء عن المخصص الاستغناء عما عدا ذلك إذ لو افتقر إلى  
شيء لكان حادثاً وإذا كان حادثاً افتقر إلى مخصص فليتنازل (قوله الغنى المطلق) اعلم إن الغنى بالكسر  
والقصر ضد الفقر وهو ضربان أحدهما ارتفاع الحاجات أي انتفاؤها جميعها وهذا هو الغنى بالغنى  
المطلق والثاني قلة الحاجات وهو المشار إليه بقوله تعالى ووجدك كحالاً فاعني وهذا هو الغنى بالمقيد  
وبالكسر والمدة الغنى وبالفتح والمدة النفع كذا اشتهر لكن في القاموس إن المفتوح المدد يد بمعنى  
المكسور المقصور قال شارحه ومنه قول الشاعر

سيفيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء

قيل أنما كرهه ولا غناء بالفتح والمدة قاله ابن سيده فلا عورة إنكار شيئاً على المصنف في إيراد المفتوح  
المدد بمعنى المقصور المكسور اهـ ببعض حذف (قوله أي غنى عن كل شيء) ظاهره حتى عن صفاته  
وبذلك صرح الإمام الرازي في مواضع كثيرة قال لا يحتاج المولى إلى صفاته وإنما اقتضاها كمال الذات  
وبذلك سقط ما احتج به المعتزلة على نفي الصفات من أنه يلزم من اثباتها افتقار الذات وهو محال لكن قال  
الشيخ ياسين ودعوى الاستغناء عن الصفات مشكلة فكيف والاستغناء عنها تجوز لأصداها تعالى الله  
عن ذلك علواً كبيراً ومع ذلك لا يجوز أن يقال أنه تعالى مفتقر إلى صفاته فكيف من إساءة الأدب اهـ بزيادة  
لبعضهم (قوله فهو غنى مقيد) فلا يثبت لأحد من الخلق غنى مطلق أبداً لزوم الفقر لهم لا سيما إلى الله تعالى  
قال تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحليد (قوله والله يتولى) هذه جملة دعائية من كل  
من وقف على هذه الرسالة (قوله هداك) أي هدايتك وهي عند أهل السنة الدلالة على طريق شأنها أن  
توصل مطلقاً أي سواء وصل بالفعل أو لم يصل لكن المراد هنا بقرينة مقام الدعاء خصوص الشق الأول  
وخالف المعتزلة فخصوها بالدلالة الموصلة بالفعل هذا ما اشتهر نقله عن الفريقين كما نقله السعد وأورد على  
الأول قوله تعالى أنك لا تهدي من أحببت وعلى الثاني قوله تعالى وأما محمد فهديناهم كذا قال بعضهم أما  
الإيراد على الثاني فنفسه وأما على الأول فغير مسلم لأن المراد في الآية بالهداية إخراجها من الجهالة الموصلة  
بالفعل وكان المورد فهم أن أهل السنة يعيدون الدلالة بالأطلاق فلا تستعمل الهداية إلا في الدلالة المطلقة  
فأورد الآية نظراً لعدم صحة نفي الهداية بمعنى الدلالة المطلقة وليس الأمر كما فهم من مقتضى كلام الخطيب  
في تفسير هذه الآية بأن معنى الهداية فيها خلق الإيمان والمعنى أنك لا تخلق الإيمان في قلب من أحببت وعلى  
هذا التقييد بمن أحببت لأجل الواقعة فإن الآية نزلت في شأن أبي طالب

(الصفة السادسة الواجبة له تعالى  
الوحدانية  
هذه  
معنى السهواية)

العلم بما يناسبها وهو التوحيد والمشهور أن الوحدانية بفتح الواو على أنها نسبة للوحدة وجوز الشيخ محي  
الكسر ما على أنها نسبة إلى جدوة كعدة أصطفاً خذ فعل به ما يفعل بوعده صار وحدة يقال هذا على جدته وعلم بما  
تقرر أن الية فيها النسب كما قاله السكتاني وغيره وفيه من المراد بهذا البحث بيان الوحدة نفسها لا بيان شيء

منسوب إليها كما في متن اللب وذلك اختصار الشيخ يحيى أنها بالعلم الذي تصير له كصفة محمودة كجمل  
 وحدان وصفا كسكران واجب بان علمهم نسبة العلم لان المراد هنا انما هو وحدة مخصوصة  
 على ان الشيء قد ينسب لنفسه مثله أو بحسب بدا (قوله في الذات الخ) أي المنسوبة للذات في معنى اللام  
 (قوله بمعنى عدم التعدد) أي في ذات كمن الذات والصفات والافعال واحترز بهذا التفسير عن الوحدانية  
 لا بهذا المعنى كوحدة الجنس ووحدة النوع ووحدة الشخص اذ ليس له تعالى جنس ولا نوع حتى يتحد مع  
 غيره فيهما ولا مشخصات تعينه عن غيره كقولنا يقتصر بقى أن في هذا التفسير قصور الاله لا يشمل في الكم  
 المتصل في الذات الآن يقال المراد من ذلك عدم التعدد مع الاتصال أو الانفصال فليتنا مل (قوله ومعنى  
 كون الله تعالى واحدا) هذا تفصيل وتوضيح لما أجله أو لا بقوله بمعنى الخ وحاصل ما أشار اليه ان الكموم  
 المستحيلة عليه تعالى خمسة كم متصل في الذات وكم منفصل فيها وهذا انتميا بوحدة الذات وكم متصل  
 في الصفات وكم منفصل فيها وهذا انتميا بوحدة الصفات وكم منفصل في الافعال وهو معنى بوحدة الافعال  
 الافعال وسكت عن الكم المتصل فيها وصورة بعضهم بالفعل الحاصل بين اثنين بان تعارفا عليه لانه مركب  
 من فعل كل منهما وبعض آخر بتعدد الافعال المادرة عنه تعالى وهو معنى بوحدة الافعال ان قلنا بالاول  
 دون الثاني كما هو ظاهر (قوله في ذاته) أي بالنسبة لذاته كما مر (قوله ليست مركبة من أجزاء) هذا النفي  
 لا يستفاد منه انه تعالى ليس جرم ولا جوهر أفرادا لكن ذلك قد استفيد من مخالفة للحوادث (قوله  
 والتركيب يسمى الخ) المراد من التفعيل التفعّل كما في بغض النسخ وفي كون ذلك يسمى بكم منفصلا  
 تسامع اذ هو المقدار القائم بما يقبل القسمة (قوله هو بمعنى أنه) أي الحال والشأن وفي هذا التعبير تساهل  
 كما لا يخفى ولو انقطع بمعنى لكان أولى وكذا يقال في نظيره بعده (قوله في الوجود ولا في الامكان) أي في ذي  
 الوجود وهو الموجودات ولا في ذي الامكان وهو الممكنات فالمراد أنه ليس ذات تشبه ذاته تعالى لأنها  
 وجد بالفعل ولا فيما يمكن وجوده (قوله وهذه المشابهة المستحيلة تسمى الخ) وفيه تسامع اذ الكم  
 المنفصل اسم المقدار القائم بالتعدد لا للمشابهة (قوله فالوحدانية في الذات الخ) مفرع على قوله  
 ومعنى كون الله واحدا الخ (قوله نفت الكمين الخ) ولذا قال السعد التفتازاني ووحدة الذات هي عدم  
 الكثرة بحسب الاجزاء والجزئيات فالكثرة بحسب الاجزاء هي المرادة بالكم المتصل والكثرة بحسب  
 الجزئيات هي المرادة بالكم المنفصل (قوله المتصل) هو وما بعده بدل من الكمين (قوله ومعنى وحدته تعالى  
 الخ) عثرنا فيما ياتي بهذا عثر فها هو بقوله ومعنى كون الله تعالى الخ التفتان الذي هو من المحسنات البدعية  
 (قوله أنه ليس له تعالى صفتان الخ) المراد في التعدد مطلقا أي اثنين أو أكثر (قوله في الاسم والمعنى) أي  
 ولا في الاسم فقط ولا في المعنى فقط وقد يقال الواو بمعنى أو التي لا تمنع الجمع وحديث فلا يحتاج لهذه الزيادة  
 (قوله خلافا لابي سهل الخ) اعلم ان وحدة الصفات لا خلاف فيها عند اهل السنة والعلم والكلام أما الاول  
 يخالف فيه أبو سهل كما ذكره الشيخ وأما الثاني فخالف فيه عبد الله بن سعيد كذا يؤخذ من شرح الكبرى  
 لكن أثبت بعضهم الخلاف في القدرة والارادة أيضا عثر الخ مخالفة فيهما لابي سهل فليحذر (قوله القائل بان  
 له الخ) رد عليه الجمهور بأنه يلزم على ذلك دخول ما لانهاية له في الوجود لان معلومات الله تعالى لا تنهاى  
 فيكون له علوم لا تنهاى وقد قام الدليل على بطلانه وبأنه يلزم عليه أيضا خرق الاجماع اذ تعدد العلم بعدد  
 المعلومات قد انعقد الاجماع على بطلانه وناقش بعضهم في كل من هذين الوجهين أما الاول فلا من الدليل انما  
 قام على بطلان ذلك بالنسبة للحادث لا بالنسبة للقديم وأما الثاني فلا ان الاجماع غير منعقد قبله فكيف يقال  
 انه خرق الاجماع كذا يستفاد من شرح الكبرى بزيادة من حاشيتها (قوله وهذا أعني التعدد الخ) فليتنا

في الذات والصفات  
 والأفعال بمعنى الذات  
 التعدد ومعنى كون  
 الله تعالى واحدا في  
 ذاته أن ذاته تعالى ليست  
 مركبة من أجزاء  
 والتركيب يسمى بكم  
 متصلا ومعنى أنه ليس  
 ذات في الوجود ولا في  
 الامكان تشبه ذاته تعالى  
 وهذه المشابهة المستحيلة  
 تسمى بكم منفصلا  
 فالوحدانية في الذات  
 نفت الكمين للتصل  
 في الذات والمنفصل فيها  
 ومعنى وحدته تعالى في  
 الصفات أنه ليس له تعالى  
 صفتان متفتتان في  
 الاسم والمعنى كقدرتين  
 وعلمين وارادتين فليس  
 له تعالى القدرة واحدة  
 وارادة واحدة وعلم  
 واحد خلافا لابي سهل  
 القائل بان له تعالى  
 علوما تعدد المعلومات  
 وهذا أعني التعدد في  
 الصفات  
 فليتنا

يُسَمَّى كُلُّهُ مُتَمَلِّكًا فِي  
الصفات بمعنى أنه ليس  
لأحد صفة تشبه صفته  
من صفاته تعالى وهذا  
أعني كون لا أحد صفة إلى  
آخره يسمي كما منفصلا  
في الصفات فالوحدة في  
الصفات نفس الحكم  
المتصل والمنفصل فيها  
ومعنى وحدته تعالى في  
الافعال أنه ليس لأحد  
من المخلوقات فعل إلا أنه  
تعالى الخالق لأفعال  
المخلوقات من الأنبياء  
والملائكة وغيرهم وأما  
ما يقع من موت شخص  
أو أيا ذلك عند اعتراضه  
مما لا على ذلك من الأولياء  
فهو بخلق الله تعالى  
مخلقه عند غضب الولي  
على هذا المقترض ولا  
تفسر الوحدته في الافعال  
بقولك ليس لغير الله  
فعل كفعله لأنه يقتضي  
أنه لغير الله فعل لكنه  
ليس كفعل الله وهو  
باطل بل هو الله تعالى  
الخالق للأفعال كلها  
فالذي وقع منك من  
حركته يدك عند ضرب  
زيد مثلا بخلق الله  
تعالى قال الله تعالى ولله  
خلقكم وما تعملون

كان اسم الإشارة غير مصرح بمرجعه فيامر وإن كان مفهوما منه فقط تحتياً لعناية (قوله يسمي كما متصلا  
في الصفات) كذا اشتهر لكن قال بعضهم الحق أن الحكم المتصل لا يتأتى في الصفات حتى يحكم عليها بالاستحالة  
أي لم تألف من أن المراد به المقدر القائم بالشئ الذي يقبل القسمة فإدراؤه على ذي أجزاء متصلة وعلى هذا  
فيسمى ذلك العدد كحكما منفصلا فتأمل (قوله صفة تشبه صفة الخ) أشار بذلك إلى أنه لا يضرب مجرد الموافقة  
على التسمية كأن يكون لغير الله قدرة أو إرادة أو علم الذي يضرب أن يكون لأحد صفة تشبه صفته تعالى بأن  
يكون له قدرة مؤثرة في الممكنات أو إرادة أو علم محيط بالاشياء أو نحو ذلك فتنبه له فإنه دقيق  
(قوله وهذا أعني كون الخ) فيمسكها كأمرة (قوله فالوحدة الخ) يفرق على قوله ومعنى وحدته تعالى الخ  
ينظر ما قبله (قوله أنه ليس لأحد من المخلوقات فعل) أي لا اختيار يار ولا اضطرار يخالفاً للمعترلة حيث قالوا  
بخلق العبد لفعله الاختياري كما سيأتي وبالغ مشايخ ما ذرأه النزهة في تضليلهم حتى جعلوا المجرى أسعد خلافاً  
منهم لأنهم إنما أثبتوا شراً وكأوا أحداً وهم قد أثبتوا شرّاً لا يخصي لكن التحقيق أنهم لا يكفرون بذلك كما  
قاله سعد الدين لأنهم لم يجعلوا مخالفة العبد لخالقية الله تعالى لافتقاره إلى الأسباب والوسائط بخلافه تعالى  
(قوله لأنه تعالى الخ) هذا التعليل لا يفهم الخضم إذ هو لا يسلّمه (قوله من الأنبياء الخ) بيان للمخلوقات  
(قوله وأما يقع الخ) هذا ردك قد يرد على قوله ليس لأحد من المخلوقات الخ وحاصل الأمر كيف تقول ليس  
لأحد الخ مع أننا شاهدنا الشخص إذا اعترض على ولي يموت أو يحصل له أدنى كسر أو يحصل الزد أن هذا  
ليس بظولي فيه تأثير وإنما هو بخلق الله تعالى عند غضب الولي (قوله من موت الخ) بيان لما (قوله وأيا ذلك)  
أي تأذبه بنحو مرض (قوله عند) ظرف لقوله يقع (قوله مثلاً) أي أو ضرب به أو نحو ذلك (قوله على ولي  
من الأولياء) قال البيهقي نقلاً عن بعض الأئمة لا يكون الشخص ولياً إلا بشرط أن يقر بقرعة الأول أن يكون عارفاً  
بأصول الدين حتى يفرق بين الخلق والمخلوق وبين النبي والمكتبي أي مدعي النبوة الثاني أن يكون محالاً  
بأحكام الشريعة فلا ينفك عنها حيث لو ذهب الله علم أهل الأرض لم يجد عنده الثالث أن يتصف بالحمود من  
الأوصاف كالورع والأخلاص في كل عمل الرابع أن يلازم الخوف أبداً بأن لا يجد ظمأ نينة طرفة عين  
لأن لا يدرى أهو من فريق السعادة أو من فريق الشقاوة أه بعض حذف (قوله فهو بخلق الخ) مجواب  
أما (قوله بخلق الخ) لو حذفه ماضيه (قوله ولا تفسر الوحدة الخ) فيه تعريض للاعتراض على من عثر بهذه  
العبارة من المتكلمين (قوله لأنه يقتضي الخ) إنما اقتضى ذلك لأن القاعدة أن النبي إذا تسلط على مقيد  
وقيد كان منصباً على ذلك المقيد فقط ولئن عثر بهذه العبارة لم يجيب بأن هذه القاعدة أغلبية فقد يكون  
منصباً على المقيد فقط وقد يكون منصباً عليهما كما هنا لكن لم تزل العبارة مؤممة لذلك فالأولى ما عثر به  
الشيخ (قوله أنه) أي الحال والشأن وفسره بقوله لغير الله الخ على القاعدة من أن ضمير الشأن مفسر بما  
بعده وقوله لكنه أي بالفعل وقوله وهو أي أنه لغير الله فعل الخ (قوله بل هو الله الخ) أضراب استتالي عما قبله  
والضمير منه مستبد باللفظ الشريف بدل والخالق خبر المبتدأ ولو قال بل الله تعالى هو الخالق الخ كان أوضح  
(قوله فالذي وقع الخ) يفرق على ما قبله (قوله قال تعالى والله خلقكم وما تعملون) هذا استدلال على  
قوله بل هو الله تعالى الخ لكن المقول عليه في الاستدلال هنا انما هو الدليل العقلي ووجه الاستدلال بالآية  
المدكورة أن ما مقدرة على التقدير والله خلقكم وعملكم وحينئذ فيصح أن المصدر معطوف على الضمير  
المنصوب وهو ظاهر ويصح أنه مرفوع على الابتداء والخبر محذوف العلم به من السياق والتقدير وعملكم  
بذلك أي خلقه الله ولا يصح تقدير مخلوق لكم كذا لا دليل عليه ويحتمل أن قاموسه بمعنى الذي والمائد  
محذوف والتقدير والله خلقكم والذي تعملونه أي والعمل الذي تعملونه وحينئذ فيصح أن تكون



مأموظة على ما ذكر وهو واضح ويصح أنها في محل رفع على الابتداء على مامر وظاهر أن كونها  
 مصدرية مع العطف أولى لأنه لا يجوز أن يتغير بخلاف ما عداها كالأخفى \* فان قيل يحتمل أن يقدر  
 العائد مجروراً والتقدير وما يعملون فيه أي والذي يقع عملكم فيه كالحجارة والخشب كما قد يقتضيه سياق  
 الآية \* أجب بأن شرط حذف العائد المجرور أن يجزى بما جزبه الموصول وهو مفقود هنا لعدم جـ  
 الموصول وعلى فرض وجوده فيكون منصوباً وهو الأصل فالجمل عليه أولى لهذا وأخذت المعتزلة من اسناد  
 العمل للعباد في قوله تعالى يعملون ونحوه أن العبد يخلق أفعاله الاختيارية ورده السعد بأن ذلك جهل  
 منهم بمحل النزاع بيننا وبينهم الذي هو المعنى الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذي أسند للعباد فيما ذكر  
 لأنه لا يحتاج لفاعل إذ هو أمر اعتباري لا يتعلق به خلق أم ومحملة لعدم تسليم أن المسند للعباد فيما ذكر  
 هو المعنى الحاصل بالمصدر الذي هو عمل النزاع وانما هو المعنى المصدرى والذي يفهم من كلام السنوسي في  
 شرح الكبرى تسليم ذلك لكن اسناداً للعباد انما هو على سبيل الكسب والتعلق مع كونه مسنداً لله  
 تعالى على سبيل الخلق والاختراع أفاده الشيخ يحيى (قوله وكون غير الله تعالى له فعل الخ) فيه تسامح كما مر  
 (قوله يسمى كما منفصلاً في الأفعال) وأما الحكم المتصل فيها فقد تقدم الكلام عليه (قوله فالوحدانية الخ)  
 مفرغ على قوله ومعنى كون الله واحداً الخ وهو تفرغ بمحل بخلاف ما تقدم فهو تفرغ بمفصل لأنه لم يأت  
 بالتفريع المفصل في وحدانية الأفعال لعله لعلمه من سابقه (قوله فالحكم المتصل الخ) مفرغ على قوله  
 والتركيب يسمى الخ مع نظيره فيما بعده (قوله أن يكون لها ذات الخ) جعله فيها نفس المشاهدة وهناك وجود  
 ذات تشبه ذات مولانا سبحانه وتعالى ولعله أشار إلى صحة أن يراد به كل منهما (قوله أن يكون له الخ)  
 جعله فيما تقدم التعدد وهو قرئت مما هنا (قوله مثلاً) أي أو أراد أن أو عيان وهكذا ويصح أن يجعل  
 راجعاً للتعدد أيضاً (قوله وهذه الكموم الخ) هذه العبارة مستغنى عنها بما مر من قوله فالوحدانية  
 الواجبة له تعالى نفى الكموم الخ وقوله انتفت بالوحدانية الخ أي بواسطة شمولها للوحدانية كل من  
 الذات والصفات والأفعال (قوله ومعنى الكم العدد) أي مع الاتصال والانفصال فهو شامل لكل  
 من الكم المتصل والمنفصل لكن قد علمت سابقاً أن الكم هو المقدار لا العدد (قوله والدليل على وجوب  
 الوحدانية له تعالى الخ) ظاهر سياقه السابق أن هذا الدليل لوجوب الوحدانية في الذات بقسمتها أغنى  
 لعدم الكم المتصل فيها وعدم الكم المنفصل فيها ولوجوب الوحدانية في الصفات كذلك ولوجوب  
 الوحدانية في الأفعال وهي قسم واحد أعني عدم أن يكون لخلق فعل من الأفعال ويمكن أن  
 يركب لذلك قياس استثنائي نظمه هكذا لولم يكن واحداً في ذاته أو صفاته أو أفعاله لما وجد شيء من العالم  
 لكن التالي وهو عدم وجود شيء من العالم باطل لوجود ذلك بالمشاهدة فبطل المقدم وهو عدم كونه  
 تعالى واحداً في ذاته أو صفاته أو أفعاله وإذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو المطلوب إذا علمت ذلك علمت أن الشيخ  
 قد استدلل على وجوب الوحدانية له تعالى بجميع أقسامها لكنه اقتصر على بيان وجه الدلالة بالنسبة  
 لوجوب الوحدانية في الذات بمعنى عدم الكم المنفصل فيها حيث قال إذ لو كان له شريك الخ ومحملة  
 عنه لو كان له تعالى شريك في الألوهية فإما أن يتفقا وإما أن يختلفا وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم  
 أما الأول فلأنه يلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد أو جدها معاً من غير معاونة وعجزهما إن أوجدها معاً  
 معها وتحصيل الحاصل أن أوجدها متبايناً والرجح بلا مرجح أن أوجد أحدهما البعض والآخر البعض  
 وكل منهما محال وأما الثاني فلأنه يلزم اجتماع المتباينين أن تقدم مرادهما وعجزهما أن لم ينفذ مراد واحد  
 منهما وكذا أن تقدم مراد أحدهما دون الآخر لأن الذي لم ينفذ مراده عاجز بلا ريب والآخر مثله فيكون

وكون غير الله تعالى  
 له فعل يسمى كما منفصلاً  
 في الأفعال فالوحدانية  
 الواجبة له تعالى نفى  
 الكموم الخمسة المستعجلة  
 فالحكم المتصل في الذات  
 تركها من أجزاء الحكم  
 المنفصل فيها أن يكون  
 لها ذات تشبهها والحكم  
 المتصل في الصفات أن  
 يكون له تعالى قدرتان  
 مثلاً والحكم المنفصل  
 فيها أن يكون لغيره  
 تعالى صفة تشبه صفة  
 من صفاته تعالى والحكم  
 المنفصل في الأفعال أن  
 يكون لغيره تعالى فعل  
 وهذه الكموم الخمسة  
 انتفت بالوحدانية  
 الواجبة له سبحانه ومعنى  
 الكم العدد هو الدليل  
 على وجوب الوحدانية  
 له تعالى وجود العالم

لما وجدته معك  
للتعاون عليه وإيمان  
بمختلفا يقول أحدهما  
لما وجد العالم بقدرتي  
ويقول الآخر أنا الذي  
عدم وجوده فان اتفقا  
على وجود العالم بأن  
أوجداه معا ووجد  
بغيرهما لزم اجتماع  
مؤثرين على أثر واحد  
وهو محال وإن اختلفا  
فلا يخلو أن يتفقا  
مراد أحدهما ولا يتفقا  
مراد أحدهما فان تفقا  
مراد أحدهما دون  
الآخر كان الذي لم يتفقا  
مراده عاجزا وقد  
لزم منه انه تمساق في  
الألوهية لن تفقا مراده  
فإذا ثبت الجز كذا ثبت  
الجز للآخر لانه مثله  
وان لم يتفقا مرادهما  
كأنما عاجزين وعلى كل  
مراد اتفقا أو اختلفا  
يستحيل وجود شيء من  
العالم إلا هما ان اتفقا على  
وجوده يلزم اجتماع  
مؤثرين على أثر واحد ان  
تفقا مرادهما وذلك  
محال فلا يتأتى تنفيذ  
مرادهما فلا يصح  
أن يوجد شيء من العالم  
حينئذ وإن اختلفا وتفقا  
مراد أحدهما كان  
الآخر عاجزا وهذا مثله

عاجزا أيضا وكل منهما محال وذلك لما كان كلامه قائل • وقد رأيت أن أذكر بيان وجه الدلالة بالنسبة  
لحقاق الأقسام بحسب ما تستر من الكلام فأقول وبالله التوفيق • أما ما كان بالنسبة لوجوب الوحدةانية  
في الذات بمعنى عدم الكم المتصل فيها فهو أنه لو تركت ذاته تعالى من أجزاء فاما أن تقوم صفات الألوهية  
بكل جزء أو بالبعض دون البعض الآخر أو بالمجموع وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم أما الأول  
فلأن كل جزء يكون ألوهيا في تمامه فلو كان هناك إلهان أو أكثر لكانت الصفات التي هي صفات الألوهية  
يكون المجموع عاجزا أو بالثالث فلا يلزم أن كل جزء عاجز وحده بل هو عاجز مع مجموع الأجزاء وكل ذلك  
محال • وأما ما كان بالنسبة لوجوب الوحدةانية في الصفات بمعنى عدم الكم المتصل فيها فهو أنه لو كان له تعالى  
قدرتان بوزادتان لزم ما سبق فيما لو كان هناك إلهان • وأما ما كان بالنسبة لوجوب الوحدةانية في الصفات  
بمعنى عدم الكم المنفصل فيها فهو أنه لو كان لاحد من الحوادث صفة من صفاته تعالى كأن كان له قدرة  
كقدرته تعالى لزم أيضا ذلك وهذا الذي قبله خامس أن كثر الصفات التأثير • وأما ما كان بالنسبة لوجوب  
الوحدةانية في الأفعال فهو أنه لو كان لاحد من الحوادث تأثير في شيء من الممكنات لزم محله تعالى من ذلك  
الشيء وهو يستلزم الجز عن سائر الممكنات فلا فرق هكذا يؤخذ من السكتاني وغيره وفي مناقشات لا يحفل  
الحل غير آدما (قوله فلو كان له إل) قد علمت أن فيه قصورا وقوله شريك أي مشارك فهو فيل بمعنى مفاعل  
تخليط بمعنى مخالطة وجليس بمعنى مجلس وقوله في الألوهية أي استحقاق العبادات (قوله لا يخلو الأمر) أي  
أمرهما وما يحصل منهما من ذلك بقوله فاما أن يتفقا وإيمان مختلفا (قوله فاما أن يتفقا) حينئذ هما  
يتأذى الرأي والافلا يتأتى اتفاق بين إلهين إذ الألوهية تقتضي الغلبة المطلقة كما يشهد له قوله تعالى لذكر كل  
إله بما خلق ولعل بعضهم على بعض (قوله على وجود العالم) لا يجعلوا من الاحتمالات أن يتفقا على عدم  
وجود العالم بل لطلانه بالبداهة (قوله بأن يقول إل) كان عليه إذا بالخصر أن يستوفي الاحتمالات  
الذكورة فيأمر (قوله فان اتفقا إل) هذا إشارة إلى برهان التوارد (قوله وهو محال) الأمر أن الخط  
الذي لا عرض له لا يصح أن يرسم بقلمين (قوله وان اختلفا إل) هذه إشارة إلى برهان التماثل المشار به بقوله  
تعالى لو كان فيهما إلهة الا لعل الفساد والزلزال بالفساد لعدم الوجود فتكون الآية حجة قطعية وقيل المراد به  
الخروج عن هذا النظام وبني عليه الشغلان الآية حجة اقناعية أي يقنع بها الخصم والمصحيح الأول (قوله  
فلا يخلو إل) فيه أنه قد بقي من الاحتمالات أن يتفقا مرادهما وهو محال لانه يلزم عليه اجتماع التافين كما مر  
(قوله وقد فرضنا إل) هذا هو الدائر بين الجمهور ويحكي عن ابن رشد أنه كان يقول إذا قدر نفوذ مراد  
أحد هادون الآخر كان الذي نفذ مراده إلها دون الآخر وتم دليل الوحدةانية اه أفاد ما ليومي (قوله فاذا  
ثبت إل) مفترع على قوله وقد فرضنا إل (قوله لانه مثله) لأجابه هذا التعليل للاستغناء عنه بالتفريع  
عاز المفترع عليه مخلف المفترع لكننا في مقتضى (قوله وعلى إل) لو ذكر كركك بأمر قوله فاما أن يتفقا وأما  
أن يختلفا لاستغنى عما وسطه بينهما وقوله سواء اتفقا إل بيان لكيفية فكاهة قال من الاتفاق والاختلاف  
(قوله وذلك) أي اجتماع مؤثرين على أثر واحد (قوله حينئذ) أي حين إذا اتفقا (قوله وهذا مثله) أي  
فيكون عاجزا أيضا (قوله فلم يكن الإله إل) هكذا وجد في النسخ لكن المناسبة اسقاطه لان من تمت عبارة  
مضروب عليها رمي وقولنا إن نفذ مرادهما يتأتى فلو لا يوجد شيء فلا حسن ان يقال فان نفذ مراده كان  
هو الإله والآخر غير الإله فلم يكن الإله إل قائل (قوله والعالم موجود) هذا أمر تبط بقوله فيما مر وعلى كل سواء  
لمتفقا أو اختلفا يستحيل عدم وجود شيء من العالم (قوله ثبت أن الإله واحد) أي أنه ليس له نظير لأن هذا

هو الذي يتفرع على ما تقدم (قوله وهو) أي كون الاله واحداً (قوله فوجود العالم الخ) أي هذا توطنه لما  
بعده (قوله وعلى أنه لا شريك الخ) هذا مستغنى عنه بما قبله (قوله ولا واسطة له) المناسب أن يراد بها القوة  
التي تدعى بقض الفرق الصالة أن الله يخلقها في النار مثلاً ووجوده لالة وجود العالم على أنه لا واسطة له تعالى أنه  
لو كان له واسطة لمكان محتاجاً إليها فيكون ساجزاً فلا يصح أن يوجد شيئاً من العالم مع أنه موجود  
بالمشاهدة (قوله جل تعالى) المظاهر أنه على حذف العاطف (قوله ومن هذا الدليل) أي دليل الوحدانية  
لكن بالنظر لو حدة الافعال (قوله من النار الخ) بيان لشيء لكن كان الأولى أن يقول يكال نار الخ لانه  
لا حصر فيما ذكره كإفيدة البيان (قوله والاكل) المناسب لقراءته بضم الهزلة (قوله في الاحراق الخ)  
راجع لما قبله على ترتيب اللف والمراد بالاحراق في المراد من المصدر أثره وكذا يقال في القطع  
(قوله بل الله تعالى الخ) اضرب انتقالي عما قبله (قوله يخلق الاحراق) أي الاحراق كما علمت (قوله  
عند مسهاله) أي بشرط انتفاء اللولة ونحوها (قوله ويخلق القطع) أي أثره كما مر (قوله يوالى عند  
الشرب) الأولى اسقاطه لانه لم يصحح به فيما مر لكنه أشار به الى عدم الحصر فيما ذكره (قوله فن  
اعتقد الخ) اعلم أن الفرق في هذا المقام أربعة الأولى تعتقد أنه لا تأثير لهذه الأشياء والتأثيرات مع  
امكان التخلق بينها وبين آثارها وهذه هي الفرق الثانية تعتقد أن لا تأثير لذلك أيضاً لكن  
مع التلازم بحيث لا يمكن التخلق وهذه الفرق الثالثة تعتقد أن هذه الأشياء مؤثرة بكنيتها وهذه الفرق تجمعت على  
فإن تنكر عما خالف العادة كالبعث الثالثة تعتقد أن هذه الأشياء مؤثرة بكنيتها وهذه الفرق تجمعت على  
كفرها الرابعة تعتقد أنها مؤثرة بقوة أودعها الله فيها وهذه الفرق في كفرها قولان ولا يصح أنها  
مليست بكافرة (قوله محرقة بطبعها) مناسبا لا يحد الطبع عند القائلين به فتجدهم بالله تعالى أن يتوقف  
على وجود شرط وانتفاء مانع كإسباتي والطبع والطبيعة لغة الشجيرة التي جبل عليها الإنسان كافي القاموس  
واسطلاحاً الحقيقة والمعنى هنا نحن نعتقد أن النار محرقة بحقيقتها وذاتها أي لا بقوة أودعها الله فيها الخ  
(قوله فهو كافر باجاء) أي لانه أشرك بالله غيره وجعل الأبحاث ليس مسنداً الله أصلاً (قوله فهو جاهل  
فاسق) أي وليس بكافر على الاصح (قوله لعدم علمه) علة لقوله جاهل فاسق (قوله والقدم الخ) ترك  
الوجود لما تقدم أنه صفة نفسية (قوله صفات سلبية) وقيل للقدم والبقاء صفتان نفسيتان لأن الأولى  
غير الوجود في الماضي والثانية عينه في المستقبل ويشد قوم مغالون أن القدم والبقاء صفتان موجودتان  
كالتدرة والعلم وأضعف من هذا قول من قال للقدم سلبية والبقاء وجودية ولحق أنهما سلبيتان كما  
ذكره الشيخ وجعل المخالفة إتمام الحرمين في الإرشاد وأبو عمرو في البرهان من الصفات النفسية ويؤيده  
كلام السيد الجزياني في شرح المواقف والتحقيق أنها سلبية كما ذكره أيضاً ونقل عن القاضي وأمام  
الحرمين أن الوحدانية نفسية والتحقيق أنها سلبية كما ذكره أيضاً (قوله أي معناها الخ) لما كان السلب  
يطلق على كونه سلب مالا يليق وعلى الأمر المسلوبين أن المراد هنا المعنى الأول للمعنى الثاني والآ  
لزم أن يثبت له تعالى الخلد وطرد العلم والمعامل للحوادث وهكذا (قوله ونفي) تفسير لما قبله  
(قوله لأن كلا منهما من عن الله الخ) لو قال لأن كلا منهما سلب ما يليق عن الله عز وجل لكان أوفق بما قبله  
(الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة) هذا اشروع في صفات المعاني وهي تنقسم الى أربعة أقسام قسم  
يتعلق بالمكانات فقط وهو القدرة والارادة وقسم يتعلق بجميع الواجبات والجزائز والمستحيلات وهو  
العلم والكلام وقسم يتعلق بجميع الموجودات وهو السمع والبصر وقسم لا يتعلق بشئ وهو الحياة وإنما  
قدمها على اللغوية لانها كالأصل لها (قوله وهي صفة الخ) دخل في قوله صفة جميع الصفات وخرج  
(الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة) وهي صفة

جل تعالى وهو الغني  
بالغنى المطلق ومن هذا  
الدليل يعلم أنه لا تأثير  
لشيء من النار والكل في  
والاكل في الاحراق  
والقطع والشع بل لاله  
تعالى يخلق الاحراق في  
الشيء الذي يسته النار  
عند مشهاله ويخلق  
القطع في الشيء الذي  
بأثره السكين عند  
مباشرة به ويخلق  
الشع عند الأكل والرى  
عند الشرب فمن اعتقد  
أن النار محرقة بطبعها  
والماء يروي بطبعه وهكذا  
فهو كافر باجاء ومن لم  
يعتقد أنها محرقة بقوة  
خلقها الله فيها فهو جاهل  
فاسق لعدم علمه بحقيقة  
الوحدانية وهذا هو  
الدليل الاجرائي الذي  
يجب على كل شخص  
معرفة من ذكره وأنشئ  
ومن لم يعرفه فهو كافر  
عند النسبي وابن  
العربي مولاه تعالى  
يقول هكذا والقدم  
والبقاء والمخالفة  
للحوادث والقيام  
بالنفس والوحدانية  
صفات سلبية أي معانها  
سلب ونفي لان كلا  
منها نفي عن الله عز  
وجل كمالا يليق به  
(الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة) وهي صفة



بقوله تؤثر مالا يؤثر منها وبقوله الوجود أو العدم الإرادة بناء على الصحيح من أن التخصيص تأثر وأما  
على القول بأنه ليس تأثير في سائر جرة بقوله تؤثر وحينه فقوله الوجود أو العدم عليان الواقع (قوله  
تؤثر) هكذا إشارة الى تعلقها بالتنجيزي الحادث كاسيئته عليه وأسناد التأثير إليها مجازاً كاسيائي والقرينة  
استحالة أسناده لها على الحقيقة لأنه لا يكون إلا بقدره فيلزم عليه قيام القدرة بالقدرة وهو باطل لما فيه  
من قيام المعنى بالمعنى (قوله في الممكن) المراد به ما استوي إليه كل من الوجود والعدم بأن يكون غير واجب  
وغير متمنع وخرج بذلك الواجب والمستحيل فلا يتعلق بهما كاسيائي ان شاء الله تعالى (قوله الوجود  
أو العدم) هذا يقتضي أنها تتعلق بالأحوال الحادثة ككون زيد علماً لأنها لا تتصف بالوجود بل بالثبوت  
فقط مع أن التحقيق أنها تتعلق بها ويحجب بأن المراد بالوجود مطلق الثبوت مجازاً مرسلاً من إطلاق  
الخاص وإرادة العام على أن التحقيق أن لأحال كاسيائي وقوله أو العدم أي على كلام الجمهور كما  
سندته عليه (قوله فتعلق الخ) هو مع قوله وتعلق بالوجود الخ مفرع على قوله تؤثر الخ كاذم من لازم  
التأثير المتعلق ومعناه طلب الصفة أمراً زائداً على قيامها بالذات فهو أمر اعتباري وقيل هو أمر  
وجودي وقيل واسطة بين الوجود والعدم فيكون حالاً وقيل هو من موافق العقول فلا يتعلق إلا  
الله تعالى والتحقيق الأول (قوله بالمعدم) أي سواء كان عدمه أصلياً أو عارضاً وقدمت تعلقها بالأول  
وأشار الى تعلقها بالثاني وهو تعلقها بما حين الغث بالكاف (قوله فتوجد) أي بوجده الله تعالى بها كما  
علم مما مر وهكذا يقال في نظيره (قوله كتعلقها بك قبل وجودك) أي فتصير بها موجوداً وكان الأول  
أن يذكر علينا سبب ما بعده (قوله الذي أراد الله الخ) فيه إشارة الى أن تعلق القدرة تابع لتعلق الإرادة فهو  
على طبقه (قوله أي لا شيء) أشار بهذا التفسير الى أنه ليس المراد بالمعدم الميت كما قد يتبادر الى الفهم البارد  
(قوله وهذا التعلق الخ) لهم الإشارة بمقابل التعلق المفهوم من قوله فتعلق بالمعدم الخ مع قوله وتعلق  
بالوجود الخ (قوله بمعنى الخ) أي لا بمعنى أنها صالحة فقط (قوله حادث) تقدم أن الحادث يطلق حقيقة على  
الموجود بعد عدمه وهذا هو المراد هنا لأن التحقيق أن التعلق أمر اعتباري كما مر ولا يقال يلزم على حدوثه  
على الذات العلية بخلاف للحادث وهو محال لما يلزم عليه من حدوثه إذ جعل الحادث حادثاً ولا ياتى قولاً قد مر  
أنه من الأمور الاعتبارية وهي ليست بصفات حقيقة حتى يلزم ذلك (قوله ولها تعلق صلوحي) بضم الصاد  
ويقال فيه صلاحي بفتحها وقوله قديم مبني على الصحيح من ترادف القديم والأزلي وأما على القول الثاني  
فيقال له أزلي فقط كما يعلم مما سبق (قوله في الازل) هو عبارة عن أزمنة متوهمه غير متناهية في جانب  
الماضي وإلى هذا أشار بعضهم بقوله بعض

مرأزمنة توهمت لا تنتهي إلى زمان حقيق الازل هي

ووقع في عبارة السعد أنه عدم الأولية أو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي  
أفاده اليوسى (قوله للإيجاد) أي وللاعدام أيضاً والمراد بالإيجاد فيما لا يزال فأنزعه توقف بعضهم في ذلك  
حيث قال كيف يقال هي صالحة لذلك مع أنه يستحيل وجود شيء من العالم في الازل ومنشأ التوقف فهمه  
أن الإيجاد في الازل كما يقتضيه كلامه وليس كذلك (قوله لان تجزئدا) أي فيما لا يزال كما علمت (قوله  
أو عريماً) أو فيه بمعنى الواو كما عبرة في بعض النسخ ومقابل محذوف والتقدير وعريماً أو غير عريماً  
(قوله مختص بالخال الخ) أي بخلاف التعلق الصلوحي فإنه لا يختص به إذ القدرة فكاهي صالحة لا عطاء زيد  
العلم صالحة لا عطاءه الجهل وكاهي صالحة لحظه طويلاً صالحة لحظه قصيراً وهكذا (قوله فلها الخ) مفرع  
على ما تقدم (قوله وهو مامر) يعني صلاحيتها في الازل للإيجاد (قوله وهو تعلقها الخ) هذا الصنيع يقتضي

تؤثر في الممكن الوجود  
أو العدم فتعلق  
بالمعدم فتوجد  
كتعلقها بك قبل وجودك  
وتتعلق بالوجود  
فتقدمه كتعلقها  
بالمعنى الذي أراد الله  
بعدمه فيصير بها  
معدوم أي لا شيء وهذا  
تعلق تنجيزي بمعنى  
أنها تعلقت بالفعل  
والخلق التنجيزي  
حادث ولها تعلق صلوحي  
قديم وهو صلاحيتها  
في الازل للإيجاد فهي  
صالحة في الازل لأن  
يزيد زيدا طويلاً أو  
قصيراً أو غير ذلك وصالحة  
لاعطائه العلم وتعلقها  
التنجيزي مختص بالخال  
الذي صهيح لم يرد فيها  
تعلقان تعلق صلوحي  
قديم وهو مامر وتعلق  
تنجيزي حادث وهو  
تعلقها بالمعدم فتوجد  
بالموجود فتعدم  
وهذا

أعني تعلقها بالوجود والمعلوم تعلق حقيقي وتعلق مجازي وهو تعلقها بالوجود ويعطى وجوده وقبل علمه كتعلقها بنا بغير وجودنا  
وقبل عديمنا ويستحق تعلق قبضة بمعنى أن الموجود في قبضة القدرة أن شاء الله بقاءه (٤٧) على وجوده وإن شاء الله عدمه

أنه لم يتقدم مع أنه قد ذكره فيما مر فلو قال فلها تعلقان تعلق صالحي قديم وتعلق تنجيزي حادث وقد مر  
لكن أجود (قوله أعني تعلقها الخ) لو قال أعني تعلقها بالتنجيزي لكن أظهر (قوله ولها تعلق مجازي)  
قال السكتاني وجهه كونه مجازي لأنه ليس على وجه التأثير وبذلك يلزم عليه أن إطلاق التعلق على تعلق  
العلم ونحوه مجازي لعدم التأثير ويحجب بآن كلامه انما هو بالنسبة للقدرة والارادة قال بعضهم ما معناه  
أنه يلزم عليه حينئذ أن إطلاق التعلق على صلاحية القدرة والارادة مجازي ولا قابل به اه لكن صريح بعض  
المحققين بخلافه حيث قال بعد بيان معنى التعلق بهذا حقيقة في التعلق بالفعل وهو التنجيزي وأما  
الإطلاق التعلق على صلاحية الصفة في الازل كشيء أو على كون الشيء في القبضة فهو مجازي اه وهذا هو الذي  
يؤخذ من قول الشيخ فيما يأتي لكن التعلق الحقيقي الخ (قوله ويسمى) أي تعلقها بالوجود المذكور  
(قوله وتعلقها بالمعوم الخ) ظاهر صنيعة أنه معطوف على قوله كتعلقها بنا بعد وجودنا الخ وهو غير  
محمض لما يلزم عليه من أنه يكون ممثلاً لتعلقها بالوجود ولا يخفى بطلانه فلعل هذا يحذف والمصواب في تعلقها  
بإسقاط الكلف وحينئذ يقرأ بالرفع محطفاً على قوله تعلقها بالوجود الخ (قوله وقبل أن يريد الله تعالى  
وجوده) أي قبل أن تتعلق به إرادته تعالى تعلقاً تنجيزياً كإيجادنا على القول به ولو قال قبل وجوده لكن أظهر  
وكذا يقال في نظائره بعد تأمل (قوله وتعلقها بنا الخ) يحتمل أنه معطوف على قوله كتعلقها بنا الخ وعليه  
فإرادة بالمعوم في قوله وتعلقها بالمعوم ما يشمل كذا القدم الأصلية وقدمت له بقوله كتعلقها بنا الخ وإذا  
العدم المعارض وقدمت له بقوله وتعلقها بنا الخ ويحتمل وهو الظاهر بأنه معطوف على قوله تعلقها  
بالوجود الخ وعليه فمراده بالمعوم في ذلك خصوص الشق الأول وحينئذ فلا مصواب إسقاط الكاف بقرائنه  
بالرفع محطفاً على ذلك (قوله بعدموتنا) الأولى بعد فائنا (قوله فلها سبع تعلقات) في تفریع هذا على ما تقدم  
خفاة لكنه نظر إلى أن التعلق التنجيزي شامل لثلاثة أفراد الأول التعلق بالمعوم عندما أضل على  
وجه الإيجاد والثاني التعلق بالمعوم عندما عر ضياً كذلك والثالث التعلق بالوجود على وجه الإعدام فإذا  
صفت هذه الثلاثة إلى التعلق الصالحي مع تعلقات القبضة الثلاثة كان المجموع مائة كذا كالحاصل أن المجموع  
سبعة ثلاثة أفراد التعلق التنجيزي ومثلها أفراد تعلق القبضة والسابع التعلق الصالحي والظاهر أنها  
تتعلق بنا بعد البعث تعلق قبضة أيضاً بمعنى أنه أن شاء الله أنما على وجودنا وإن شاء الله عدمنا لكن هذا يقطع  
النظر عن الأدلة الدالة على بقاءنا حينئذ وإذا صحت هذا إلى ما سبق كانت الجملة ثمانية فليحترز (قوله لكن  
الخ) لشدة رآك على ما قبله الموهوم أنها كلها تعلقات حقيقية (قوله تعلقان) كان عليه أن يقول ثلاث  
تعلقات التي هي أفراد التعلق التنجيزي لكنه قد أجملها وجعلها تعلقين إذا الأول منها شامل لفردين ولا  
يخفى ما وقع له في هذه العبارة (قوله وهذا) أي ما ذكرته من عدد هاتسعة وقوله على التفصيل أي كائن على  
الوجه الفصل وقوله وأما الإجمالي أي المجمال وكان المناسب لما قبله أن يقول كما على الإجمالي فلها الخ  
(قوله خاص بالإيجاد والاعدام) أي بالفعل فلا يشمل تعلق القبضة ولا الصالحي القديم (قوله فلا يوصف  
الخ) وانظر هل يوصف بالصالحي الحادث أولاً والظاهر نعم وكذلك وجد في بعض النسخ مضموناً عليه  
وينبغي أن يكون صلاحياً حادثاً ولم يتعرضوا له اه (قوله أنها تعلق الخ) على حذف من بيان لما (قوله  
هو رأي الجمهور) ولا يخفى أن مصب الخلاف هو تعلقها بالمعوم وأما تعلقها بالوجود فهو متفق عليه (قوله  
وقال بعضهم لا تعلق الخ) وهذا القول مبني على القول بآن الأغراض لا تبقى زمانين بعد دليل قوله بعد منع  
عنه الامدادات وهذا القول مرجوح وكذلك ملحق عليه فكل من المبني والمبني عليه ضعيف (قوله فإذا

بها وتعلقها بالمعوم  
قبل أن يريد الله تعالى  
وجوده كتعلقها بغيره  
في زمن الطوفان فهو  
تعلق قبضة أيضاً بمعنى أن  
المعوم في قبضة القدرة  
أن شاء الله بقاءه على علمه  
وان شاء أخرجه من  
العدم إلى الوجود  
وتعلقها بنا بعدموتنا  
وقبل البعث فيسمى  
تعلق قبضة أيضاً بمعنى ما  
تقدم فلها سبع تعلقات  
تعلق صالحي قديم  
وتعلق قبضة وهو تعلقها  
بنا قبل أن يريد الله  
وجودنا وتعلق بالفعل  
وهو إيجاد الله تعالى  
الشيء بها وتعلق قبضة  
وهو تعلقها بالشيء بعد  
وجوده وقبل أن يريد  
الله عدمه وتعلق بالفعل  
وهو إعدام الله الشيء بها  
وتعلق قبضة بعد عدمه  
وقبل البعث وتعلق بالفعل  
وهو إيجاد الله لنا يوم  
البعث لكن التعلق  
الحقيقي من ذلك تعلقان  
هو إيجاد الله بها وإعدامه  
بها وهذا على التفصيل  
بأنما الإجمالي فلها تعلقان  
كما هو الشائع تعلق  
صلحي تعلق تنجيزي  
لكن التنجيزي خاص

بالإيجاد والاعدام ولها تعلق القبضة فلا يوصف بالتنجيزي ولا بالصالحي القديم وما تقدم أنها تعلق بالوجود والعدم هو رأي الجمهور  
وقال بعضهم لا تعلق بالمعوم فإذا

أراد الله عدم شخص ممنوع عنه الامدادات التي هي سبب في بقاءه (المصفة الثامنة الواجبة له تعالى الارادة) وهي صفة تخصص  
للممكن ببعض ما يجوز عليه (٤٨) فزيد مثلاً يجوز عليه الطول والقصر فالارادة خمسة كالطول مثلاً وأما القدرة فهي

تبرز الطول من عدم  
الى الوجود كالارادة  
تخصص والقدرة تبرز  
لوازمها التي تتعلق  
بها القدرة والارادة  
صفة الوجود وعدم  
والصفات كالطول  
والقصر والازمنة  
والامكنة والجهات  
وتسمى الممكنات  
للتقابل فالوجود  
يقابل عدم الطول  
يقابل القصر وجهة  
فوق مقابل جهة تحت  
ومكان كذا كصر  
يقابل غيره كالشام مثلاً  
(وحاصل ذلك) ان زيدا  
قبل وجوده يجوز عليه  
أن يبقى على عدمه  
ويجوز أن يوجد في هذا  
الزمان فاذا وجد فقد  
خصت الارادة وجوده  
بدلاً عن عدمه  
والقدرة ابرزت الوجود  
ويجوز أن يوجد في  
زمن الطوفان وفي غيره  
فالذي خصص وجوده  
في هذا الزمان دون غيره  
هو الارادة ويجوز أن  
يكون طويلاً أو قصيراً  
فالذي خصص طوله  
بدلاً عن القصر الارادة  
ويجوز أن يكون في

أراد الله الخ) هذه الفاء فصيحة لأنها أفصح عن شرط محذوف تقديره وإذا كانت لا تتعلق بعدم  
فكيف بعدم الشخص \* ويحصل الجواب بأنه يتعدم بنفسه إذا قطع الله عنه الأغراض التي هي سبب في  
بقائه (قوله منع عنه الامدادات) أي الأمور التي أمده بها وهي الأغراض المسببة لها فإذا منع الله عنه  
تلك الأمور انعدم بنفسه ونظير ذلك الفلكية فانها تسمر بمنورة مادام فيها الزيت فاذا فرغ انطفأت  
بنفسها ولا تحتاج الى أن يطفئها أحد (قوله التي هي سبب في بقاءه) فبقاؤه مسبب عن تلك الامدادات  
فاذا زال زال بقاءه

(المصفة الثامنة الواجبة له تعالى الارادة) اعلم أنه قد كثر الخلاف في هذه الصفة على أقوال فعندنا هي  
صفة قديمة وجودية قائمة بذاته تعالى وقيل هي صفة سلبية بمعنى عدم الاكراه وقيل غير ذلك والاول هو  
الحق (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله تخصص الخ أخرج به غير الصفة المتفرقة وهي الارادة  
(قوله ببعض الخ) الباء دالة على المقصور عليه فيما يظهر وان كان خلاف الغالب من دخولها على  
المقصور كما صرح به السعد في شرح التلخيص والسيد في حاشية الطول والكشاف كان نقله من في حاشيته  
على مختصر السعد وأدابه ثاقبه ثم نحن أنهما وان اتفعا على جواز الأمرين لغة اختلفا في الغالب استعمالاً  
فقال السعد للغالب دخولها على المقصور وقال السيد دخولها على المقصور عليه وهذا تعلم أن ما في النظم  
المشهور من نسبة القول بان الغالب دخولها على المقصور الى السيد فقط ليس بجيد (قوله فزيد الخ)  
تفريع على قوله يخصص الخ (قوله فالارادة الخ) لوعبر بالواو بدل الفاء لكان أجود (قوله وأما  
القدرة الخ) مقابل لقوله فالارادة الخ (قوله فهي تبرز الخ) أي تثبت بعد أن كان معدوماً ولو قال فهي تبرز  
طويلاً الخ لكان أنسب بما قبله وكذا يقال في نظيره مما يأتي (قوله فالارادة الخ) مفرع على ما علم مما  
تقدم (قوله والممكنات الخ) أشار لذلك بعضهم بقوله

الممكنات المتقابلات \* وجودها وعدم الصفات أزمنة أمكنة جهات \* هكذا المقادير روى الثقات  
(قوله سنة) لعل نظر الى جعل الوجود وعدم اثنين حتى يتم جعلها سنة على صيغة تامل (قوله والصفات)  
لعلنا درج فيها المقادير التي أفردنا بعضهم في النظم السابق (قوله المتقابلات) أي المتناهيات (قوله فالوجود  
يقابل الخ) مفرع على ما قبله لكنه اقتصر على غير الأزمنة ولو قال بعد هذه العبارة وبالعكس في الخ لكان  
أولى ليم ذلك التفريع فان التقابل تفاعل من الجانبين كلاهما (قوله وجهة فوق الخ) الأنسب بالمفرع  
تحية أن يؤخر هذا عما بعده كلاهما (قوله وحاصل ذلك) أي حصل ما ذكر من قوله والممكنات الخ لكنه  
اقتصر على غير الامكنة (قوله في هذا الزمان) الواسقة بياضه (قوله ويجوز أن يوجد الخ) لو أخره عما بعده  
لكان أنسب (قوله فالذي خصص وجوده في هذا الزمان الخ) لم تعرض للقدرة هنا وفيما بعده وكان الأنسب  
بما سبق تعرض لها (قوله والقدرة والارادة صفتان الخ) كان الأحسن تأخير هذه العبارة عن قوله  
والارادة تعلقان الخ لا خصائصه بالارادة (قوله ولا تعلق لهما الا بالممكن) أي لذاته ولو كان واجباً أو  
مستحيلاً عرضين اذ لو لم تتعلق بذلك لكانت متعلقين بالامكنة اما واجب عرضي متعلق علم الله بوجوده  
واما مستحيل فكذلك متعلقه بغيره وخرج بذلك الواجب والمستحيل الذاتيان فلا تعلقان بهما كما أشار له  
بقوله فلا تعلقان الخ المفرع على ذلك (قوله فلا تعلقان بالمستحيل) أي لذاته كما أشار له بالثال وكذا يقال  
فيما بعده وانما لم يتعلقا بالمستحيل لانه يلزم عليه محصل الحاصل وذلك أن تعلقاً بعدمه قلب الحقائق وذلك

جهة فوق فالذي خصصه في جهة تحت كالارض الارادة \* والقدرة والارادة صفتان قائمتان  
بذاته تعالى موجودتان لو كشف عنا الجاهل لرايناها ولا تعلق لهما الا بالممكن فلا تعلقان بالمستحيل كالشربك تارة اية تعالى عنه  
مفهومه هو عدمه العبره يكتمنا بيبس في حال كذا الخ



ولا بالواجب كذا فيه تعالى وصفاته ومن الجهل قول من قال إن الله قادر أن يتخذ ولدًا لأنه لا تعلق للقدرة بالمستحيل واتخاذ الولد مستحيل ولا يقال إنه إذا لم يكن قادرًا على اتخاذ الولد كان عاجزًا لأننا نقول إنما يلزم العجز لو كان

(٤٩)

ولم تعلق به مع أنه ليس ممن وظيفتها إلا الممكن . وللارادة تعلقان تعلق صلاحيتها قديم وهو صلاحيتها للتخصيص أو لا فزيد الطويل أو القصير يجوز أن يكون على غير ما هو عليه باعتبار صلاحية الإرادة فهي سالحة لأن يكون زيد سلطانًا أو أن يكون زبالًا باعتبار التعلق الصلحي ولها تعلق تنجيزي قديم وهو تخصيص الله تعالى للشيء بالصفة التي هو عليها فالعلم الذي اتصف به عاراده فتخصيصه بالعلم مثلاً قديم ويسمي تعلقاً تنجيزياً قديماً وصلاحيتها لتخصيصه بالعلم وغيره باعتبار ذاتها بقطع النظر عن التخصيص بالفعل يعني تعلقاً صلوحياً قديماً وقال بعضهم لها تعلق تنجيزي حادث وهو تخصيص زيد بالطول مثلاً حين يوجد بالفعل فلي هذا يكون لها ثلاث تعلقات لكن التحقيق أن

ان تعلقاً بوجوده وكل من تحصيل الحاصل وقلب الحقائق محال وأورد بعضهم على الثاني أنه يجوز منسخ الأدي قديماً مثلاً وأجاب بأن معنى قولهم قلب الحقائق محال أن قلب بعض أقسام الحكم العقلي إلى بعض كان يصير الواجب جائزاً أو مستحيلاً محال (قوله ولا بالواجب) أي لأنه يلزم على تعلقيها به تحصيل الحاصل وذلك ان تعلقاً بوجوده وقلب الحقائق وذلك ان تعلقاً بعدمه وكل منهما محال كما عرفت (قوله ومن الجهل الخ) أي عما ينشأ عنه والراد الجمل المركب الذي هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه كسبائي وقوله من قال هو ابن خرم وقال بعضهم هو ابن العربي (قوله لأنه لا تعلق الخ) أي وإذا كان ذلك كان اعتقاد تعلق القدرة بالمستحيل الذي ينشأ عنه محذور جهلاً (قوله ولا يقال الخ) أشار بهذا إلى رد ما يقال من جهة ذلك القائل كيف تقولون بعدم تعلق القدرة بالمستحيل مع أنه يلزم عليه العجز وبما صرح الراد أنه لا يلزم ذلك الأول كان معداً لما بحيث يكون ممن وظيفتها (قوله ولازادة تعلقان) أي على التحقيق كسبائي (قوله وهو صلاحيتها للتخصيص) أي للممكن بأي ممكن من الممكنات ولو غير الذي وجد عليه في الأثر إلى خلاف التعلق التجيزي فهو مختص بما وجد عليه الممكن فيما لا يزال (قوله فزيد الخ) مفرغ على عموم قوله صلاحيتها للتخصيص (قوله باعتبار صلاحية الإرادة) أي لا باعتبار تعلقها بالتنجيزي لأنه لا يتخلف كاعلم عامر (قوله فهي سالحة الخ) تفرغ ثانياً بعد التفرغ الأول (قوله باعتبار التعلق الصلحي) لاحاجة لذلك بعد قوله فهي سالحة لغنى عن ذلك وقد يقال مراده بذلك أن صلاحيتها لما ذكره بقطع النظر عن التعلق التجيزي ولو عثر بذلك لكان أظهر (قوله ولها تعلق الخ) كان عليه أن يقول تعلق الخ باسقاط الجار والمجرور كما لا يخفى على المتأمل (قوله تخصيص الله الخ) قد تقدم أن في كون التخصيص تأثيراً أو لا خلافاً والصحيح الأول (قوله بالصفة التي الخ) أراد بالصفة ما يشمل كونه في مكان كذا وزمان كذا وجهه كذا ونحو ذلك (قوله فالعلم الخ) مفرغ على ما قبله (قوله فتخصيصه الخ) مفرغ على التفرغ قبله أو تفرغ ثانياً بعد التفرغ الأول وهذا هو الأظهر (قوله حين يوجد) فهو مقارن لتعلق القدرة بالتنجيزي الحادث فلا ترتب بينهما على ما يأتي (قوله فعلى هذا) أي قول بعضهم بأن لها تعلقاً تنجيزياً حادثاً وقوله يكون لها ثلاث تعلقات أو لها الصلحي القديم ثانيها التنجيزي القديم ثالثها التنجيزي الحادث (قوله لكن التحقيق الخ) استدراك على ما قبله الموهوم أنه هو التحقيق (قوله ان هذا الثالث) أي الذي يقوله هذا البعض (قوله ليس تعلقاً) أي مستقلاً فلا ينافي ما استمرار للتعلق التنجيزي القديم (قوله بل هو اظهار الخ) فهو ليس بتخصيص آخر وإنما هو اظهار للتخصيص القديم والتعبير بالأظهار فيه مضاعفة لأنه في الحقيقة استمرار للتعلق التنجيزي القديم كما مرّت الإشارة إليه وليس هذا الاضراب للابقال وابقالها هو لا تتقال كما هو ظاهر (قوله فحماهم لكل ممكن) ظاهره يشمل الامور الاعتبارية ولا مانع منه لكنهم صرحوا بأنها ليست ممن متعلقاتها فليحذر (قوله حتى ان الخطرات) سلكوا بها ما يشمل مؤات القصد الحسية المنظومة في قول بعضهم : سمعنا رب القصد حسن فهاجس ذكرنا فاطر حديث النفس فاستمعنا

(٧ - كفاية العوام)

والارادة عامّة لكل ممكن حتى ان الخطرات التي تخطر على قلب الشخص محصورة بأرادته تعالى وغلوقة بقدرته تعالى كاذكره الشيخ المولى في بعض كتبه . واعلم أن نسبة التخصيص للإرادة والابراز

الطاء وكسرها بخلاف ما اذا قيل خطر الشيطان بقلب الانسان يخطر اذا وصل وضواحه اليه فان المضارع فيه  
بضم الطاء فقط اه (قوله والاحقاد) عطفت تفسير (قوله مجاز) أى عقلى من اسناد الشي لسببه والباء  
فى قوله بعد ارادته وفى قوله بقدرته السببية (قوله والموجد) عطفت تفسير (قوله فقول العامة الخ)  
على تفسيره على ما قبله منقولة ولا يخفى ما فى هذه العبارة من الزكاه من حيث الاخبار لكن تكلف لصحتها  
بجعل الخبر منقولة والتقدير فقول العامة القدرة تفعل بفلان يحذف فيه تفصيل ثم ذكر الخلفى التفصيل  
بقوله ان اراد الخ وحذف الشق الآخر وسياق بيانه فناقض (قوله والقدرة تفعل الخ) وكذا قولهم للقدرة  
فعله وانظر فكل القدرة او القدرة تتصرف (قوله ان اراد القائل الخ) أى وان اراد ان الفعل لذاته فقط  
والقدرة مبني فيه او اطلق فيحرم ذلك لان فيه من الانهزام وقيل يكفره فقط (قوله والعبادة تعالى) أى  
التحصن من الكفر واسبابه بآية تعالى (قوله بل الفعل الخ) من ربط بمحذوف في مفهوم مما قبله والتقدير  
فليس الفعل للقدرة لا على سبيل الاستقلال ولا على سبيل الشركة بل الفعل الخ

المصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم قد وجد للناس فى هذه الصفة مذهب منها مذهب أى سهل  
وهو ان له تعالى علوما قديمة لانهاية لها كامن ومنها مذهب أهل الحق وهو ان له تعالى علما واحدا قديما  
يتعلق بجميع الموجودات والمعدومات وبالكليات والجزئيات فيعلم سبحانه وتعالى الاشياء كلها أزلا  
تفصيلا كما كان منها وما يكون وما لم يكن فدخل فى ذلك ما علم علم وجوده فيعلمه ويعلم كيفية التي يكون  
عليها لو وجد كما قال تعالى اخبر عن الكفار ولوردوا لعقاده الكاهنوا عنه وانهم لكاذبون واختلف هل  
المولى سبحانه وتعالى يعلم الاشياء حالا كما يعلمها تفصيلا أولا يعلمها الانقضية والحق كما فى المواقف أنه ان  
اشترط فى العلم الاجتالي الجهل بالتفصيل كما يشير له قوله الغزالي فى عقيدته  
والعلم بالشئ على التجميل • ولازم السهو عن التفصيل  
كالعلم بالارض والسما • ولازم السهو عن كيفية الأجزاء

امتنع والأفلا (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله موجوده خرج بها ما ليس بموجودا كصفات  
السلوب وقوله ينكشف خرج ما ليس لا ينكشف كالقدرة والارادة وقوله المعلوم خرج به ما ينكشف به  
خصوص الموجود وهو السمع والبصر • واعتراض على هذا التعريف من وجوه الاول انه غير مانع لشموله  
الكلام لانه ينكشف به المعلوم الثانى ان التعريف بمادة الانكشاف يؤهم سبق الخفاء لا يقال لا ايهام مع  
قوله من غير سبق خفاء لان الايهام موجود من اول الامر الثالث ان قوله للمعلوم بمعنى الانكشاف فيصير  
التركيب ينكشف به الانكشاف ولا خفاء فى ان انكشاف الانكشاف فيه يحصل الحاصل الرابع ان المعلوم  
مشتق من العلم ومن المشرق متوقف على المشتق منور وقد أخذنى تعريف المعرف متوقف على  
التعريف فقد توقف كل منهما على الآخر وهو دور لكن لما كان هذا التعريف للسعد وغيره من الاكابر  
ذكره الشيخ تباعلم وان كان فيه ما ذكر خصوص ما قد قيل ان غالب تعاريف العلم يدخلها الخلدش ذلك ان  
تقول يجب ان الاول بان المراد ينكشف بها المعلوم لمن قام به العلم دون المطلق عليه بخلاف الكلام فانه  
ينكشف به المعلوم لمن اطلع عليه وعن الثانى بأنه لا ينظر لهذا الايهام لصغفه بالنسبة لله تعالى وعن الثالث  
بان المراد المعلوم أى المنكشف بهذا الانكشاف كما قاله بعض المحققين فى قوله صلى الله عليه وسلم من قتل  
قتيلا على سبيله فلا يلزم تحصيل الحاصل اذ لا يلزم ذلك الا لو كان المراد انه منكشف بغير ذلك الانكشاف  
وعن الرابع بان المشتق منه هو العلم الذى هو المصدر والمعرف اعلم هو العلم الذى هو اسم للصفة فالعرف ليس  
متوقفا على المعرفة (قوله انكشافا) مفعول مطلق مبني للنوع (قوله على وجه الاحاطة) أى على وجه

والاحقاد للقدرة  
مجاز المحقق حقيقة  
هو الله تعالى ارادة  
المبرز والموجد حقيقة  
هو الله جل وعلا بقدرته  
فقول العامة القدرة  
تفعل بفلان كذا ان  
أراد القائل أن الفعل  
للقدرة حقيقة أو لها  
ولذات كسر والعباد  
بآية تعالى بل الفعل لذاته  
تعالى بقدرته

المصفة التاسعة  
الواجبة تعالى العلم  
وهو صفة قديمة قائمة  
بذاته تعالى موجودة  
ينكشف بها المعلوم  
انكشافا على وجه  
الاحاطة  
عليه

أى مقترلا

هو الاحاطة فلاضافة للبيان والاحاطة هي العلم بالشئ من جميع الوجوه لا من وجه فقط (قوله من غير سبق خفاء) صفة ثانية للانكشاف (قوله وتعلق) أي تعلقاً تنجيزياً بقديماً كاستثنته عليه والاولى التفرع لان ذلك علم من قوله ينكشف الخ وقد يجاب بان الواو تأتي للتفريع كما تقدم (قوله بالواجبات) أي على وجه الثبوت وقوله والواجبات أي على وجه الثبوت بالنسبة لما يوجد منها وعلى وجه الانتفاء بالنسبة لغيره وقوله والمستحيلات أي على وجه الانتفاء فيعلم بالايشاء على ما هي محله والانتفاء العلم بجهلاً (قوله فيعلم ذاته تعالى الخ) مفرع على ما قبله (قوله وصفاته) أي حتى علمه فيعلم تعالى محله بعلمه (قوله بعلمه) لاحاجة اليه لانه معلوم من قوله فيعلم وكذا يقال في نظيره بقوله ويعلم الموجودات) أي من الممكنات وقوله والمعلومات أي من الممكنات أيضاً فلا يقال الموجودات تشمل ذاته تعالى وصفاته الوجودية والمعلومات تشمل المستحيلات فيكون في العبارة تكرار (قوله بمعنى أنه الخ) كان الاظهر أن يقول بمعنى انه يعلم انتفاءها لا ثبوتها والانتفاء العلم بجهلاً فترد الله عنه (قوله ويعلم أنه لو وجد الخ) هذا ليس من جملة المعنى وانما هو مجرد فائدة (قوله وتعالى الخ) تأكيداً قبله (قوله وله تعلق تنجيزي قديم فقط) أي لا صلوحى قديم ولا تنجيزي حادث خلافاً لمن أثبت الاول يقول اذا تعلق علم الله بوجودك مثلاً في يوم كذا يصلح لان يتعلق بعلمك فيه بقطع النظر عن ذلك التعلق ومن أثبت الثاني يقول اذا تعلق علمه تعالى بانك ستوجد مثلاً ثم وجدت بالفعل فقد انتفع بذلك التعلق وتجدد التعلق بانك وجدت ولحق الذي عليه الجمهور ان علمه تعالى تعلقاً أزلياً كما كان وما يكون على الوجه الذي يكون محله وأنه لم يتحدد شيئاً زائداً على ذلك والتعريف عما كان أو سيكون إنما هو باعتبار المعلوم لا باعتبار العلم (قوله فانه تعالى يعلم الخ) مفرع على قوله وله تعلق الخ (قوله هذه المذكورات) أي التي هي الواجبات والمستحيلات والواجبات وقوله أزلاً أي في الازل (قوله علماً) مفعول مطلق (قوله لا على سبيل الظن الخ) الاولى اسقاط هذه العبارة لانه لا حاجة لها بعد قوله فيعلم الله تعالى الخ والضافة سبيل الى ما بعده للبيان (قوله ومعنى قولهم الخ) كان الاولى ذكر هذه العبارة مخفية التعريف لان ارتباطها به اشد من ارتباط ما ذكره قبلها به (قوله وليس الله تعالى الخ) كان الاولى الاتيان بقاء التفرع الا أن يعتبر ما تقدم (قوله عن ذلك) أي كونه كان يحلها ثم علمها (قوله وإنما الحادث الخ) أشار بذلك الى أن علمه تعالى يخالف علم الحوادث في أنه أزلي لا ابتداء له ومخالفه أيضاً في أن معلوماته لا تنافي وفي أنه يتعلق بالشئ على سبيل التفصيل كما مر وفي أنه ليس بضروري ولا نظرياً كما أشار لذلك الفزالي بقوله

علم الله الواحد القيوم • ليس يكتل سائر العلوم  
لانه • ليس له بداية • ولا علمه ما به  
وعلمه على التفصيل • لاعت ضرورة ولا دليل

(قوله لانه يقتضى الخ) لا يقال يجزى مثل ذلك في القدرة لانه لا يلزم على كونها صالحة للايجاد والاعدام العجز وكذا يقال في الارادة فلا يلزم على كونها صالحة للتخصيص الكراهية بخلاف ما خففاه يلزم على كونها صالحة لان ينكشف به كذا الجهل كذا وقد يقال قوله لانه يقتضى الخ لا يظهر الا لو لم يثبت له التعلق التنجيزي القديم والقرض خلافه فيكون صالحاً لان ينكشف به كذا مع كونه منكشفاً له بالفعل كما قالوا في الارادة انها صالحة للتخصيص مع حصوله بالفعل وهذا لا غبار عليه لان التعلق بالفعل مفرع عن الصلاحية

من غير سبق خفاء  
وتعلق بالواجبات  
والواجبات والمستحيلات  
فيعلم ذاته تعالى وصفاته  
بعلمه ويعلم الموجودات  
كلها والمعلومات كلها  
بعلمه يعلم المستحيلات  
بمعنى أنه يعلم أن الشريك  
مستحيل عليه تعالى  
ويعلم أنه لو وجد لترتب  
عليه فسدت ترة الله عن  
الشريك وتعالى علواً  
كبيراً وله تعلق تنجيزي  
قديم فقط فانه تعالى  
يعلم هذه المذكورات  
أزلاً علماً تاماً لا على  
سبيل الظن ولا على  
سبيل الشك لان الظن  
والشك مستحيلان  
عليه تعالى ومعنى قولهم  
من غير سبق خفاء أنه  
تعالى يعلم الاشياء أزلاً  
وليس الله تعالى وكان  
يحلها ثم علمها فترد  
سبحانه وتعالى عن  
ذلك وأما الحادث  
فيجهل الشئ ثم يعلمه  
وليس العلم يتعلق صلوحى  
بمعنى أنه صالح لان  
ينكشف به كذا لانه  
يقتضى أن كذا لم  
ينكشف بالفعل وعدم  
انكشافه بالعلم جهل  
ترد الله تعالى عنه



(الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة) (قوله وهي صفة الخ) الضمير راجع للحياة بقطع النظر عن كونها  
 صفة له تعالى ليشمل التعريف بالحياة في حق الحادث ودخل في قوله صفة جميع الصفات وقوله تصحح الخ  
 يخرج به جميع الصفات المعروفة فقوله لمن قامت به الخ ليس للاحتراز عن شيء بل لبيان الواقع وقوله صفة  
 رأى وجودية ولو عثر به لكان أولى (قوله الادراك) مفعول تصحح لكن فيه تنصيص عاذاً كان مقتضى  
 الظاهر أن يقول الاتصاف بصفات الادراك والمعنى على ذلك كما أشار به بالتفسير فان قيل هي كما تصحح  
 لا الاتصاف بصفات الادراك تصحح الاتصاف بغيرها من باقي الصفات فلم يقد بذلك الموهوم أنها لا تصحح  
 غيره. أجيب بان الادراك لا مفهوم له لانه جامد غير مشتق (قوله كالعالم الخ) المكاف استقصائية  
 بناء على القول بعدم ثبوت صفة الادراك (قوله أي يصح أن يتصف الخ) كان الانسب بسابقه أن يقول  
 كما في تصحح أن يتصف الخ (قوله بذلك) أي الادراك أي صفاته (قوله ولا يلزم من الحياة الخ) أي سواء كان  
 معنى حق الله تعالى أدنى حق الحادث لا يقال كيف لا يلزم منها ذلك في حقه تعالى مع أنه يجب اتصافه لانا نقول  
 نحو جواب ذلك ليس من الحياة أي ليس لاخل الحياة وانما هو لقيام الأدلة عليه فهي لا يلزم منها شيء مطلقاً الا  
 أنه واجب في حقه تعالى لقيام الأدلة بخلاف في حق غيره (قوله بشئ) المراد به معناه اللغوي وهو مطلق  
 الامر فيشمل المعدوم بقرينة ما بعده (قوله والدليل على وجوب القدرة الخ) انما هي هذه الاربعة لا اتحاد  
 دليلها ولا يخفى أن هذا الدليل لا يثبت العلم بالنسبة لغير هذه الخلقوات لان وجود هذه الخلقوات انما يتوقف  
 على العلم بها كما يؤخذ من قوله توجه توقف الخ فتأمل (قوله لانه لو انتفى الخ) هذا اشارة الى قياس  
 استثنائي وتقريره أن تقول لو انتفى شيء من هذه الصفات لازم لتأثير شيء من الحوادث لكن عدم  
 شيء منها باطل بالملاحظة فبطل ما أدى اليه وهو انتفاء شيء من هذه الصفات الاربع ثبت تقييده وهو عدم  
 انتفاء شيء منها وهذا هو المطلوب قد كمال الشبهة بقوله لو انتفى شيء الخ وحذف الاستثنائية وكان الاول  
 محذوف التاء من الاربعة كما لا يخفى (قوله فلما وجدت الخلقوات) مفعول على قوله لانه لو انتفى شيء الخ  
 (قوله توجه توقف الخ) أي المفهوم من قوله لو انتفى الخ حيث جعل لعدم وجود مخلوق لازم لانتفاء شيء  
 منها والحاصل أن الفعل لا يصح بدون شيء من هذه الصفات لان تعلق القدرة متوقف على تعلق الارادة وهو  
 متوقف على تعلق العلم وكل من هذه الصفات متوقفة على ثبوت الحياة فان قيل لا نسأل انه لا يصح بدون ذلك  
 علم لا يصح ويكون مستبعد للكون قادر أو الكون مرئداً والكون عالماً والكون حياً كما يقول المعتزلة أو  
 يكون موجوداً بالعلم أو الطبع كما يقول بعض الفرق. أجيب بأنه كما كان ذلك واضح البطلان لم ينظر لورود  
 هذا السؤال (قوله بالفعل) الاول أن يقول كما أي بذلك الشيء (قوله ثم يريد الخ) على حذف مضاف  
 والتقدير ثم يريد فعل الامر وهذا الترتيب المستفاد من ثم في التحقق والتعقل بالنسبة للحدث وكذا  
 بالنسبة له تعالى إن أراد تعلق الارادة التجيزي الحادث على القول به وأما إن أراد تعلقها التجيزي  
 القديم فهو ليس الا في التعقل وقوله وبعد ارادته الخ الترتيب المستفاد من ذلك في التحقق والتعقل بالنسبة  
 للحدث وكذا بالنسبة له تعالى ان أراد تعلق الارادة التجيزي القديم وأما ان أراد تعلقها التجيزي  
 الحادث على القول به فهو في التعقل لافي التحقق كما ذكره الشيخ يحيى الشاذلي قال والاربع التاتي في  
 فعله تعالى وهو محال لانه ممن شأن الحادث انه الذي يتأخر مراده عن ارادته مدة حتى يأخذ في أسبابه  
 وتعقبه بعض المحققين بأنه لا مانع من أن يريد تعالى بالشئ مؤخرأ باختياره لا لتكلفه خلقه أنه لا يمنع  
 الترتيب بين ما في التحقق هكذا كله في غير التعلق الصلوحى امل هو فلا ترتيب أصلاً لا تحققاً ولا تعقلاً كما نص  
 عليه الشيخ يحيى قال اما الاول فلا يلزم الازل لا ترتيب فيه وأما الثاني فلا يلزم من تعقل صلاحية

(الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة)

له تعالى الحياة (قوله وهي صفة الخ) الضمير راجع للحياة بقطع النظر عن كونها  
 صفة له تعالى ليشمل التعريف بالحياة في حق الحادث ودخل في قوله صفة جميع الصفات وقوله تصحح الخ  
 يخرج به جميع الصفات المعروفة فقوله لمن قامت به الخ ليس للاحتراز عن شيء بل لبيان الواقع وقوله صفة  
 رأى وجودية ولو عثر به لكان أولى (قوله الادراك) مفعول تصحح لكن فيه تنصيص عاذاً كان مقتضى  
 الظاهر أن يقول الاتصاف بصفات الادراك والمعنى على ذلك كما أشار به بالتفسير فان قيل هي كما تصحح  
 لا الاتصاف بصفات الادراك تصحح الاتصاف بغيرها من باقي الصفات فلم يقد بذلك الموهوم أنها لا تصحح  
 غيره. أجيب بان الادراك لا مفهوم له لانه جامد غير مشتق (قوله كالعالم الخ) المكاف استقصائية  
 بناء على القول بعدم ثبوت صفة الادراك (قوله أي يصح أن يتصف الخ) كان الانسب بسابقه أن يقول  
 كما في تصحح أن يتصف الخ (قوله بذلك) أي الادراك أي صفاته (قوله ولا يلزم من الحياة الخ) أي سواء كان  
 معنى حق الله تعالى أدنى حق الحادث لا يقال كيف لا يلزم منها ذلك في حقه تعالى مع أنه يجب اتصافه لانا نقول  
 نحو جواب ذلك ليس من الحياة أي ليس لاخل الحياة وانما هو لقيام الأدلة عليه فهي لا يلزم منها شيء مطلقاً الا  
 أنه واجب في حقه تعالى لقيام الأدلة بخلاف في حق غيره (قوله بشئ) المراد به معناه اللغوي وهو مطلق  
 الامر فيشمل المعدوم بقرينة ما بعده (قوله والدليل على وجوب القدرة الخ) انما هي هذه الاربعة لا اتحاد  
 دليلها ولا يخفى أن هذا الدليل لا يثبت العلم بالنسبة لغير هذه الخلقوات لان وجود هذه الخلقوات انما يتوقف  
 على العلم بها كما يؤخذ من قوله توجه توقف الخ فتأمل (قوله لانه لو انتفى الخ) هذا اشارة الى قياس  
 استثنائي وتقريره أن تقول لو انتفى شيء من هذه الصفات لازم لتأثير شيء من الحوادث لكن عدم  
 شيء منها باطل بالملاحظة فبطل ما أدى اليه وهو انتفاء شيء من هذه الصفات الاربع ثبت تقييده وهو عدم  
 انتفاء شيء منها وهذا هو المطلوب قد كمال الشبهة بقوله لو انتفى شيء الخ وحذف الاستثنائية وكان الاول  
 محذوف التاء من الاربعة كما لا يخفى (قوله فلما وجدت الخلقوات) مفعول على قوله لانه لو انتفى شيء الخ  
 (قوله توجه توقف الخ) أي المفهوم من قوله لو انتفى الخ حيث جعل لعدم وجود مخلوق لازم لانتفاء شيء  
 منها والحاصل أن الفعل لا يصح بدون شيء من هذه الصفات لان تعلق القدرة متوقف على تعلق الارادة وهو  
 متوقف على تعلق العلم وكل من هذه الصفات متوقفة على ثبوت الحياة فان قيل لا نسأل انه لا يصح بدون ذلك  
 علم لا يصح ويكون مستبعد للكون قادر أو الكون مرئداً والكون عالماً والكون حياً كما يقول المعتزلة أو  
 يكون موجوداً بالعلم أو الطبع كما يقول بعض الفرق. أجيب بأنه كما كان ذلك واضح البطلان لم ينظر لورود  
 هذا السؤال (قوله بالفعل) الاول أن يقول كما أي بذلك الشيء (قوله ثم يريد الخ) على حذف مضاف  
 والتقدير ثم يريد فعل الامر وهذا الترتيب المستفاد من ثم في التحقق والتعقل بالنسبة للحدث وكذا  
 بالنسبة له تعالى إن أراد تعلق الارادة التجيزي الحادث على القول به وأما إن أراد تعلقها التجيزي  
 القديم فهو ليس الا في التعقل وقوله وبعد ارادته الخ الترتيب المستفاد من ذلك في التحقق والتعقل بالنسبة  
 للحدث وكذا بالنسبة له تعالى ان أراد تعلق الارادة التجيزي القديم وأما ان أراد تعلقها التجيزي  
 الحادث على القول به فهو في التعقل لافي التحقق كما ذكره الشيخ يحيى الشاذلي قال والاربع التاتي في  
 فعله تعالى وهو محال لانه ممن شأن الحادث انه الذي يتأخر مراده عن ارادته مدة حتى يأخذ في أسبابه  
 وتعقبه بعض المحققين بأنه لا مانع من أن يريد تعالى بالشئ مؤخرأ باختياره لا لتكلفه خلقه أنه لا يمنع  
 الترتيب بين ما في التحقق هكذا كله في غير التعلق الصلوحى امل هو فلا ترتيب أصلاً لا تحققاً ولا تعقلاً كما نص  
 عليه الشيخ يحيى قال اما الاول فلا يلزم الازل لا ترتيب فيه وأما الثاني فلا يلزم من تعقل صلاحية

الصفة لكذا يقطع النظر عن غيرها من الصفات فلا يتوقف على تعقل صلاحية الصفة الأخرى (قوله يباشر  
 فعله بقدرته) أي على سبيل التأثير بالنسبة له تعالى وعلى سبيل الكتب بالنسبة للحادث لأنه لا تأثير للعبد  
 في شيء من الأشياء كما هو مذهب أهل السنة وكذا يقال فيما بعد (قوله ومن المعلوم الخ) أي لأنه لا يتأني  
 الفعل من غير حتى وقوله لا بد وأن يكون حيا أي لا يخفى عن أن يكون حيا ولو أوزائدة في مثل هذا  
 التركيب (قوله والعلم والارادة الخ) الأول استقاط العلم لأن تعلقه يتعلق أن كشف لا تأثير فصفات التأثير  
 إنما هي القدرة والارادة الآن يقال المراد بصفات التأثير ما يتوقف عليها التأثير كما هو صريح التعليل  
 لكن قد يقال كان عليه أن يزبد حينئذ الحياة لأنه يتوقف عليها التأثير كما علم بما صرح وقد يجاب بأن علة  
 التسمية لا توجب التسمية (قوله لأن الذي يريد الخ) علة للعلة وهو على حذف مضاف كما تقدم (قوله  
 ويقصده) بغير (قوله مثلا) أي أمثل مثلا (قوله فتعلق هذه الخ) مفرغ على ما استفيد مما تقدم لكن  
 يقطع النظر عن التقييد بقوله في حق الحادث لأن ما تقدم لا يختص بالحادث وقوله على الترتيب أي  
 التحقق والتعقل أخذ بما بعد (قوله وأما حق تعالى الخ) مقابل لقوله في حق الحادث وقوله لا ترتيب  
 جواب أمّا فكان الأول أن يقرنها بالفاء للزومها في جوابها إلا في ضرورة أو تدوير كما هو مقرر في محله  
 (قوله في صفاته) أي في تعلقيها كما يؤخذ من قوله فتعلق الخ (قوله إلا في ضرورة) هذا ظاهر بالنسبة لبعض  
 التعلقات دون بعض كما علم مما تقدم (قوله فأولا لا يتعلل) يصح قراءة ثنتين فوقيتين وتكون ثم مشاة  
 فوقه لكن الأول هو الموجود فبادرنا عليه من النسخ (قوله أن العلم سابق) انظر بما تقدم ذلك مع  
 التصدير بقوله أولا ولو قال فخلا ولا يتعلل العلم وعطف عليه بما بعده لكان أحسن ثم لا يخفى أن الكلام إنما  
 هو في التعلق لا في الصفات نفسها فتقوله إن العلم سابق أي أن تعلق العلم سابق وقوله ثم الارادة أي ثم تعلق  
 الارادة وقوله ثم القدرة أي ثم تعلق القدرة لكن لا يظهر هذا الكلام إلا أن جعل الترتيب بين تعلق العلم  
 وتعلق الارادة التنجيزي القديم ثم بين تعلقها بالتنجيزي الحادث على القول به وتعلق القدرة التنجيزي  
 الحادث بناء على ما قاله الشيخ يحيى فيما صرح (قوله أما في التأثير والخارج) كان الاظهر أن يقول أمّا في  
 التحقق وبعد المعلوم من قوله إلا في التعلل وقوله فلا ترتيب في صفاته أي في تعلقيها كما علم (قوله فلا يقال  
 الخ) لا يخفى أن الذي انصت عليه ذلك إنما هو الترتيب في التحقق (قوله ثم الارادة) أي ثم تعلق الارادة  
 وهذا بالنسبة للتعلق بالتنجيزي الحادث على القول به لأنه لا مانع من أن يقال ذلك كما علم غير مرة  
 وقوله ثم القدرة أي ثم تعلق القدرة وهذا لا يظهر إلا بالنسبة لتعلق القدرة بالتنجيزي الحادث وتعلق  
 الارادة بالتنجيزي الحادث بناء على ما قاله الشيخ يحيى فافهم (قوله لان هذا) أي الترتيب المستفاد  
 من ذلك أو القول المستفاد من يقال (قوله وإنما الترتيب) أي في تعلق صفاته تعالى وأتى بهذا  
 توضيحا لأن كان مستغنى عنه بقوله وأما في حق تعالى الخ (قوله بحسب تعللنا فقط) أي لا بحسب  
 التحقق

(الصفة الحادية عشرة) والثانية عشرة من صفاته تعالى السمع والبصر) إنما جمعها المتكلمون لعدم  
 معرفة ما يميز كلا منهما عن الآخر كما سألني وأعلم أن سمعه تعالى وبصره تعالى لهما لسانا وبصرنا حقيقة  
 وتعللا أما الأول فلان كلا من سمعنا وبصرنا قوة خلقها الله في مقرر الصياح وفي القنين بخلاف سمعه  
 تعالى وبصره فانهما صفتان موجودتان إلى آخر ما يأتي وأما الثاني فلان سمعنا إنما يتعلق بالاصوات وبصرنا  
 إنما يتعلق بالأجرام والألوان بخلاف سمعه تعالى وبصره فانهما يتعلقان بكل موجود على ما يأتي لكن  
 اختصاص سمعنا وبصرنا بما ذكرناه هو بحسب العادة إذ يجوز أن يتعلق السمع بغير الاصوات كما وقع لسمعنا

يباشر فعله بقدرته ومن  
 المعلوم أن الفاعل لا بد  
 وأن يكون حيا والعلم  
 والارادة والقدرة تسمى  
 بصفات التأثير لتوقف  
 التأثير عليها لأن الذي  
 يتوقف عليه العلم لا بد  
 وأن يكون حيا قبل  
 قصد له ثم بعد قصد له  
 يباشر فعله مثلا إذا كان  
 شيء في بيتك وأردت  
 أخذه فملكك سابق على  
 ارادتك لأخذه وبعد  
 ارادتك أخذه فملكك  
 بالفعل فتعلق هذه  
 الصفات على الترتيب  
 في حق الحادث فأولا  
 يوجد العلم بالشئ ثم  
 قصد ثم فعله وأما في  
 حق تعالى فلا ترتيب في  
 صفاته إلا في التعلل  
 فأولا تتعلل بأن العلم  
 سابق ثم الارادة ثم  
 القدرة أما في التأثير  
 والخارج فلا ترتيب في  
 صفاته تعالى فلا يقال  
 تعلق العلم بالفعل ثم  
 الارادة ثم القدرة لأن  
 هذا في حق الحادث  
 وإنما الترتيب بحسب  
 تعللنا فقط  
 (الصفة الحادية عشرة  
 والثانية عشرة من  
 صفاته تعالى السمع  
 والبصر)

والبصر يتعلقان بذاته  
تعالى وصفاته أي أن  
ذاته تعالى وصفاته  
منكشفة تعالى بسمعه  
وبصره زيادة على  
الانكشاف بعلمه  
وزياده وعمرو والحاظ  
يسمع الله تعالى ذواتها  
ويبصرها ويسمع  
صوت صاحب الصوت  
ويبصره أي الصوت  
فان قلت صانع الصوت  
ظاهر وأما صانع ذات  
زيد وذات الحائط غير  
ظاهر وكذلك تتعلق  
البصر بالأصوات لأن  
الأصوات تسمع فقط  
هـ قلنا يجب علينا الإيمان  
بأنهما متعلقان بكل  
موجود وأما كيفية  
التعلق فهي مجهولة لنا  
فأله تعالى يسمع ذات  
زيد ولا نعرف كيفية  
تعلق السمع بها وليس  
المراد أنه يسمع شيئاً  
ذات زيد لأن سماع  
شيء داخل في سماع  
الأصوات والله تعالى  
يسمع الأصوات كلها  
بل المراد أنه يسمع  
ذات زيد وجهته  
زيادة على سماع شيء  
مثلاً لكن لا يعرف  
كيفية تعلق سماع الله  
تعالى بنفس الذات

محمّد صلى الله عليه وسلم فانه سمع كلامه القديم الذي ليس بصوت وأن يتعلق البصر بغير الأجرام والألوان  
كرويتنا للذات العلية المقدسة عن التوّن والجزئية (قوله وهما صفتان الخ) لم يفرّد كل صفة منهما بتعريف  
لأن المقصود تمييزهما عن غيرهما من بقية الصفات لا تمييز أحدهما عن الأخرى لعدم تأتبه وقوله يتعلقان  
بكل موجود أي فقط وخارج بهما ليس كذلك من الصفات حتى العلم لأنه لا يتعلق بالموجود فقط (قوله  
يتعلقان) أي تعلقاً تنحيزاً قديماً بالنسبة لذاته تعالى وصفاته وتنحيزاً بالحادث بالنسبة للحوادث بعد وجودها  
وصلاحاً قديماً بالنسبة لهم قبل كسائتي (قوله بكل موجود) خرج الأحوال والأمور الاعتبارية  
والمعدومات كائنات عليه بعض المحققين (قوله أي ينكشف الخ) في هذا التفسير كتمتع لأن حقيقة  
التعلق طلب الصفة أمراً أزاد على الذات كاعلم مما مر وكذا يقال في نظيره بعد (قوله واجباً كان أو جائزاً)  
تعميم في الموجود وأتي به مع علمه من الكلية لأجل التفرع بعده (قوله فالسمع والبصر الخ) مفرّع على  
قوله يتعلقان بكل موجود بالنسبة للواجب وقوله زيد وعمرو الخ مفرّع عليه بالنسبة للجائز (قوله  
وصفاته) أي الوجودية كما قد به فيما أتى ويدخل فيها سمعة تعالى وبصره فيسمعهما بسمع وبصرهما  
ببصره كأنه تعالى يعلم علمه بعلمه (قوله أي أن ذاته تعالى الخ) هذا معلوم من قوله أي ينكشف بهما الخ لا يقال  
أتي به لأجل قوله زيادة على الانكشاف الخ لا نقول كان الأحسن من هذا أن يأتي به بعد قوله أي  
ينكشف بهما بكل موجود ليكون عاماً في القديم والحادث (قوله زيادة على الانكشاف بعلمه) دفع  
بذلك ما قد يقال أن ذلك إذا كان منكشفاً بالعلم فلا يصح انكشافه بغيره لأنه يلزم عليه تحصيل الحاصل  
والمحصل الدفع أن هذا لا يزال إلا أن الانكشاف بهما هو عين الانكشاف بالعلم وليس كذلك بل هو غيره  
خلاف القول الكعبي وبعض المعتزلة يرجعون السمع والبصر للعلم بالمسموعات والمبصرات كانقله أشهر نسطاني  
في نهاية الإقدام فيجب علينا اعتقاد ذلك وأن كنا لا نميز بينهما وكذلك يجب علينا اعتقاد أن الانكشاف  
بأحد أحدهما غير الانكشاف بالأخرى وأن كنا لا نميز بينهما وبالجملة فيجب علينا اعتقاد أن كلا من الثلاثة  
خلاف الآخرين وأن كان لا يعلم حقيقة إلا الله تعالى (قوله زيد وعمرو الخ) كان الانسب بما قبله أن  
يقول محطفاً على ما تقدم ذكر يتعلقان بـ يد مثلاً (قوله أي الصوت) انما فسرته ثلاثيهم أنه تعالى لم يصاحب  
الصوت (قوله فان قلت الخ) هذا السؤال ينشأ عما قد يتوهم من قياس الغائب عنا وهو المولى تبارك  
وتعالى على الشاهد وهو الحادث والأف كيفية التعلق غير ظاهرة وغير معلومة لنا مطلقاً لأنه لا يعلمها إلا الله  
تعالى (قوله غير ظاهر) كان الأولى أن يقول نفع ظاهر بالغاء لما مر (قوله وكذلك تعلق البصر الخ)  
أي مثل ما ذكر في عدم الظهور (قوله لأن الأصوات الخ) علة لقوله وكذلك الخ وقوله فقط أي لا يبصر  
(قوله وأما كيفية الخ) أي صفته (قوله فالتعالى الخ) مفرّع على الجواب وكان الأولى أن يقول أيضاً  
في بصر صوت صاحب الصوت ولا نعرف كيفية التعلق لئتم التفرع (قوله وليس المراد الخ) دفع بذلك  
ما قد يتوهم في قول القائل لله يسمع ذات زيد أنه على حذف مضاف والتقدير يسمع شيئاً ذات زيد وقوله  
لأن سماع شيء الخ علة لقوله وليس المراد الخ (قوله والله تعالى يسمع الخ) في قوة قوله وهو ثابت له تعالى  
(قوله بل المراد أنه) أي المولى تبارك وتعالى وهذا اضطراب انتقالي عن قوله وليس المراد الخ (قوله وجهته)  
عطف تفسير (قوله مثلاً) أي أو كلامه (قوله لكن لا نعرف الخ) استدراك على قوله بل المراد أنه الخ الموهوم  
لأننا نعرف كيفية ذلك (قوله تعلق سماع الله) لوقا تعلق سماع الله لكان أولى ثم وجدته هكذا في بعض النسخ  
(قوله بنفس الذات) الإضافة للبيان (قوله وهذا ما كلف به الشخص الخ) لعل اسم الإشارة عائداً على أنهما  
متعلقان بكل موجود (قوله من ذكره أني) بيان للشخص (قوله وبالله التوفيق) تكميل للحار والمجرور



(وإدليل على السمع والبصر) قوله تعالى إن الله سميع بصير واعلم أن تعلق

(٥٥)

السمع والبصر بالنسبة للحوادث

يُفيد الحصر أي لا غيره. ومعنى التوفيق لغة التأليف وهو عاقل قدرة الطاعة في العبد ولا حاجة لزيادة بعضهم وتسهيل سبيل الخير إليه بناء على ما قاله الإشرى من أن القدرة لا تتقدم على المقدور. ومخرج الكافر من أول الأمر وأما على ما قاله غيره من أنها تتقدم على المقدور وهو الأرجح فيحتاج لزيادته لاخراج الكافر ثم إن أن في الطاعة يحتمل كما قال بعضهم أن تكون للاستعراق وعليه فلا يتصف به الفاسق ولهذا كان عزيزاً ويحتمل أن تكون للجنس فيتصف به الفاسق لأنه خلق في قدرة الطاعة ولو لا إيمان وهذا يقتضي كلامهم حيث اقتصرنا على إخراج الكافر (قوله والدليل على السمع والبصر الخ) قلنا جمعها في تعريف واحد لئلا يترتب أحدهما على الآخر. وإعلم أن الصفات قسمان قسم يتوقف عليه الفعل وقسم لا يتوقف عليه وقد استدلل المتكلمون على القسم الأول بالأدلة العقلية وعلى الثاني بالسمعية وإنما قلنا هكذا لأن الدليل النقل في القسم الأول لا ينهض للزوم الدور لا يمكن استدلال عليه به لكان متوقفاً عليه ضرورة أن الدلول متوقف على الدليل وهو متوقف على اللجزة وهي متوقفة على هذا القسم لأنه لا يفعل إلا المتصف به فالإشرا إلى أن الدليل النقل متوقف على هذا القسم وهو متوقف عليه لكن بحث بعضهم في هذا الدور بأن الجهة منفكة ولأن الدليل العقل في القسم الثاني لا ينهض لضعفه (قوله تعالى إن الله سميع بصير) استشكل بأن غاية ما أفاد ذلك أنه سميع بصير ولم يفك أن له تعالى صفتين تسمي أحدهما السمع والأخرى البصر لا مكان أن يكون المراد أنه سميع بصير بذاته كما يقول المعتزلة وأجب بأن أهل اللغة لا يفهمون من سميع وبصير المصريح بهما في الآية إلا ذاتا ثبت لها السمع والبصر فتعد ذلك على ما ذكر بواسطة ما فهمه أهل اللغة فتأمل (قوله واعلم أن تعلق السمع والبصر الخ) حاصل ما ذكره أن هاتين صفتي تعلقا صلوحي قديم وتنجزى حادث وهذان بالنسبة للحوادث الأول قبل وجودها والثاني بعده وتنجزى قديم وهذان بالنسبة لذاته تعالى وصفاته (قوله تعلق صلوحي) لا يقال يلزم على ثبوته النقص له تعالى لأن الصالح لأن يسمع ويصير غير سامع وغير مبصر بالفعل لا نا يمنع ذلك إذ لا يلزم النقص الأول كان شيء من كوائفهما ولم يعلقا به والمردوم ليس كذلك لأنه ليس ممن وظائفاً لا الموجود (قوله أي أنها بعلو وجودها الخ) هذا قد علم مما مر (قوله فلها تعلقان) أي بالنسبة للحوادث (قوله وصفاته) أي الوجودية كما سيصرح به (قوله فيسمع الخ) مفرع على قوله وأما بالنسبة الخ (قوله الوجودية) خرج بها الأحوال وصفات السلب (قوله ولا ندرى) غير أولاً بقوله ولا نعرف وثانياً بقوله ولا ندرى تفننا (قوله إن السمع والبصر الخ) بيان لما بتقدير من (قوله وقيل إن السمع الخ) هذا القول مأخوذ من عبارة السفيدي ولها سمعه تعالى يتعلق بالمسموعات وبصره يتعلق بالبصرات وأجرى بعضهم فيها احتمالين فقال يحتمل أن المراد المسموعات والبصرات بالنسبة له تعالى وهما كل موجود وعلى هذا يكون مؤافقاً لما قاله السنوسي ويحتمل أن المراد المسموعات والبصرات عادة فيكون مخالفاً له وعجابه بعضهم يقتضي أنه لا خلاف إلا في السمع (قوله وسمع الله الخ) هذا استفاد من مخالفة للحوادث (قوله ليس بأذن الخ) أي ليس مع أذن ولا صياح وهو بكسر الصاد خرق الأذن ويطلق على الأذن نفسها وعلى القليل من الماء وأما بالضم فاسم لما أفاده في القاموس (قوله ليس بعدة) هي من أذن العين وهو المستدير وسط العين كأنه شارح القاموس عن ابن دريد والباء هنا كالتى قبلها وقوله ولا أجفان جمع جفن بفتح الحيم وكسرها وهو غطاء العين من أعلى وأسفل ويطلق أيضاً على غمد السيف وعلى شجر طيب الريح وعلى ضرب من العنب كما يستفاد من القاموس في المصنف الثالثة عشرة من صفاته تعالى الكلام قد اختلف فيه على أقوال كثيرة ومذهب أهل الحق

تعلق صلوحي قديم قبل وجودها وبعد وجودها تعلق تنجزى حادث أي أنها بعد وجودها منكشفة له تعالى بسمعه وبصره زيادة على الانكشاف بالمعنى فلها تعلقان وأما بالنسبة له تعالى وصفاته فتعلق تنجزى قديم بمعنى أن ذاته تعالى وصفاته منكشفة له تعالى أولاً بسمعه وبصره فيسمع تعالى ذاته وجميع صفاته الوجودية من قدرة وسمع وغيرهما ولا نعرف كيفية التعلق ويصير تعالى بذاته وصفاته الوجودية من قدرة وبصر وغيرهما ولا ندرى كيفية التعلق وبما تقسم أن السمع والبصر تعلقان بكل موجود هو سوى السنوسي ومن تبعه وهو المرجح وقيل إن السمع لا يتعلق إلا بالاصوات والبصر لا يتعلق إلا بالبصرات وسمع الله تعالى ليس بأذن ولا صياح وبصره ليس بمعدق ولا أجفان تنزه وتعالى عن ذلك محمولاً كبيراً

في المصنف الثالثة عشرة من صفاته تعالى الكلام في معنى صفة قديمة قائمة بذاته تعالى ليست بحرف

ولا صوت منزّهة  
عن التقدّم والتأخّر  
والاعراب والبناء  
بغلاف كلام الحوادث  
وليس المراد بكلامه  
تعالى الواجب له تعالى  
الألفاظ الشريفة المنزلة  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم لأن هذه محادثة  
والصفة القائمة بذاته  
تعالى قديمة وهذه  
مشتقة على تقدّم  
وتأخر واعراب وسور  
آيات والصفة القديمة  
خالصة عن جميع ذلك  
فليس فيها آيات ولا  
سور ولا اعراب لأن  
هذه تكون للكلام  
المشتمل على حروف  
وأصوات والصفة  
القديمة منزّهة عن  
الحروف والأصوات  
كما تقدم وليست هذه  
الألفاظ الشريفة دالة  
على الصفة القديمة بمعنى  
أن الصفة القديمة عندهم  
منها بل ما يفهم من هذه  
الألفاظ مساوياً يفهم  
من الصفة القديمة  
لو كشف عنا الحجاب  
فكشفناها مفصلة عن  
الألفاظ هذه تدل على  
معنى وهذا المعنى مساو  
لما يفهم من الكلام  
القديم القائم بذاته تعالى  
فأمر من على هذا الفرق

ما ذكره الشيخ بقوله وهي صفة الخ (قوله ولا صوت) أتى به لأنه لا يلزم من نفي الحرف نفي الصوت  
لأنه أعم منه والقاعدة أنه لا يلزم من نفي الأصغر نفي الأعم (قوله عن التقدّم والتأخّر) جمع بينهما  
في الذكر مثالة في التزويج ولا يلزم من نفي أحدهما نفي الآخر (قوله والاعراب والبناء) أي وغير  
ذلك من بقية صفات الألفاظ والتزويج عن ذلك قد علم في الحقيقة من قوله ليست بحرف ضرورة  
أن الإعراب والبناء ونحوهما لا يكون إلا للحروف (قوله بخلاف كلام الحوادث) راجع لقوله  
ليست بحرف الخ (قوله وليس المراد الخ) المقام للتزويج وقد خالف في ذلك الكراميّة فتحهم الله  
تعالى فقالوا إن المنتظم من الحروف مع حدوثه قائم بذاته تعالى (قوله المنزلة على النبي صلى الله  
عليه وسلم) استشكل كونها منزلة مع أنها من الأغراض غير القارة وهي لا يتصور فيها الإزوال  
ولو بالتبعية وأجيب بأن المراد المنزل مثلها وهو محاز متعارف (قوله لأن هذه حادثة) وقد تعالى  
بعضهم حتى زعم قدمها وقدم الرسول بل تجاوز بحمل بعضهم لغلط المصحف نعوذ بالله من ذلك  
فالحق أن ذلك كله حادث لكن لا يجوز أن يقال القرآن حادث أو كلام الله حادث لأنه وإن كان  
المراد به هذه الألفاظ لكن يومه الصفة القديمة ولذلك لا يجوز أن يقال القرآن مخلوق أو كلام الله  
مخلوق وقد امتحن كثير من العلماء على القول بمخلوق القرآن (قوله وهذه مشتقة على تقدم الخ)  
اسم الإشارة محاذ للألفاظ الشريفة واشتمالها على ذلك من اشتغال الموصوف على الصفة بالنسبة  
للتقدّم والتأخر والاعراب ومن اشتغال الشكل على الجزء بالنسبة للسور والآيات والمقصود من ذلك  
الفرق بين الألفاظ الشريفة والصفة القديمة (قوله على تقدم الخ) أي وغير ذلك وقوله واعراب أي  
وتبناء وكان الأولى التصريح به على قياس ما قبله (قوله عن جميع ذلك) أي المذکور من التقدّم  
والتأخر الخ (قوله فليس فيها آيات الخ) أي ولا تقدّم ولا تأخر ولا إعراب أخذاً من المفعّل عليه (قوله  
لأن هذه) أي الآيات وما عطف عليها (قوله كما تقدم) أي في التعريف (قوله وليست هذه الألفاظ  
الخ) يفرض بهذا التورّك على من عثر بهذه العبارة كالسنوسي وغيره من المحققين. وأجيب عنه بأنه  
ليس المراد أن الصفة القديمة عنهم منها بل المراد أن هذه الألفاظ دالة على مدلول الصفة القديمة فترجع  
عبارتهم إلى ما قاله الشيخ بتقدير مضاف لهذا وقال بعضهم أن مرادهم أن هذه الألفاظ الشريفة تدل على  
الصفة القديمة كدالة عقلية استلزامية لأن جميع العقلاء لا يصغون للكلام اللفظي إلا على كلام نفسي دون  
من ليس له ذلك كالجماد وقد أضفت هذه الألفاظ له تعالى فإنها كلام الله قطعاً بمعنى أنه ليس لا أحد في  
تركيبها سكّست لا بمعنى أنها قائمة به تعالى وهذا هو المراد بقوله القرآن حادث ومدلوله قديم وفهم القرآن  
عان المراد المدلول الوضعي فقال منه قديم كمدلول قوله تعالى لا إله إلا هو الحي القيوم ومنه  
حادث كمدلول قوله تعالى خلق السموات والأرض يومه مستحيل كمدلول قوله تعالى اتخذ  
الرحمن ولداً فليناقض (قوله بل ما يفهم الخ) أضرت انتقال وقوله مساوياً يفهم الخ يقتضي أن ما يفهم  
من هذه الألفاظ ليس عين ما يفهم من الصفة القديمة ضرورة أن المساوئ لشيء ليس من ذلك الشيء  
ويجوز بانه وإن كان عنه مخالف بالاعتبار اللفظي باعتبار كونه مدلولاً لهذه الألفاظ الشريفة غير  
معتبر كونه مدلولاً للصفة القديمة فلا تغفل (قوله لو كشف عنا الحجاب) أي الذي حجبناه عن إدراك  
ذلك (قوله خاصة) أي المذكور من قوله بل ما يفهم الخ (قوله تدل على معنى الخ) أي كما في  
قوله تعالى ولا تقرّوا الزنا فإنه قد يدل على معنى وهو طلب الكف عن قرآن الزنا وهذا المعنى مساوياً يفهم  
من الصفة القديمة. فان قيل إن الإخبار بطريق المضي في الألفاظ الشريفة كثير جداً كما في قوله تعالى أنا  
أرسلنا نوحاً وقال موسى لقومه فعضي فرعون الرسول إلى غير ذلك فكيف يقال بالمساواة مع أن ذلك مستفاد

في الازل. اُجيب بان كلامه تعالى وان لم يتحقق ذلك فيه في الازل يتحقق فيه في الازل بحسب العلاقات  
 وحدوث الازمنة والاقوات وتحقق هذا الجواب عبر حذا كما قاله السعد كذا يؤخذ من شرح الجوهرة  
 لمؤلفها (قوله فانه يغلط فيه) أي يخالف فيه الصواب (قوله ويسمى كل الخ) أي على سبيل الحقيقة على  
 التحقيق لكن إطلاق القرآن على الألفاظ الشريفة أشهر من إطلاقه على الصفة القديمة والكلام بالعكس  
 (قوله الا ان الألفاظ الخ) استدراك على قوله ويسمى كل الخ لانه قد يتوهم منه ان الألفاظ الشريفة  
 كالصفتين كل وجه (قوله مكتوبة) أي ذو الهماء النعوش وحكي عن بعضهم أن كل حرف من أحرف  
 القرآن في الوجل المحفوظ بقدر جليل قاصد (قوله نزل بها الخ) هذا مبني على التحقيق من أن النزل عليه  
 صلى الله عليه وسلم اللفظ والمعنى والمراد نزل به على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بعد أن نزل) أي بعد أن  
 نزلت صحفها التي كتبها فيها الملائكة نقلًا عن اللوح المحفوظ كما أشار بقوله كتبنا الخ (قوله في ليلة القدر)  
 أي أخذنا من قوله تعالى انا أنزلناه في ليلة القدر بناء على أن المعنى انا أنزلناه الى سماء الدنيا في بيت العزة  
 في ليلة القدر وأما على القول بأن المعنى انا أنزلناه في شأن ليلة القدر والمراد من القدر التقدير للامور في  
 نوادر الملائكة أو الشرف أو الضيق فلهذا على الأول ليلة التقدير للامور وأضيفت اليه لكونه فيها  
 وعلى الثاني ليلة الشرف وأضيفت اليه لكونه ضيقا وعلى الثالث ليلة الضيق وأضيفت اليه لضيق  
 القضاء بإزدام الملائكة فيها ومن هذا المعنى قوله تعالى فقدر عليه رزقه وليلة القدر باقية على الصحيح  
 واستدلال بعضهم على رفقها حديث لو خرجت لأعلمكم ليلة القدر فتلأخى فلان وفلان فزعت مردودان  
 المراد رفع تعينها فخذ من قوله في آخر هذا الحديث وعسى أن يكون خيرا لكم فالتسوية في العشر الأواخر  
 قدر نعمها بالمرّة لا خريفه ولا يتأتى معه التماس (قوله في بيت العزة) متعلق بمحذوف تقديره ووضعت كما  
 يؤخذ من كلامه بعد (قوله في سماء الدنيا) هكذا في الدر المنثور وغيره وقال الشيخ زادة في حاشيته  
 على البيضاوي أنه في سماء السابعة (قوله في صحف) جمع صحيفة وهي الكتاب (قوله قيل نزل  
 الخ) حاصله أنه اختلف فقيل أنها نزلت في بيت العزة كفعة واحدة وقيل أنه كان ينزل في ليلة القدر ما ينزل  
 على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك السنة ثم اختلفت أيضا فقيل نزلت عليه صلى الله عليه وسلم في عشرين  
 ثمرة وقيل في ثلاث وعشرين وقيل في خمس وعشرين (قوله دفعة) هي بفتح الدال اسم للمرّة من الشيء  
 وبضمها الدفعة من المطر والمراد هنا الأول وقوله واحدة تأكيدها قبله (قوله وقيل كان ينزل الخ)  
 مقابل لقوله قيل نزلت في بيت العزة دفعة كما لا يخفى وكان الأولى ذكره عقبه ليقيم أن الأقوال الثلاثة جارية  
 على كل من القولين (قوله بقدر الخ) سلباء زائدة في الفاعل وذلك مستكره عندهم فلو حذفها لكان  
 أولى (قوله ولم ينزل الخ) لو حذف ما ضربه (قوله والذي نزل الخ) محتمل أن الخلاف على قولين وتحت  
 القول الثاني قولان فصارت الأقوال ثلاثة كما حكى عن الزركشي (قوله وقيل نزل عليه المعنى فقط)  
 وهو مبني على القول بأن سيدنا جبريل مكشف عنه الحجاب فسمع كلامه تعالى كما سمعه موسى ففهم  
 منه ذلك المعنى (قوله فقال بعضهم عبر الخ) واستدل بذلك بقوله تعالى نزل به الروح الأمين على قلبك  
 (قوله وقيل الذي عبر عنها الخ) كان الاظهر أن يقول الذي عبر عنه بها الخ ولمل عن بمعنى الباء (قوله  
 والتحقيق أنها نزلت لفظا ومعنى) وهذا هو ما صدر عنه فكان الأولى أن يقول والتحقيق الأول (قوله  
 وبالجملة) أي وأقول قولاً ملتبساً بالأحوال بعد القول المتبس بالتفصيل وهذا هو طوط الحكاية كلام المعتزلة  
 (قوله واسعة) بكل المعتزلة الخ ولذلك ذهبوا الى أنه لا يوجد كلام بلا صوت أو حروف ومبب تسميتهم  
 بالمعتزلة مع أنهم سموها أنفسهم أهل العدل والتوحيد كما حكاه السعد في شرح العقائد أن رئيسهم وأصل  
 معتزلة

فانه يغلط فيه كثير  
 ويستغنى كل من الصفة  
 القديمة والالفاظ  
 الشريفة قريظة تأوكلام الله  
 الا ان الالفاظ الشريفة  
 مخلوقة مكتوبة في اللوح  
 المحفوظ نزل بها جبريل  
 عليه السلام على النبي  
 صلى الله عليه وسلم بعد  
 أن نزلت في ليلة القدر  
 في بيت العزة محل في سماء  
 الدنيا كتبت في صحف  
 ووضعت فيه قبل نزلت  
 في بيت العزة دفعة  
 واحدة ثم نزلت عليه  
 صلى الله عليه وسلم في  
 عشرين ثمرة وقيل في  
 ثلاث وعشرين وقيل  
 في خمس وعشرين  
 وقيل كان ينزل في بيت  
 العزة في ليلة القدر بقدر  
 ما ينزل كل سنة ولم ينزل  
 في بيت العزة دفعة  
 واحدة والذي نزل عليه  
 صلى الله عليه وسلم اللفظ  
 والمعنى وقيل نزل عليه  
 المعنى فقط واختلف  
 القائلون بهذا فقال  
 بعضهم عبر النبي صلى  
 الله عليه وسلم عن المعنى  
 بالالفاظ من عند و نزل  
 الذي عبر عنها جبريل  
 عليه السلام والتحقيق  
 أنها نزلت لفظا ومعنى  
 وبالجملة فالصفة القائمة  
 بذاته تعالى مقدمة ليست



كلام تشكيك به الشخص  
في نفسه من غير حرف  
ولا صوت فقد وجد  
كلام من غير حرف ولا  
صوت وليس مراد أهل  
السنة تشكيك كلامه تعالى  
بحديث النفس لأن  
كلامه تعالى قديم  
وحديث النفس حادث  
بل مرادهم الرد على  
المعتزلة في قولهم  
لا يوجد كلام من غير  
حرف ولا صوت (ودليل  
وجوب الكلام له تعالى)  
قوله تعالى وكلم الله  
موسى تكليماً فقد  
أثبت لنفسه كلاماً  
والكلام يتعلق بما  
يتعلق به العلم من الواجب  
والجائز والمستحيل  
لكن تعلق العلم بها  
تعلق انكشاف بمعنى  
أنها منكشفة له تعالى  
بعلمه وتعلق الكلام  
بها تعلق دلالة بمعنى أنه  
لو كشف هذا الحجاب  
وسمينا الكلام القديم  
تفهمناها منه  
الصفة الرابعة عشرة  
من صفاته الواجبة له  
تعالى كونه قادراً  
وهي صفة قائم بذاته  
تعالى غير موجودة  
وغير معدومة وهي غير  
القدرة وبينها وبين

القدرة تلازم فتى وجدت القدرة في ذات وجد فيها الصفة المسماة بالكون قادراً سواء كانت الذات قديمة أو واحدة

ابن عطاء اعتزل عن مجلس الحسن البصري رحمه الله تعالى وصار يقر بأن مرتكب الكبيرة ليس  
بمؤمن ولا كافراً فاشتتعت المعتزلة بين المذلتين فقال الحسن البصري قد اعتزل عنّا (قوله من غير حرف) أي  
ومن غير أصوات (قوله وأجاب أهل السنة الخ) كان أهل السنة يقولون للمعتزلة كيف تستشكلون وجود  
كلام من غير حرف وصوت مع أنه ممتنع وثابت كافي الحديث النفسي • فإن قيل للمعتزلة يشكرون تسمية  
حديث النفس كلاماً فلا ينهض عليهم ذلك • أجيب بأن أهل السنة لم يكثروا إجماداً كإطلاق العرب عليه  
كلاماً كافي قول الأختل

إن الكلام لفي القوادر وأما • جعل اللسان على القوادر دليلاً  
(قوله وليس مراد أهل السنة الخ) أي كما قد يتوهم بعض القاصرين (قوله ودليل وجوب الكلام الخ)  
انما يستدل بالدليل العقلي الضعيف هنا واستشكل إثبات الكلام بالدليل النقلى بحجته يلزم عليه الدور  
لأن الدليل مستوقف على صدق الرسول وهو مستوقف على المجزأة وهي متوقفة على الكلام لتزليها منزلة  
قوله تعالى صدق عيسى في كل ما يبلغ عنى وهو متوقف على الدليل وهكذا • وأجيب بمنع توقف  
المجزأة على الكلام لأن تزليها منزلة ما ذكر لا يقتضى توقفها عليه (قوله وكلم الله موسى تكليماً)  
أي أزال عنه الحجاب فسمع كلامه القديم وقال بعضهم وكان جبريل معه فلا يسمع كما سمعه سيدنا موسى  
(قوله فقد أثبت لنفسه) أي لنا به كلاماً وهذا الرد على المعتزلة القائلة بأنه ليس لقائه كلام كبقية صفات  
الغنى ويفترون الآية بمعنى أنه تعالى خلق الكلام في جرم من الأجرام وأسمعه سيدنا موسى (قوله يتعلق  
بما يتعلق به العلم الخ) أفاد أن العلم والكلام متساويان في المتعلق وإن اختلفا في التعلق • وهما سؤال  
مشهور بين القوم وهو أن إثبات التعلق في الازل للكلام يلزم عليه أنه متعلق بأزلا بالأمر والنهي  
والأخبار والاستخبار وغير ذلك كما هو مذهب أهل الحق فيلزم من ذلك ثبوت الأمر بلا ما مور والنهي  
بلا منهى وهكذا وكل ذلك عمت لا تمتع نسبته إلى الحكيم • ولهم عنه أجوبة المشهور منها بين الجمهور  
كما قاله السعدان العتب لا يلزم الا لو غوط المعلوم من غير تقدير وجوده وصيرورة أهلال الخطاب وأما مع  
تقدير ذلك فلا يلزم العتب كافي خطاب النبي صلى الله عليه وسلم بأوامره ونواهيه بكل مكلف إلى يوم القيامة والله  
المثل الأعلى ورسوله كذا يؤخذ من شرح الجوهرة لمؤلفها • وهذا العلم أن تعلق الكلام تنجيزى قديم  
وأثبت له بعضهم تعلقاً ملاحقاً قديماً تنجيزى يأخذ بالنظر للقول بأنه يشترط للأمر مثلاً بالفعل وجود المأمور  
مثلاً فالتعلق قبله ملاحق قديم وبعده تنجيزى حادث فليتناً (قوله من الواجب والجائز والمستحيل)  
ألزنى كل منها للاستغراق (قوله لكن تعلق العلم الخ) ما استدراك على ما قبله الموهوم أنهم ما متحدان  
في التعلق والضمير في قوله بها عائكة الثلاثة المذكورة قبل ويحتمل أنه محتمل وأثبت باعتبار هذه الثلاثة  
وقوله يتعلق انكشاف أى تعلق يلزم منه الانكشاف وكذا قوله يتعلق دلالة (قوله بمعنى أنه) أى  
الحال والشأن

الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه قائداً • (قوله وهي صفة الخ) قد يقال هذا التعريف غير  
ما نك دخل سائر صفات الأحوال فيه فلماذا في التعريف تلازمة للقدرة لكان أولى بسلامته من ذلك  
(قوله وهي غير القدرة) عاقل قائم بذاته تعالى صفاتاً اعتداهما وجودية وهي القدرة والآخرى واسطة بين  
الوجود والعدم وهي الكون قادر أو كذا يقال فيما يأتى والميل إلى أن الضمير عائدة للكون قادر لا بقية كونه  
صفة للقديم أخذاً مما بعد (قوله تلازم) هو تفاعل من الجانبين فكل منهما لازم ومنه لا يجمع  
ما يأتى (قوله فتى وجدت الخ) أى متى ثبت الكون قادراً للذات ثبت لها القدرة كما يقتضى التلازم وقوله

فَذَاتُ زَيْدٍ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا الْقُدْرَةَ عَلَى الْفِعْلِ وَخَلَقَ فِيهَا صِفَةً تَسْمَى زَيْدٌ قَادِرًا. وَهَذِهِ الصِّفَةُ تَسْمَى كَحَالًا الْقُدْرَةُ عَلَى فِعْلِهَا فِي حَقِّ الْحَوَادِثِ وَأَمَّا فِي حَقِّهِ فَلَا يَمُوتُ الْقُدْرَةُ مُخَلَّةٌ فِي كَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى قَادِرًا بَلْ يُقَالُ بَيْنَ الْقُدْرَةِ وَكَوْنِهِ تَعَالَى قَادِرًا تِلْكَ وَتَقَالُ لِلْعَزَلَةِ بِالتَّلَازُمِ بَيْنَ قُدْرَةِ الْحَادِثِ وَكَوْنِ الْحَادِثِ قَادِرًا إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ بِخُلُقِ الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ بَلْ مَتَى (٥٩) خَلَقَ اللَّهُ الْقُدْرَةَ فِي الْحَادِثِ نَشَأَ عَنْهَا صِفَةٌ تَسْمَى كَوْنُهُ قَادِرًا مِنْ غَيْرِ خَلْقِ الصِّفَةِ الْخَامِسَةِ عَشْرَةَ مِنْ صِفَاتِهِ الْوَاجِبَةِ لَهُ تَعَالَى كَوْنُهُ مَرِيدًا وَهِيَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى غَيْرُ مَوْجُودَةٍ وَلَا مَعْدُومَةٍ وَتَسْمَى خَالًا وَهِيَ غَيْرُ الْإِرَادَةِ يَوْهًا كَانَتْ أَلِفَاتٌ قَدِيمَةٌ أَوْحَادَةٌ فَذَاتُ زَيْدٍ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا الْإِرَادَةَ لِلْفِعْلِ وَخَلَقَ فِيهَا صِفَةً تَسْمَى كَوْنُهُ زَيْدٌ مَرِيدًا أَوْ مَا تَقْتَضِيهِ مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْعَزَلَةِ وَأَهْلِ السَّنَةِ فِي الْكَوْنِ قَادِرًا يَجْرِي لِمِثْلِهِ فِي الْكَوْنِ مَرِيدًا. (الصِّفَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى كَوْنُهُ تَعَالَى عَالِمًا) وَهِيَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى غَيْرُ مَوْجُودَةٍ وَلَا مَعْدُومَةٍ وَهِيَ غَيْرُ الْعِلْمِ وَتَجْرِي هَذَا فِي الْحَادِثِ وَمِثَالُهُ مَا تَقْتَضِيهِ الْخِلَافُ بَيْنَ الْعَزَلَةِ وَأَهْلِ السَّنَةِ بَحَارٍ فِيهِ. (الصِّفَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ الْوَاجِبَةُ لَهُ تَعَالَى كَوْنُهُ تَعَالَى حَيًّا) وَهِيَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى غَيْرُ مَوْجُودَةٍ وَلَا مَعْدُومَةٍ وَهِيَ غَيْرُ الْحَيَاةِ تَقْتَضِيهِ الْخِلَافُ بَيْنَ الْعَزَلَةِ وَأَهْلِ السَّنَةِ الْوَاجِبَةُ لَهُ تَعَالَى كَوْنُهُ تَعَالَى بَصِيرًا وَهِيَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى غَيْرُ مَوْجُودَةٍ وَلَا مَعْدُومَةٍ وَهِيَ غَيْرُ الْبَصَرِ

فَذَاتُ زَيْدٍ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا الْقُدْرَةَ عَلَى الْفِعْلِ وَخَلَقَ فِيهَا صِفَةً تَسْمَى زَيْدٌ قَادِرًا. وَهَذِهِ الصِّفَةُ تَسْمَى كَحَالًا الْقُدْرَةُ عَلَى فِعْلِهَا فِي حَقِّ الْحَوَادِثِ وَأَمَّا فِي حَقِّهِ فَلَا يَمُوتُ الْقُدْرَةُ مُخَلَّةٌ فِي كَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى قَادِرًا بَلْ يُقَالُ بَيْنَ الْقُدْرَةِ وَكَوْنِهِ تَعَالَى قَادِرًا تِلْكَ وَتَقَالُ لِلْعَزَلَةِ بِالتَّلَازُمِ بَيْنَ قُدْرَةِ الْحَادِثِ وَكَوْنِ الْحَادِثِ قَادِرًا إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ بِخُلُقِ الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ بَلْ مَتَى (٥٩) خَلَقَ اللَّهُ الْقُدْرَةَ فِي الْحَادِثِ نَشَأَ عَنْهَا صِفَةٌ تَسْمَى كَوْنُهُ قَادِرًا مِنْ غَيْرِ خَلْقِ الصِّفَةِ الْخَامِسَةِ عَشْرَةَ مِنْ صِفَاتِهِ الْوَاجِبَةِ لَهُ تَعَالَى كَوْنُهُ مَرِيدًا وَهِيَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى غَيْرُ مَوْجُودَةٍ وَلَا مَعْدُومَةٍ وَتَسْمَى خَالًا وَهِيَ غَيْرُ الْإِرَادَةِ يَوْهًا كَانَتْ أَلِفَاتٌ قَدِيمَةٌ أَوْحَادَةٌ فَذَاتُ زَيْدٍ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا الْإِرَادَةَ لِلْفِعْلِ وَخَلَقَ فِيهَا صِفَةً تَسْمَى كَوْنُهُ زَيْدٌ مَرِيدًا أَوْ مَا تَقْتَضِيهِ مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْعَزَلَةِ وَأَهْلِ السَّنَةِ فِي الْكَوْنِ قَادِرًا يَجْرِي لِمِثْلِهِ فِي الْكَوْنِ مَرِيدًا. (الصِّفَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى كَوْنُهُ تَعَالَى عَالِمًا) وَهِيَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى غَيْرُ مَوْجُودَةٍ وَلَا مَعْدُومَةٍ وَهِيَ غَيْرُ الْعِلْمِ وَتَجْرِي هَذَا فِي الْحَادِثِ وَمِثَالُهُ مَا تَقْتَضِيهِ الْخِلَافُ بَيْنَ الْعَزَلَةِ وَأَهْلِ السَّنَةِ بَحَارٍ فِيهِ. (الصِّفَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ الْوَاجِبَةُ لَهُ تَعَالَى كَوْنُهُ تَعَالَى حَيًّا) وَهِيَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى غَيْرُ مَوْجُودَةٍ وَلَا مَعْدُومَةٍ وَهِيَ غَيْرُ الْحَيَاةِ تَقْتَضِيهِ الْخِلَافُ بَيْنَ الْعَزَلَةِ وَأَهْلِ السَّنَةِ الْوَاجِبَةُ لَهُ تَعَالَى كَوْنُهُ تَعَالَى بَصِيرًا وَهِيَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى غَيْرُ مَوْجُودَةٍ وَلَا مَعْدُومَةٍ وَهِيَ غَيْرُ الْبَصَرِ

قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى غَيْرُ مَوْجُودَةٍ وَلَا مَعْدُومَةٍ وَهِيَ غَيْرُ الْحَيَاةِ وَفِيهِ كَجَمِيعٍ مَا تَقْتَضِيهِ (الصِّفَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ الْوَاجِبَةُ لَهُ تَعَالَى كَوْنُهُ تَعَالَى بَصِيرًا) وَهِيَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى غَيْرُ مَوْجُودَةٍ وَلَا مَعْدُومَةٍ وَهِيَ غَيْرُ الْبَصَرِ

مت (قوله وفيه جميع ما تقدم) علمته فيما مر  
 (في الموضع العشرين) أي تمام العشرين كما صرح به بعد بقوله وهي تمام الخ (قوله وهي تمام ما يجب الخ)  
 أي متمة فالصور بمعنى اسم الفاعل (قوله ما يجب له تعالى على التفصيل) لوقال بذلك لما يجب علينا  
 معرفته على التفصيل من صفاته تعالى لكان أظهر وانما قيد بذلك لأن ما يجب معرفته على الأجل  
 لا نهاية له إذ كل كمال واجب له تعالى وتقدم الكلام على ذلك (قوله وهي) أي الصفة العشرين (قوله  
 وهي) أي كونه تعالى متكلما وقوله صفة الخ كان عليه أن يزيد ملزمة للكلام لما مر (قوله وفيه  
 جميع ما تقدم) قد علمته سابقا (قوله تنبيهه) هو في الأصل مصدره إذا أيقظ ثم نقل في عرف المصنفين  
 إلى البحث اللاحق المفهوم من الكلام السابق اجالا والمراد به هنا المعنى الأصلي لأن المعنى العرفي  
 لا يظهر هنا اذ لم يتقدم ثباتهم من ذلك اجالا (قوله من القدرة الخ) بيان لما (قوله يسمى) بالياء كما  
 في بعض النسخ مراعاة للفظ ما وفي بعضها تسمى بالياء مراعاة لمعناها وكل صحيح لكن الأولى أولى  
 (قوله صفات المعاني) اعلم أن أهل السنة يعمنون فيها أنها عين الذات أو غيرها فهي لا هي ولا هي  
 غيرها لا يقال كيف هذا مع أن بين في العينية وفي الغيرية تناقضا لأن في العينية يستلزم إثبات الغيرية  
 وفي الغيرية يستلزم إثبات العينية لا نقول لأن ذلك لأن في العينية لا يستلزم إثبات الغيرية التي اُطلق  
 عليها المتكلمون وهي أن يكون الشئ بحيث يمكن تقارقهما اذ يمكن أن تتنفي العينية ويكونا شيئين  
 لا يمكن تقارقهما ولأن في الغيرية المذكورة لا يستلزم إثبات العينية اذ يمكن أن تتنفي الغيرية المذكورة  
 ويكونا شيئين لا يمكن تقارقهما وبهذا تعلم أن معنى قولهم ليست عنا أنها ليست حقيقة ذات  
 فلا اتحاد مستحيل ومعنى قولهم ليست غير أنها ليست مع الذات شيئين يمكن تقارقهما فإن أراد بالغيرية أن  
 حقيقتها ليست حقيقة الذات مع عدم إمكان تقارقهما كانت صحيحة وتعتقد لكن بمنع إطلاقها لتمام  
 الغيرية المصطلح عليها وكل ما أوردتم ولم يرد في كتاب أوسنة صحيحة أو نحوها فلا يجوز إطلاقه له اه  
 اليوناني بتصرف (قوله من اضافة العام للخاص) وهذه الاضافة هي المسماة بالاضافة التي للبيان لما فيها  
 من بيان الاول بالثاني فكانه يقال المراد من هذا العام خصوص هذا الخاص فضابطها أن يكون بين  
 المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص بطلاقه كافي قولهم شجر أراك يختلف البانة فإن ضابطها أن  
 يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه كافي قولهم خام حديد هكذا وقيل لافرق  
 بين الاضافة التي للبيان والاضافة البيانية والتحقيق الاول (قوله أو الاضافة البيانية) المصواب كما  
 نقل عن الشيخ إسقاطه علمته من أن ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص  
 من وجه وما هنا ليس كذلك لعدم انفراد المعاني عن الصفات في شئ ولو قال كما ومن الاضافة التي على  
 معنى من الخلق من ذلك وعليه فالمعنى صفات من المعاني وذلك أن أراد بالمعاني ما يشمل صفات الحادث  
 كالبياض والاسود ونحو ذلك والحاصل أن الاضافة هنا إما للبيان أو على معنى من وليست بيانية وهذا  
 كله كاري إنما هو بقطع النظر عن القسمة والافلا يقال شئ من ذلك (قوله وما بعدها الخ)  
 معطوف على قوله ما تقدم الخ (قوله وهو) بصير التذكير وفي بعض النسخ وهي بصير التأنيث  
 وهو صحيح أيضا نظرا للمعنى (قوله يسمى) بالياء أو بالياء كالذي تقدم (قوله نسبة للمعاني) لا يقال اذا  
 كان كذلك لفظه أنه يقال معانوية لأن نقول قلادة النسب أنه اذا نسبت للجمع إنما ينسب لفرد الا اذا شاع  
 المفرد ولذلك قال في الخلاصة  
 (قوله لأنها تلتزمها) يحتمل أنه محله لقوله نسبة للمعاني فكله قال لو انما نسبت للمعاني لا تلتزمها

وفي جميع ما تقدم من الصفات  
 العشرين وهي تمام ما  
 يجب له تعالى على  
 التفصيل وهي كونه  
 تعالى متكلما وهي  
 صفة قائمة بذاته تعالى  
 ما غير موجودة ولا معدومة  
 وهي غير الكلام وفيه  
 جميع ما تقدم (تنبيه) كل  
 تقدم من القدرة  
 والارادة العلم والحياة  
 والسمع والبصر والكلام  
 يسمى صفات المعاني من  
 اضافة العام للخاص  
 أو الاضافة البيانية وما  
 بمثلها هو كونه تعالى  
 قادر الخ وتسمى صفات  
 معنوية نسبة للمعاني  
 لأنها تلتزمها في التسمية

ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَتَسْمَى الْحِفْظُ كَمَا قَالَ كَوْنًا سَمِيَتْ هَذَا الْاسْمُ الشَّمْلُ عَلَى هَذِهِ النِّسْبَةِ لِأَنَّهَا  
الْحِفْظُ (قَوْلُهُ وَتَنْشَأُ الْحِفْظُ) تَقْدِمُ أَنَّ التَّصَدُّقَ بِذَلِكَ يَوْمَ كُنَّا عَلَيْهَا بِخَلْقِ اللَّهِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ فَكَانَ  
الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ لِأَنَّهَا تَلَزَمُ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ (قَوْلُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ) أَيُّ مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ السَّنَةِ  
وَالْمُعْتَزَلَةِ (قَوْلُهُ هَذَا) أَيُّ أَفْهَمَ هَذَا الْقَصْدُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ الْإِتِّقَالَ مِنْ أَسْلُوبِهِ إِلَى أَسْلُوبٍ آخَرَ عَلَى حَدِّ  
قَوْلِهِ تَعَالَى : هَذَا وَإِنْ لِلطَّاعِينَ لَشَرِّ مَا ب (قَوْلُهُ وَزَادَ الْمَارِيدِيَّةُ الْحِفْظُ) أَيُّ بِخِلَافِ الْأَشَاعِرَةِ فَإِنَّهُمْ  
لَا يَزِيدُونَ بِهَذَا وَزَادَ بَعْضُهُمْ أَيْضًا صِفَةً أُخْرَى وَسَمَّاها الْإِدْرَاكُ وَهِيَ عَلَى مَا قَالَ الْمَارِيدِيَّةُ يَزِيدُ فِي الْمَعْنَوِيَّةِ  
صِفَةً ثَامِنَةً وَهِيَ كَوْنُهُ تَعَالَى مُكُونًا وَعَلَى مَا قَالَ الْبَعْضُ الْمَذْكُورُ يَزِيدُ فِيهَا صِفَةً أُخْرَى وَهِيَ الْكُونُ مُدْرِكًا  
أَوَّلًا لَمْ أَرِ نَصًّا فِي ذَلِكَ لَكِنِ الْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ صِفَاتِ الْمَعْنَى تَلَزَمُهَا الْمَعْنَوِيَّةُ (قَوْلُهُ صِفَةُ ثَامِنَةً) مَظَاهِرُهَا  
أَنَّهَا صِفَةُ وَاحِدَةٌ . قَالَ السُّنْدُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ عُلَمَاءِ مَازِرَاءَ النَّهْرِ قَالُوا نَمَّا تَنْتَوِعُ بِحَسَبِ  
التَّعْلِقَاتِ فَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْحَيَاةِ سَمِيَتْ إِحْيَاءً وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْمَوْتِ سَمِيَتْ إِمَاتَةً وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْوُجُودِ سَمِيَتْ  
بِإِحْيَاءٍ وَهَكَذَا وَقِيلَ إِنَّهَا صِفَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ بِعَدَدِ هَذِهِ التَّعْلِقَاتِ وَالْأَقْرَبُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُونَ إِهْ أَفَادَهُ  
الْبُيُوسَى (قَوْلُهُ كَأَنَّ صِفَاتِ الْمَعْنَى) أَيُّ التَّفَقُّعِ عَلَيْهَا فَلَا يَنَاقِضُهَا مِنْ صِفَاتِ الْمَعْنَى (قَوْلُهُ بِأَنَّ مَا قَائِدَهُ  
الْحِفْظُ) أَنَّهُمْ أَنْ ضَمِيرُ الشَّانِ وَحَقَّ الْعِبَارَةِ أَنَّ يَقُولُ مَا قَائِدَهُ بَعْدَ التَّكْوِينِ كَمَا يَكُنُّ بِمَا تَعَدُّ (قَوْلُهُ  
لِأَنَّ الْمَارِيدِيَّةَ الْحِفْظُ) تَعْلِيلٌ لِتَوَجُّهِ الْإِعْتِرَاضِ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ عَلَيْهِمْ (قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ) أَيُّ بَعْدَ تَهْنِئَةِ الْمُمْكِنِ  
لِلْوُجُودِ (قَوْلُهُ وَرَدَهُ) أَيُّ هَذَا الْجَوَابُ وَقَوْلُهُ مَنْ غَيْرُ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ يُصَوِّرُهُ بِقَابِلٍ لِذَلِكَ كَأَنَّ  
الْمُمْكِنَ مَا اسْتَوَى نَسَبَتَا الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ الْبَيْعُ . وَاجِبٌ بِأَنَّ قَوْلَهُ لَذَلِكَ إِمَّا كَانَ فِي الْمَرَادِ هُنَا الْقَبُولُ  
الْإِسْتِعْدَادِي الْقَرِيبَ مِنَ الْفِعْلِ (قَوْلُهُ وَمَنْ أَجَلَ كَوْنِهِمْ زَادُوا الْحِفْظُ) اعْلَمُوا أَنَّ وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ الْمَارِيدِيَّةِ  
وَالْأَشَاعِرَةِ فِي صِفَاتِ الْأَفْعَالِ هَلْ هِيَ قَدِيمَةٌ أَوْ حَادِثَةٌ فَقَالَ الْأَوَّلُونَ بِالْأَوَّلِ بِمَا نَهَى طَى مَا قَالُوهُ مَنْ أَنَّهَا  
تَحِينَ صِفَةُ التَّكْوِينِ فَهِيَ مِنَ الْخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَالْإِحْيَاءِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ لَيْسَ شَيْئًا زَائِدًا عَلَى صِفَةِ  
التَّكْوِينِ بَلْ هُوَ فِي نَفْسِهِ كَانَ قَدِيمًا وَقَالَ الْآخَرُونَ بِمَا لَاحِظُوا عَلَى مَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّهَا مِنْ تَعْلِقَاتِ  
الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ فَالْخِلَافُ بَيْنَهُمَا فِي قَدَمِ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ وَحُدُودِهَا مُبْنً عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمَرَادِ بِهَا وَهَذَا  
تَعْلَمُ بِمَا عِبَارَتُهُ مِنَ التَّسَاهُلِ (قَوْلُهُ كَالْخَلْقِ الْحِفْظُ) أَيُّ كَدُولِ الْخَلْقِ الْحِفْظُ الْإِتِّقَالَ الْمَدْلُولَاتِ هِيَ الَّتِي يُقَالُ  
لَهَا صِفَاتُ الْأَفْعَالِ لَا الْأَلْفَاظِ (قَوْلُهُ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ الْحِفْظُ) لَا يُقَالُ لَهَا بِهَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ وَمَنْ أَجَلَ  
كَوْنِهِمْ الْحِفْظُ لِأَنَّا يَقُولُ هِيَ عِلَّةٌ لِلْعِلَّةِ وَلِلْوَلَاءِ الْمُنَاسِبِ التَّعْلِيلُ نَائِلٌ (قَوْلُهُ بِالتَّكْوِينِ) لَوْحَدَهُ وَاقْتَصَرَ  
عَلَى قَوْلِهِ قَدِيمٌ بَعْدَ قَوْلِهِ مَوْجُودَةٌ عِنْدَهُمْ طَكَانَ أَوَّلَى (قَوْلُهُ فَتَكُونُ الْحِفْظُ) نَتِيجَةُ التَّعْلِيلِ قَبْلَهُ (قَوْلُهُ  
لِأَنَّهَا) أَيُّ دَوَّلَهَا لِأَنَّ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ هِيَ عَيْنُ التَّعْلِقَاتِ كَمَا تَقْدِمُ لِأَسْمَاءِهَا وَأَنَّ الْأَلْفَاظَ الدَّالَّةَ عَلَيْهَا  
هِيَ أَسْمَاءُ التَّعْلِقَاتِ وَقَوْلُهُ لِتَعْلِقَاتِ الْقُدْرَةِ يُلَى التَّنْجِيزِ الْحَادِثَةِ لِالْصُّلُوحَةِ الْقَدِيمَةِ وَالْإِسْمُ صَحِّحٌ قَوْلُهُ  
وَتَعْلِقَاتِ الْقُدْرَةِ عِنْدَهُمْ حَادِثَةٌ (قَوْلُهُ فَالْإِحْيَاءُ الْحِفْظُ) بَيَانٌ لِمَا قَبْلَهُ (قَوْلُهُ وَتَعْلِقَاتِ الْقُدْرَةِ) إِمَّا أَظْهَرَ  
كَطُولِ الْفَصْلِ (قَوْلُهُ وَمِنْ الْخَمْسِينَ عَشْرُونَ الْحِفْظُ) هَذَا مُشْرُوعٌ فِي بَيَانِ السَّجِيَّاتِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذِهِ  
هِيَ الَّتِي يَجِبُ عَلَيْنَا مَعْرِفَةُ اسْتِحَالَتِهَا تَفْصِيلًا وَأَمَّا مَا عَدَاهَا فَتُجِبُ عَلَيْنَا مَعْرِفَةُ اسْتِحَالَتِهَا بِإِجْمَالٍ بِأَنَّ  
نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ مُتَرَدِّدٌ عَنْ كُلِّ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى . لِأَنَّهُ قَالَ إِنْ وَجُوبَ الْعَشْرِينَ السَّابِقَةِ يُسْتَلْزَمُ اسْتِحَالَةُ  
أُضْدَادِهَا فَلَا حَاجَةَ لِدِكْرِهَا . لِأَنَّا يَقُولُ قَدْ تَقَدَّمَ غَيْرُ مَرَّةٍ أَنَّهُ لَا يَسْتَقْفَى فِي هَذَا الْفَرْقِ بَقَاؤُهُمْ عَنْ  
لَا زِمَ كَمَا لَا يَسْتَقْفَى فِيهِ بَقَاؤُهُمْ عَنْ خَاصٍ (قَوْلُهُ أُضْدَادُ هَذِهِ الْعَشْرِينَ) إِنْ قِيلَ بِكَيْفٍ يَجْعَلُ الْعَشْرِينَ كُلَّهَا  
لَا مُضَادًّا مَعَ أَنَّ الضَّدَّيْنِ فِي أَصْطِلَاحِهِمَا الْأَمْرَانِ الْوُجُودِيَّانِ الْحِفْظُ . فَاجِبٌ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْأُضْدَادِ  
الْمَعْنَى الْغَوِيَّةِ ، وَهُوَ مُطْلَقٌ لِإِنْفَاقِ الْأَلْفَاظِ فِي الْمَعْنَى الْأَصْطِلَاحِيَّةِ فَهِيَ مِنَ الْخَمْسِينَ عَشْرُونَ مُتَنَاقِضَاتٍ

موجودة بكمية صفات المعاني وهو كشف عنا الحجاب عن أشاها كما يرى صفات المعاني لو كشف عنا الحجاب واعتبرهم الأشاعرة بأن ما قائدة التكوين بعد القدرة لأن الماريدية يقولون إن الله يوحيد ويعلم بالتكوين . فأجابوا بل إن القدرة هي الممكن للوجود أي تسيره قابلا للوجود بعد أن لم يكن والتكوين بعد ذلك نحو حذنه بالفعل . وردة الأشاعرة بأن للممكن قابل للوجود من غير شيء ومن أجل كونهم زادوا هذه الصفة قالوا إن صفات الأفعال قديمة كالخلق والإحياء والرزق والإماتة لأن هذه الألفاظ أسماء للتكوين الذي هو صفة موجودة عند التكوين . قديم فتكون صفات الأفعال قديمة وعند الأشاعرة صفات الأفعال حادثة لأنها أسماء لتعلقات القدرة بالإحياء . فاسم لتعلق الرزق باسم لتعلق القدرة بالخلق



هذه العشرين (قوله وهي) أي العشرين واعلم أنه رتب هذه العشرين على ترتيب تلك العشرين  
قد ذكرنا في الأولى ثم كان في الثانية وهكذا (قوله ضد الوجود) قد علمت من المراد بالعدم مطلق المنافي  
والافتقار بين الوجود من التقابل بين الشيء والآخر من تقيضه لا تقيض الوجود لا وجود  
وهو أعم من عدم شموله للشيء المجزئ عن الوجود (قوله والثانية) لا ينبغي أن كان عليه أن يسقط لفظ  
الثانية والثالثة وهكذا الكلام قوله الأول وهو عدم ولعله توهم أنه قال الأول لعدم فحذف عليه ذلك وقوله  
الحدوث بذكره هو وما بعده وهو الفناء من ذكر الخاص بعد العام أملا للفناء تظاهرا وأما الحدوث  
فكذلك إن غير بما قاله بعضهم من أنه عدم السابق على الوجود والآبأن في الوجود بعد عدم  
فذلك باعتبار لازمه وهو عدم السابق عليه (قوله ضد القدم) التقابل بين الحدوث والقدم من التقابل  
بين الشيء والآخر من تقيضه لا تقيض القدم لا قدم وهو أعم من الحدوث لشموله لمجرد الشيء  
بعد عدم هذا إن فسر الحدوث بمعنى الحقيقي وهو الوجود بعد عدم فإن فسر بمعنى المجازي وهو  
التجدد بعد عدم فالتقابل بينهما من التقابل بين الشيء والمساوي لتقيضه فتأمل (قوله الفناء) أي  
العدم بعد الوجود والتقابل بينه وبين البقاء من التقابل بين الشيء والمساوي لتقيضه لا تقيض البقاء  
لبقاء وهو مساو للفناء (قوله المماثلة) قد تقدم أنها المساواة من كل وجه لكن المراد بها هنا المساواة  
كل من وجه أخذ مما بعد والتقابل بينها وبين المخالفة من التقابل بين الشيء والمساوي لتقيضه لا تقيض  
المخالفة لا مخالفة وهو مساو للمماثلة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرغ على عدم المماثلة على أمداد  
الواجبات (قوله فلا يمر عليه تعالى زمان) قد وقع في معنى الزمان خلاف قيل هو حركة الفلك الأعظم  
وقيل الفلك نفسه وقيل مقارنة متجدد موهوم كالسفر في قولك أسافر حين طلوع الشمس المتجدد  
معلوم كطلوع الشمس في ذلك المثال وقيل غير ذلك كما يستفاد من شرح الكبرى والحق ما قاله الأشعري  
من أنه مرموهوم كالمكان فهو أمر اعتباري لا وجود له لكن قد جعل عليه علامات معلومة تبدل  
باختلاف الأحوال كقولك أحييتك إذا صليت العشاء وإذا جازميد وقد يعرف بعلاماته فيقال متجدد  
معلوم يقارنه متجدد موهوم عازلة للانهايم (قوله وليس له مكان) أي محل فيه تعالى الله عن ذلك محالوا  
كبيرا (قوله وليس له حركة ولا سكون) فليس تعالى متحركا ولا ساكنا قوله ولا يتصف بالوان فليس  
تعالى أبيض ولا أسود ولا أحمر ولا عموما (قوله ولا جهة) أي لا بالحلول في جهة لغيره كما يؤخذ مما بعد  
(قوله فلا يقال فوق الجرم الخ) مفرغ على ما قبله وإنما اقتصر على جهة فوق وغيره بالقياس  
(قوله وليس له تعالى جهة) علم منه مع ما قبله أنه تعالى ليس في جهة وليس له جهة وهو أحد أقسام أربعة  
تقتضيها القسمة العقلية ثمانية ماهو في جهة وله جهة كالإنسان والجرم ثالثا ماله جهة وليس له جهة وهو  
حركة العالم بمناء على ما قاله أهل السنة من أن بعدها فضاء كالظلمة وأما على ما قاله الفلاسفة من أنه ليس  
بعدها شيء فليس كذلك بل هي حينئذ من القسم الأول رابعها ماهو في جهة وليس له جهة وهذا  
لا وجود له في الخارج وإنما اقتضته القسمة العقلية هذا هو التحقيق كما يؤخذ من كلام شيخ شيخنا  
وبعضهم يخص الجهة بالإنسان فغيره كالجرم ليس له جهة مع أنه في جهة وعليه فالقسم الرابع موجود  
في الخارج أيضا (قوله فلا يقال الخ) مفرغ على ما قبله واقتصر على جهة تحت لغيره بالقياس (قوله  
فقول العامة الخ) فيه مع ما قبله ثبت ونشر مشوش بقوله كلام منكرا أي أنكره الشارع ونهى عنه  
(قوله يخاف الخ) أفاد ذلك أنه ليس بمكافر وهو كذلك لأن معتقدا الجهة لا يكفر على الصحيح كما قاله  
ابن عبد السلام وقيد النووي بأن يكون من العامة كما هو فرض الكلام هنا وإنما خيف عليه لما ذكرناه

وهي عدم ضد الوجود  
والثانية الحدوث ضد  
القدم والثالثة الفناء  
ضد البقاء والرابعة  
المماثلة ضد المخالفة  
فيستحيل عليه تعالى  
أن يماثل الخواص في  
شيء مما تصفوا به فلا يمر  
عليه تعالى زمان وليس  
له مكان وليس له حركة  
ولا سكون ولا يتصف  
بالوان ولا جهة فلا يقال  
فوق الجرم ولا عن  
يمين الجرم وليس له  
تعالى جهة فلا يقال في  
تحت الله فقول العامة  
أن تحت ربنا وإن ربي  
فوقه كلام منكرا  
يخاف على من يعتقد  
الكفر

ربما جره ذلك الى اعتقاد أن التولى كالحوادث وهو كفر والعباد لله تعالى (قوله الاحتياج الخ) قد علمت مما تقدم أن قيامه تعالى بنفسه معناه الاستغناء عن المحل والمخصص على أحد الاصطلاحين الذي جرى عليه الشيخ فيما مر ويجوز أن يكون مقابله للاحتياج الى المحل والمخصص أو الى أحدهما وأما على الاصطلاح الثاني وهو أن معناه الاستغناء عن المحل فقط فيكون مقابله للاحتياج اليه فقط والتقابل بينهما من التعادل بين الشيء والمساوي لنقيضه إذ نقيض القيام بالنفس لا قيام بالنفس وهو مساو للاحتياج للمحل والمخصص (قوله بمعنى التركيب الخ) قد تقدم أن الكموم خمسة وقد تته عليها مناقضه التركيب في الذات إشارة الى الكم المتصل في الذات وقوله أو الصفات أي أو التركيب في الصفات إشارة الى الكم المتصل في الصفات وتقدم ثمانية وقوله أو وجود نظير الخ إشارة الى الكم المنفصل في الذات والصفات والافعال والاول والثالث منفيان بوحداية الذات والثاني والرابع منفيان بوحداية الصفات والخامس منفي بوحداية الافعال والتقابل بينهما من التعادل بين الشيء والمساوي لنقيضه إذ نقيض الواحدانية لا وحداية وهو مساو للتعادل بالمعنى المذكور (قوله الجبر) هو صفة وجودية لا تأتي معها ايجاد ولا اعدام وقيل هو عدم القدرة عما من شأنه أن يكون متصفا بها فعلى الاول وهو التحقيق يكون التعادل بينهما من التعادل بين العندين وعلى الثاني يكون التعادل بينهما من تعادل العلم والمعرفة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرغ على عدل الجبر من الاضداد وقوله عن ممكن متأخر ممكن كان من انتم لممكن وأتى به الدلالة على العموم فيشمل كل ممكن حتى ايجاد مثل ذلك العالم وأحسن منه وأما ما قيل عن الغزالي أنه قال ليس في الامكان أمدع مما كان فاجيب عنه بما جوبه منها أنه ليس فيه نولك لعلم الله تعالى بعدم وجوده وفي تعبيره بالممكن إشعار بأن الجبر لا يتعلق بالواجب والمستحيل وقوله من الممكنات لو حذفه ماضيه (قوله الكراهة) اعلم أن الكراهة إما عقلية أو شرعية فالثاني النهي عن الشيء نهياً غير جائز والاول قسماً بنقص الشيء وعدم الميل اليه وعدم تعلق الارادة بالشيء وهذا الأخير أغنى لعدم تعلق الارادة بالشيء هو المراد هنا وبما ذكره علم أنه يوضح أن يوجد الله الفعل مع كراهته له شرعاً وان دفع ما قد يقال الكراهة إنما تعادل الارادة التي بمعنى الليل الى الشيء كما يقال أراد فلان كذا أي مال اليه وكره كذا أي لم يمل اليه وهذا مستحيل في حقه تعالى فهو ليس مراداً وإنما المراد بالارادة في حقه تعالى محضه قديمة قائمة بذاته تعالى الخ وهي بهذا المعنى لا يتقابلها الكراهة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرغ على عدل الكراهة من الاضداد وقوله مع كراهية أي الله وقوله أي لهذا الشيء أي لوجوده (قوله أي عدم ارادته) أي له وإنما أتى بهذا التفسير للاحتراز من الكراهة الشرعية ومن الكراهة بمعنى بنقص الشيء وعدم الميل اليه (قوله بارادته) أي حال كونها مخصوصة بارادته وقوله واختياره فليس موجوداً فظهر أنه تعالى فهو الفاعل المختار (قوله ويؤخذ من وجوب الارادة الخ) وجه الاخذ أنه لو كان موجوداً المحلوقات بطريق التعليل أو بطريق الطبع لكان العالم قديماً وهو لا يتعلق به الارادة كما لا يتعلق به القدرة ولهذا قال القائلون بذلك بانتفاءهما كسائر صفات المعاني والمعنوية وهذا أحد الامور التي كفر وأنها لما بقولهم بعدم العلم بالله انكارهم علم الله بالجزئيات وانكارهم محشر الاحسان كما سبها قولهم كما كساب النبوة أي بانها منتال بالاجتهاد ومباشرة أسباب مخصوصة بجهة الامور التي كفروا بها خسة لكن الذي اشتهر من ذلك ثلاثة فقط واليا أشار بعضهم بقوله بعض

نفسه لا متناهية  
الاحتياج الى محله أي  
ذات يقوم بها أو الى  
مخصص أي موجود  
تعالى الله من ذلك وهذا  
ضد القيام بالنفس  
السادسة المتعدد معنى  
التركيب في الذات أو  
الصفات أو وجود نظير  
في الذات أو الصفات أو  
الافعال وهذه ضد  
الوحدانية ه السابعة  
الجبر وهو ضد القدرة  
فيستحيل عليه تعالى  
الجبر عن ممكن قائم  
الممكنات ه الثامنة  
الكراهة وهي ضد  
الارادة فيستحيل عليه  
تعالى أن يوجد شيئاً من  
العالم مع كراهته له أي  
عدم ارادته فالوجودات  
الممكنات أو وجودها لله  
تعالى بارادته واختياره  
ويؤخذ من وجوب  
الارادة له تعالى

حكما مشبهة  
علم بجري حدوث عوالم ه  
حشر لأجساد وكانت هيته  
عند كفرهم عن الله تعالى

بطريق التعليل ولا بطريق الطبع والفرق بينهما أن الموجود بطريق التعليل لا يكون له أصل غير متناه ولا يكون له أصل غير متناه  
ووجدت علته وتوجد من غير توقف على شيء آخر كحركة الاصبع فانها محركة الخاتم متى وجدت وجدت الثانية من غير توقف على شيء آخر أن الموجود بطريق الطبع يتوقف على شرط وانتفاء مانع كالنار فانها لا تحرق الا بشرط الخمسة للخطب وانتفاء البلل الذي هو المانع من اخراقها والنار تحرق بطبيعتها عند القائلين بالطبيعة لعنهم الله بل الحق أن الله تعالى يخلق النار في الحطب عند خمسه النار كما يخلق حركة الخاتم عند وجود حركة الاصبع فلا وجود لكشي بالتعليل ولا بالطبع خلافا للقائلين بذلك ويستحيل عليه تعالى أن يكون محركة في العالم نشأ عنه بغير اختياره أو يكون طبيعة وجد العالم بطبيعته تارة الله عن ذلك وتعالى علوا كبيرا التسمية للجهل فيستحيل عليه تعالى الجهل بممكن من الممكنات سواء كان بسيطا وهو عدم العلم بالشئ بمثل سببه

فان قلت مقتضى الثالث أنهم يشتركون العلم بالكميات وهو مناف لقولهم بنى الصفات قلت قد نصوا على أن قدماءهم ينكرون العلم من أصله ثم لا رأي متنازع وهم بذلك شذوذاً وأثبت العلم بالكميات دون الجزئيات (قوله ان وجود الخلق ليس الخ) يعني بأنه ليس ناشئاً عن الله تعالى من غير أن يكون له إرادة واختيار فيه بخلاف أن يكون بطريق العلة أو بطريق الطبع والحاصل أن الفاعل إما فاعل بالاختيار وهو الذي يتأني منه الفعل والترك وإما فاعل بغير الاختيار وهو الذي يتأني منه الفعل دون الترك وهذا القسم إما فاعل بالتعليل وهو الذي لا يتوقف فعله على غير علته وإما فاعل بالطبع وهو الذي يتوقف فعله على ثبوت شرط وانتفاء مانع والشق الأول من هذا القسم ثابت عند القائلين بالتعليل والثاني ثابت عند القائلين بالطبع والحق عدم ثبوت كل منهما فليس بثابت إلا القسم الأول وقد اتفق على ذلك أهل السنة والمعتزلة إلا أن أهل السنة خصوه بالقديم وهو المولى تبارك وتعالى إذ لا موجد سواه والمعتزلة لم يخصصوا بذلك بل جعلوه شاملاً للحادث وهو العبد لأنه عندهم مخلوق فاعل نفسه الاختيارية بقدره جعلها الله فيه كما أمر وأنزله القول بالفاعل بالتعليل لقولهم بالتولد وهو أن يوجب الفعل لفاعله فعلاً آخر فإذا حرّك الشخص أصبعه تولدت عندهم حركة الخاتم فلا الأمر إلى أن حركة الاصبع علة في حركة الخاتم (قوله والفرق بينهما) أي بين طريق التعليل وطريق الطبع ومحصل الفرق أن الموجود بالتعليل لا يتوقف على غير علته وإن الموجود بالطبيعة يتوقف على غيرها من ثبوت شرط وانتفاء مانع (قوله كما وجدت الخ) فيلزم من وجود العلة وجود معلولها مع كونها مؤثرة فيه (قوله آخر) أي غير علته (قوله حركة الاصبع) هذا تمثيل للعلة وقوله متى وجدت الخ بيان المراد من العلة وقوله وجدت الثانية أي مع التأثير كما علمت فليس المراد مطلق الزود بل المراد الزود مع كون حركة الاصبع مثلاً أثرت في حركة الخاتم عند القائلين بذلك (قوله وان الموجود الخ) معطوف على قوله ان الموجود الخ (قوله يتوقف على شرط وانتفاء مانع) لم يقل وعلى سبب لانه لا حاجة للنص على ذلك إذ هو عندهم نفس الطبيعة فليس هناك سبب غير ما لتأثيره فلاذلو كان هناك ذلك لم يكن التأثير ذاتياً لها وليس كذلك عندهم فان قيل أين الشرط وانتفاء المانع بالنسبة للمولى تبارك وتعالى أجيب بأن الشرط والآلية والانتفاء المانع عدم النظير وأجيب أيضاً بأن الشرط وانتفاء المانع كل منهما متحقق في الواقع وإن لم نطلع على ذلك وقيل ان القائلين بذلك لم يقولوا بالتوقف على ما ذكره الا بالنسبة للحوادث وعليه فانظر الفرق بين طريق التعليل وطريق الطبع بالنسبة له تعالى (قوله كالنار) هذا تمثيل للمؤثر بالطبع المفهوم مما تقدم (قوله لعنهم الله) أي طردهم عن رحته وأبعدهم عنها وهذا من اللعن على الاوصاف وهو جائز لحديث لعن الله آكل الربا وموكله وكتابه وشاهد خلاف اللعن على الذات فانه لا يجوز مع التعيين وكو على الكافر مما يتحقق مؤثره على الكفر (قوله بل الخ الخ) هذا اضطراب إبطائي عما تضمنه الكلام قبله من أن النار تؤثر بطبيعتها وأن حركة الاصبع تؤثر في حركة الخاتم بالتعليل (قوله يخلق الا حراق) أي الاحتراق فهو من اطلاق السبب وإرادة المسبب كما مر (قوله عند خمسه النار) أي وعند انتفاء البلل (قوله فلا وجود لشيء الخ) هذا وما بعده تفرغ على قوله ويؤخذ من وجوب الإرادة له تعالى أن وجود الخلق الخ (قوله نشأ عنه الخ) أي من غير توقف على شيء آخر وهذا بيان المراد من كونه محركة له (قوله لوجود العالم الخ) أي مع التوقف على شرط وانتفاء مانع على ما مر وهذا بيان المراد من كونه طبيعة فيه ولم يقل هنا بغير اختياره لعمومه مما قبله ففيه الخلف من الثاني دلالة الأولى (قوله بممكن) أي أثروا واجب أو بجائز ولو زاد ذلك لكان أولى (قوله سواء كان بسيطا الخ) أشار بذلك إلى أن المراد به هنا

الأعم من البسيط والمركب لكن متى أطلق عندكم أنصرف لثاني لئلا يكون حقيقة فيه تجاز في الأول وهذا  
 أحد القولين وقيل أنه مشترك بينهما (قوله أو مركباً) إن قلت متاوجه تسميته مركباً مع أن كل مركب  
 لا بد له من أجزاء يتركب منها وهذا ليس كذلك لأنه شيء واحد وهو الإدراك كما سيذكره قلت وجه تسميته  
 بذلك أنه استلزم بمجهلين تركباً لجهل الشيء والجهل بهذا الجهل فهو وإن كان شيئاً واحداً استلزم شيئين  
 فلذلك سمي مركباً (قوله على خلاف ما هو عليه) أي على حال خلاف وضعه حال هذا الشيء عليه (قوله  
 ويستحيل عليه تعالى الغفلة الخ) جعل الغفلة والذهول من منافيات العلم كما هنا أولى من جعلهما من  
 منافيات الإرادة كما منع السنوسي في الصغرى لأنهما ينافيان العلم بالأواسطه وينافيان الإرادة بواسطه  
 متناقضهما لأن العلم يلازم الإرادة وما نافي لللازم نافي للملزم كذا يؤخذ من كلام بعضهم لكن في كلام  
 غيره ما يوضح حقيقة أنهما متنافيان لكل منهما لا واسطه ولا مانع من منافاة شيء لشئين أو أكثر وعليه فلا دلالة  
 وعطف الذهول على الغفلة قليل من عطف المرادف وقيل من عطف العام على الخاص لأن الغفلة وال  
 الشيء من القوة المدركة فقط والذهول زواله منها فقط أو منها ومن الحافظة وقيل من عطف الخاص على  
 العام لأن الغفلة هي النسبة عن الشيء سواء سبق للشعور به أم لا والذهول الغيبة عنه بعد الشعور به  
 (قوله وهذا ضد العلم) اسم الإشارة مخالفة للجهل والمراد بالضم معناه اللغوي وهو مطلق الثاني وهذا أولى من  
 جعله مذكراً اصطلاحياً بالنسبة للجهل المركب ولغوياً بالنظر لغيره (قوله الموت) هو عدم الحياة عما من شأنه  
 أن يكون حياً وقيل هو معرض وجودي يضاد الحياة وزد في المقام لكن قال الصغوي إن عدمية الموت  
 كانت منسوبة للقدرية ففتش لهذا وذكر الشوطي أن طائفة من أهل الحديث ذهبوا إلى أنه مجسم على  
 صورة كبش والاحاديث والآثار مصرحة بذلك وأما المعنى القائم بالبدن عند مفارقة الروح فانهما هو أثره  
 قسمته بالموت من باب المجاز أو من قبيل المشترك وهذا الجسم لا يمتزج بالامات كما أن الحياة التي هي على  
 صورة قبرس لا يمتزج بشيء إلا حتى انه وروى ابن حجر حيث نقل الاتفاق على أنه ليس بجوهر ولا جسم قال  
 وكثير يؤول في صورة كبش الخ من باب التمثيل اهـ (قوله ضد الحياة) المراد بالضم معناه اللغوي  
 أو الاصطلاحى على خلاف السابق في تفسير الموت (قوله العدم) هو معرض وجودي يضاد السمع وقيل  
 هو عدم السمع عما من شأنه أن يكون سمياً (قوله وهو ضد السمع) المراد بالضم معناه الاصطلاحى  
 أو اللغوي على خلاف مثل ماص (قوله العتي) هو معرض وجودي يضاد البصر وقيل هو عدم البصر عما  
 من شأنه أن يكون بصيراً (قوله وهو ضد البصر) فيه ما تقدم (قوله الخرس) هو معرض وجودي يضاد  
 الكلام وقيل هو عدم الكلام عما من شأنه أن يكون متكلماً (قوله وفي معناه البكم) أي وفي قوته البكم  
 ومتضمن ذلك أن الخرس مغاير للبكم وبجارية القاموس مصرحة بأنه معناه ونصها البكم محرراً والخرس انتهت  
 • واعلم أن عدمه بكم تفسيراً لآيائنا وسكوته بكم فالبكم النفسي عدم الكلام النفسي عجز أو البكم اللساني  
 عدم الكلام اللفظي كذلك والسكوت النفسي عدم الكلام النفسي من غير عجز والسكوت اللساني  
 عدم الكلام اللفظي كذلك ولا يخفى أن المراد هنا البكم النفسي لأنه هو الذي يقابل الكلام النفسي  
 وفي معناه السكوت النفسي (قوله وهو ضد الكلام) فيه ما مضى (قوله العشرون) أي متقدمة  
 العشرين (قوله كونه أبكم الخ) هو قال كونه أخرس وفي معناه كونه أبكم لكان أنسب وأولى كما لا يخفى  
 ومع ذلك يقتضي أن كونه أبكم مغاير لكونه أخرس وهو خلاف ما تقتضيه عبارة القاموس السابقة (قوله  
 فهذه العشرين الخ) مفرع على ما قبله على سبيل الأجمال بعد ما قرعته في التخصص على تبييل التفسير  
 (قوله واعلم أن دليل كل الخ) قد تخلص أن أدلة الوجود والصفات السلبية تثبتها وتبين عندكم وأدلة الكمال

أو مركباً وهو إدراك  
 الشيء على خلاف ما هو  
 عليه ويستحيل عليه  
 تعالى الغفلة والذهول  
 وهذا ضد العلم العاشرة  
 الموت وهو ضد الحياة  
 الحادية عشر العدم  
 وهو ضد السمع الثانية  
 عشر العتي وهو ضد  
 البصر الثالثة عشر  
 الخرس وفي معناه البكم  
 وهو ضد الكلام الرابعة  
 عشر كونه تعالى عاجزاً  
 وهو ضد كونه تعالى  
 قادراً الخامسة عشر  
 كونه تعالى كارهاً وهو  
 ضد كونه تعالى مريداً  
 السادسة عشر كونه  
 تعالى جاعلاً وهو ضد  
 كونه تعالى عالماً السابعة  
 عشر كونه تعالى متيناً  
 وهو ضد كونه تعالى  
 متغيراً الثامنة عشر كونه  
 تعالى أصم وهو ضد كونه  
 تعالى سمياً التاسعة  
 عشر كونه تعالى أعمى  
 وهو ضد كونه تعالى  
 بصيراً العشرون كونه  
 تعالى أبكم وفي معناه  
 الخرس وهو ضد كونه  
 تعالى متكلماً فهذه  
 العشرون كما  
 مستحيلات عليه تعالى  
 واعلم أن دليل كل واحد  
 من العشرين الواجبة  
 لله تعالى وينبغي عنه  
 ضد ما



كأدلة السبع المعنوية فهذه أربعمون عقيدة يجب حجة تعالى منها عشرون ويتبقى عنه تعالى عشرون وعشرون دليلاً  
 إجمالياً كل دليل اثبت كفة ونفي ضدّها (نفسية) قال بعضهم الاشياء أربعة موجودات ومعدومات وأحوال واعتبارات فالموجودات  
 معدومات زائدة التي تراها والمعدومات (٦٦) كقولك قبل أن تخلق والأحوال كالكون قادراً والاعتبارات كشبوت القيام

لزيد وعلى هذا أعني  
 يكون الاشياء أربعة  
 جرى السنوي في  
 الصغرى لانه اثبت  
 بالأحوال وجعل الصفات  
 الواجبة عشريين وجرى  
 في غيرها على نفي  
 الاحوال وهو الحق فلي  
 هذا تكون الصفات  
 ثلاثة عشر لانه يسقط  
 منها السبع المعنوية  
 وهي كونه تعالى قادراً  
 الى آخرها فليس له  
 تعالى صفة تسمى كونه  
 قادراً لان الحق نفي  
 الاحوال فعل هذا  
 تكون الاشياء ثلاثة  
 موجودات ومعدومات  
 واعتبارات وإذا سقط  
 من العشريين الواجبة  
 سبع معنوية يسقط من  
 الاضداد سبع أيضاً  
 فليس هنالك صفة  
 تسمى الكون عاجزاً  
 الى آخرها فلا يحتاج  
 الى عدّها من المستحيلات  
 فتكون المستحيلات  
 ثلاثة عشر أيضاً هذا  
 إن عِدَّ الوجود كصفة  
 وهو رأى غير الاشعري  
 وأما على رأى الاشعري  
 فالوجود بعين الوجود  
 فوجوده تعالى عين

ثبتهوا وثبت المعنوية وتنفى أضرارها (قوله وأدلة السبع الخ) لو قدمه على ما قبله لكان أنسب (قوله)  
 فهذه أى الامور المتقدمة من الوجود وما بعده (قوله وعشرون دليلاً) معطوف على قوله أربعمون  
 وفيه أنه حيث كانت أدلة المعاني هي أدلة السبع المعنوية فالأدلة ثلاثة عشر فقط وقد حُجِّلَ بأنه لما كانت أدلة  
 المعاني باعتبار الاستدلال بها على المعنوية بخلاف اعتبار الاستدلال بها على المعاني فصح بالنظر لذلك  
 جعل الأدلة عشريين لكن قد يقال لو نظر لذلك لا تعتبر أدلة الاضداد أيضاً بخلاف ما كان هذا التوجيه فيها  
 (قوله قال بعضهم الاشياء الخ) قد عملت في هذه المسئلة خلافاً والقول الثاني هو مذهب الاشعري  
 والجمهور لكن السنوي جرى في أكثر كتبه على القول الاول مع اعترافه بأن مذهب الاشعري والجمهور  
 على الحال وأن الحال حال وقال في شرح الواسطي بعد ذكر القول والنفس الى الذهب الاول أحيل ثم قال  
 وبالحجة من خمسة مشهورة الخلاف وأدلة الفريقين فيها مشوطة في المطولات والجلل فيها لا يضر في العقائد  
 اه أفاده اليوسى (قوله في الصغرى) يحكي أن كثيراً من كتبه وأن اقتضى كلامه مخالفة (قوله فعل هذا  
 تكون الصفات الخ) أى بعد الوجود كصفة كاستنبطه عليه وفيه قد نفي الكلام على القول بنفي الاحوال  
 وخيئت فلا يصح عدّ الوجود كصفة لان عدّه كصفة معني على أنه حال كما يقول غير الاشعري ففي هذا الصنيع  
 في لا يخفى لا يقال يحتمل أنه جرى في ذلك على القول بانه صفة معني أو صفة سلبية لا نقول ببعده كل البعد  
 إرادته لذلك لما فيه من شدة الضعف فليحذر (قوله لانه يسقط منها الخ) أى لان الكون قادراً كمثلاً ليس  
 صفة على هذا بل هو كناية عن قيام القدرة بالذات فهو أمر اعتباري والحاصل أن الكون قادراً والكون  
 مريداً والكون عالماً الى آخره ثمانية بخلافه الان اثبت الاحوال يفسرها بالواسطة ونفى الاحوال  
 يفسرها بالأمر الاعتباري حتى ان المعتزلة وافقوا على ثبوتها غير أنهم قالوا انها واجبة له تعالى لذاته  
 لا معنى قائم بها واستثنوا من كونه متكاملاً فوافقوا على أنه واجب الكلام لكن ليس قائماً به بل  
 لبعض الاجرام واستثنى معتزلة البصرة أيضاً كونه مريداً فقالوا بوجوب الارادة لكن ليس قائماً به  
 فعلم بأن المعتزلة وإن نفوا المعاني لا تنفون الكون قادراً الى آخرها بل يثبتونها لذاته وإن اثبت الاحوال  
 اثبت المعاني والمعنوية ويفسر الثانية بالواسطة وإن نافي الاحوال يثبتها أيضاً لكن لا يفسر الثاني  
 بالواسطة بل بالأمر الاعتباري (قوله الى آخرها) أى ذاته الى آخرها بان تقول كونه مريداً وكونه عالماً  
 وهكذا (قوله فعل هذا تكون الخ) لو قال تكون الاشياء الخ ويكون معطوفاً على ما قبله لكان أولى  
 (قوله هذا ان أعد الخ) قد علمت كفاية (قوله وأما على رأى الاشعري فالوجود الخ) قد تقدم أن  
 المحققين على تأويل عبارة الاشعري مع مزيد بنفي الرجوع اليه (قوله فوجوده تعالى عين ذاته) فمن  
 ذكر الخاص بعد العام لا جمل ما بعده (قوله القدم والبقاء الخ) تفصيل لما قبله فهو بدل مفصل من مجمل  
 (قوله ويعبر عنه بالاستغناء المطلق) وذلك لما مر من أن معناه الاستغناء عن المحل والمخصص وأنه يستلزم  
 الاستغناء عن غيرهما كما تقدم بيانه (قوله وان أردت أن تعلم الخ) الأنسب تأخير ذلك عن الفرز  
 الآتي (قوله فانت بها) أى بذاتها وقولها أسماء مشتقة أى حال كون تلك الدوال أسماء مشتقة وإنما كانت  
 تلك الاسماء كالأل على الصفات لأنها أدلة على الذات المتصفة بهذه الصفات بل نقل عن الاشعري أن مدلول  
 القادر مثل نفس الصفة التي هي القدرة من حيث اتصاف الذات بها لكن المشهور عند الأشاعرة أن مدلوله

ذاته فيكون الوجود وليس بصفة فتكون الصفات الواجبة اثنتي عشرة القدم والبقاء والخالفة والقيام بالنفس ويعبر عنه  
 بالاستغناء المطلق والوحدانية والقدرة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وتسقط المعنوية لان ثبوتها مبني على القول  
 بالأحوال والحق بخلافه وان أردت أن تعلم كفاية تعالى العامة فانت بها أسماء مشتقة

الذات باعتبار اتصافها بتلك الصفة والحاصل ان الاقسام ثلاثة ما يدل على الذات ويشعر بالصفة كقادر وما يدل على الذات ولا يشعر بالصفة كلفظ الجلالة وما يدل على الصفة فقط كالقدرة اه افاده اليوسى (قوله من الصفات) أى من الالفاظ كالقدرة والارادة (قوله فيقال) للمناسيب فقل بكيفية الامر (قوله قديم مخالف للحوادث) هكذا في النسخ لكن ثمل فيه سقط الأصل قديم باقى مخالف للحوادث (قوله متكلم) لم يثبت على المعنوية بحر باعلى الحق من انه لا حال وان الحال محال (قوله ويعلمون أعدادها) أى بأن يقال يستحيل عليه تعالى ان يكون معدوما حادثا الى آخرها (قوله واعلم ان بعض الاشياخ الخ) كقول هذه القصة ان الشيخ العدوى قولا كان كلاما من الاحوال والاعتبارات غير موجود غير معدوم لكن الفرق بينهما ان الأول لما قيم بالذات بخلاف الثانية فانه لا قيام لها بذات ومع ذلك هي تمتحقة خارج الاذهان فلم يسم له ذلك بعضهم معترضا بأنه يلزم عليه محذور وهي قيام الصفة بنفسها فذلك اختارونه لا تحقق لها الا في الاذهان ورد بعض المحققين بأنه لا يراد الا لو كان الامر الاعتبارى وجوديا او واسطة وليس هو كذلك بل هو ازل من الوسطة فهو في حكم المعدوم فلا يقال فيه انه قائم بنفسه ولا قائم بغيره ولذلك لم يلزم على قول الاشاعرة بحدوث صفات الافعال ان الذات العلية محل الحوادث وقد راجعوا الكسرى فظهر ان الحق مع الشيخ العدوى وقد وقفت على عبارة يسم في الآيات البيئات فوجدتها محصورة بذلك ونصها للمقرر المشهور ان للامر الاعتبارى معنيين أحدهما ثماله تحقق في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار معتبرا انه ليس من جملة الاغيان والثاني ثماله تحقق باعتبار المعبر ولو قطع النظر عن ذلك لم يكن له تحقق وان للخارج أيضا معنيين أحدهما خارج الاعيان والاخر خارج الذهن وهو معنى نفس الامر وظاهر من هذا اعم من الأول وقد صرحوا بان النسبة الجزئية مع كونها من الامور الاعتبارية من الموجودات الخارجية بالمعنى الثاني للخارج انتهت فالتجته ماقاله الشيخ العدوى على أنه يلزم على ما قاله هذا القائل ان اعتبارات لا تحقق لها الا في الذهن ان الكون قادرا مثلا لا تحقق له في الازل وذلك لان التحقيق فيه امر اعتبارى بمعنى قيام القدرة بالذات اذ لا ذهن حينئذ حتى يتحقق فيه ذلك وذلك محذور وقول بعضهم ان ذلك لا يضرب بظاهر كيف هذا مع عدم قيام صفات المعاني بذاته تعالى فليست اقل وليحترز (قوله والاعتبارات) أى القسم الثاني منها وهو الاتزاعى اخذا من باقى كلامه (قوله فقال الخ) سقط الفرق بقوله الا ان الحال الخ (قوله بل له الخ) ماضرب انتقالي (قوله وقيام) أشار بذلك الى ان الكلام في القيام بالذات أى على وجه القيام لا مطلقا (قوله واعترض عليه الخ) محتمل انه يلزم على هذا الفرق محذور وهو قيام الصفة بنفسها وذلك لان الاعتبار صفة وقد قلت انه يتحقق بخارج الاذهان ولا قيام له بالذات وحينئذ الصفة ليست قاعة بموصوف بل بنفسها وقد علمت بحافيه (قوله فالحق الخ) تبع فيه بعضهم موفيه بما قد علمته (قوله اختراعى) نسبة الى الاختراع وهو ان يفرض الشخص شيئا لا اصل له في الخارج (قوله كفرضك الخ) أى متعلق فرضك الخ وهو البطل الذى فرضته والعلم الذى فرضته (قوله انتزاعى) نسبة للانتزاع وهو ان ينتزع بالشخص بشيئه اصله في الخارج (قوله واتصاف زيدا الخ) هذا يؤيد كما تقدم من ان الامر الاعتبارى له تحقق خارج الذهن والتأويل فيه تصكف (قوله الجائز) أى جواز الجائز فهو محلى حذف مضاف وهو الممكن بمعنى وهو ما استوى اليه نسبة كل من الوجود والعدم خيرا كان أو شر أو قوله في حقه أى بالنسبة لذاته في معنى لام النسبة والحق بمعنى الذات (قوله فيجب الخ) مفرع على ما قبله بالنظر لكونه من العقائد الواجب اعتقادها (قوله الخير والشر) قد يعبر عنهما بالخير والقيح قال كثير من أهل السنة للفرق بالاول ما ليس منها عنه فيشمل ما لا واجب الجائز في حقه تعالى فيجب على كل مكلف ان يعتقد ان الله تعالى يجوز في حقه ان يخلق الخير والشر فيجوز ان الله تعالى يخلق

عالم حتى سمع بصير متكلم ويعلمون أعدادها واعلم ان بعض الاشياخ الخ الفرق بين الاحوال والاعتبارات فقال الحال والاعتبار كل منهما غير موجود ولا معدوم بل له تحقق في نفسه الا ان الحال له تعلق وقيام بالذات والاعتبار لا تعلق له بالذات ويقول ان الاعتبار يتحقق في غير الاذهان واعترض عليه بأن لا اعتبار صفة واذا كان لا تعلق له بالذات ويتحقق في غير الاذهان فأن موصوفه والصفة لا يقوم بنفسها بل لا بد لها من موصوف فالحق ان الاعتبارات لا تحقق لها الا في الذهن وهي مقسمان اعتبار اختراعى وهو الذى لا اصل له في الوجود كفرضك الكسرى باختلا والجمال عالم واعتبار انتزاعى وهو الذى له اصل في الخارج كشوت قيام زيد فانه منتزع من قولك زيد قائم والتصاف نويد بالقيام ثابت في الخارج العقيدة الحادية والاربعون

والمتنوب والمباح وبالثاني المنهي عنه فيشمل المحرم والمكروه وخلاف الاولى وقالت المعتزلة المراد بالاول  
 عملا يكون سببا في العقاب وبالثاني ما يكون سببا فيه وعليه فالتحريم يشمل كلا من المباح والمكروه وقال  
 ائمة الحرمين ان المكروه ليس بخير ولا شر (قوله الاسلام) المراد به هنا الايمان اخذا من مقالته  
 بالكفر وقوله والكفر قيل هو عدم الايمان عما من شأنه ان يكون متصفا به وقيل هو العناد بانكار  
 شيء مما علم بحجج الرسول به ضرورة فلا تقابل بينه وبين الايمان على الاول وهو الحق كما قاله السعد من  
 تقابل عدم الملكة وعلى الثاني من تقابل الضدين (قوله ايضا) أي كما يجب اعتقاده ما تقدم (قوله  
 على الامور الخ) لكن لا يجوز الاحتجاج بذلك قبل الوقوع في الذنب ليكون وسيلة له وكذا بعده ان  
 قصد الفرار عما اوجبه ذلك الذنب من حذر أو تعزير والا بان قصد منع التعصية بجاز (قوله خيرا  
 وشرها) قد علمت المراد بكل منهما فان قيل من المعلوم ان ذلك شامل للعاصي ولو كانت بقضاء الله لو يجب  
 الرضا واللازم غير صحيح لان الرضا بالمغصية معصية فكيف يكون واجبا والا في الاولى في الجواب ان يقال ان  
 للعاصي جهتين جهة كونها مهيئا عنها وجهة كونها مفقضية ومقدرة لله تعالى والواجب انما هو الرضا بها  
 من الجهة الثانية واما الرضا بها من الجهة الاولى فهو معصية فتنته (قوله واختلف في معنى القضاء والقدر  
 فقيل الخ) ذكر قولين وبقي اقول آخر منها ما قاله السنوسي في شرح رسالة الخوض ان القضاء ابراز  
 الكائنات على وفق علمه تعالى والقدر تحديد كل شيء بحجته الذي يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضرر  
 الى غير ذلك اولا وعلى هذا القول فالقضاء حادث والقدر قديم بعكس ما قاله الشيخ لان الاول هو تعلق  
 القدرة التنجيزي الحادث والثاني تعلق الارادة التنجيزي القديم ومنها ما يعني ارادة تعالى ومنها  
 لهما بمعنى قدرته تعالى ومنها لهما بمعنى كل منهما ولعل اقتضاه على القولين المذكورين في كل منهما  
 ولذلك اقتصر عليهما الشيخ على الاجتهوري في قوله

الاسلام في زيد  
 والكفر في عمرو والعلم  
 في احدهما والجهل في  
 الآخر وما يجب اعتقاده  
 ايضا على كل مكلف ان  
 الامور خيرا وشرها  
 بقضاء وقدر واختلف  
 في معنى القضاء والقدر  
 فقيل القضاء ارادة الله  
 تعالى وتعلقها بالزلى  
 والقدر ايجاد الله تعالى  
 الاشياء على وفق الارادة  
 فارادة الله تعالى المتعلقة  
 ازالابك تصير عالما او  
 سلطانا قضاء وايجاد العلم  
 فيك بعد وجودك او  
 السلطنة على وفق  
 الارادة قدر وقيل  
 القضاء علم الله الازلي  
 وتعلقه بالمعلوم والقدر  
 ايجاد الله للاشياء على  
 وفق العلم فعلم الله  
 المتعلق ازالابان الشخص  
 يصير عالما بعد وجوده  
 قضاء وايجاد العلم فيه  
 بعد وجوده قدر وعلى  
 كل من القولين بالقضاء  
 قديم لانه صفة من  
 صفاته تعالى اما الارادة  
 او العلم والقدر حادث  
 لانه لايجاد ولايجاد  
 من تعلقات القدرة  
 وتعلقات القدرة حادث  
 والدليل على ان الممكنات  
 جائزة في حقه تعالى

ارادة الله مع التعلق • في ازل قضاءه لحققي  
 والقدر ايجاد الاشياء على وجه معين ارادة علا  
 وبعضهم قد قال معنى الاول • العلم مع تعلق في الازل  
 والقدر ايجاد الامور • على وفاق علمه المذكور به

(قوله وتعلقها الازلي) محل اعتبار التعلق في ذلك وما بعده على سبيل الشرطية او الشرطية ومقتضى  
 قوله هنا ارادة الله الخ وقوله بعد فعمل الله الخ الاول ومقتضى النظم الثاني فليحذر (قوله على وفق  
 الارادة) أي حال كون هذا الاجاد كائنا على حاله موافق لتعلق الارادة أي كما تعلق به (قوله علما أو سلطانا)  
 أي مثلا (قوله فيك بعد وجودك) لو آخره عن قوله والسلطنة ليكون واحدا لها أيضا كقوله على وفق  
 الارادة لكان أولى (قوله ولايجاد) غيبة الظاهر في مقام الاضمار وكذا يقال فيما بعد من كثرة الاظهار فيما بعد انه  
 لو اضمر لما توهم ان الضمير قائم على القدرة وخيئت في كثرة في الاظهار هنا ثنائيتها بعد (قوله والدليل  
 على ان الممكنات جائزة الخ) قد تضمن هذا الدليل دليلين الاول على كون الممكنات ليست بواجبة والثاني  
 على كونها ليست بممتنعة فقد اشار الى الاول بقوله فلو وجب الخ والى الثاني بقوله ولو امتنع الخ وكل منهما  
 يحتمل ان يكون اقترانا من كيان شرطية وخلفية قد كر شرعية الاول بقوله فلو وجب الخ وشرطية الثاني  
 بقوله ولو امتنع الخ وذكر محليتهما بقوله وانقلاب الجائز الخ ويحتمل ان يكون استثنائيا من كيان شرطية  
 واستثنائية لان قوله وانقلاب الجائز الخ في قوة قوله لكن انقلاب الخ الممكنات بمعنى الجائزة كالا يخفى وخيئت  
 فيضير التركيب هكذا واللعل على ان الجائزة جائزة الخ ولا فائدة لذلك عند قوله بعضهم وانت خير بان

الممكنات بمعنى الجائز في ذاتها وقوله جائز الخ مفيد لجوازها بقيد كونها في حق تعالى خلافاً لمن أوجب لبعض  
 الممكنات كالصلاح والاملاح ولكن أحوال بعضها كالمسألة كما يأتي وهذه فائدة أي فائدة (قوله أنه اتفق  
 على جوازها) أي في ذاتها فهي جائزة في ذاتها وإنما الخلاف الذي وقع بالنسبة لصدوره من الله فهي  
 بجائز في ذاتها بالجماع جميع الفرق في غاية الامتحان بعضهم قال بوجوب بعض الممكنات في حق تعالى وبعضهم  
 قال باستحالة بعض الممكنات كذلك فلتأمل (قوله فلو وجب الخ) فهو محط الدليل كما علم بما ذكره  
 (قوله باطل) أي لما يلزم عليه من قلب الحقائق وهو مستحيل (قوله خلافاً للمعتزلة في قولهم الخ)  
 وهذا إنما جاءهم كما قاله المقترح من قول الفلاسفة إن الموجود في العالم هو أقصى الممكن إذ لو كان في الممكن  
 أعلى منه ولم يفعل لكان مخالفاً لما اقتضى به جواز الجواد الحكيم فلو أن النظام الكامل ولا يجوز أعلى منه  
 وقد وقعت المناظرة في هذه المسئلة بين الأشعري والجبائي فقال الأشعري لما نقول في ثلاثة أشخاص  
 مات أحدهم قبل البلوغ والثاني بعد البلوغ والثالث بعد البلوغ مؤمناً فقال الجبائي أما الصغير  
 عن الجنة وأما الكبير الكافر ففي النار وأما الكبير المؤمن ففي الدرجات العلى فقال الأشعري ما بال  
 الصغير قصيرته من درجة الكبير المؤمن فقال الجبائي لأنه لم يعمل قدر عمله فقال الأشعري من حجة  
 على مذهبكم أن يقول يارب كان الأصلح في حق أن تيقني يحتاجني أصل بالعمل الدرجة العليا فقال  
 الجبائي بجوابه أن يقول الله علمت أنك لو بقيت إلى سن التكليف لكفرت فتخلد في النار فالأصلح في  
 حقك مؤثرك صغيراً كما فعلت بك لسلامتك من الخلود في النار فقال الأشعري فإذا يقول الثالث بل وغيره  
 من بقية الكفار يجازي كنت أَرْضَى منك بما في مرتبة من هذا الضمير لو أمّني قبل التكليف فلما يقيني  
 بعده مع عليك مني الكفر بعده فبنت الجبائي فقال الأشعري وقف شجار الشيخ في العقبة ثم قال تعالى  
 أن تزن أحكام ذي الجلال بميزان الاعتزال أفاده في شرح الكبرى (قوله أن يفعل الصلاح) أي  
 والأصلح تحقيقاً كتحقق الإشارة إلى أن المسئلة مشهورة حتى أنه معنى عترو بوجوب الصلاح أو الأصلح كان  
 ذلك تلقياً على المسئلة بقسمة فلاحاجة للعرض للفظين معاً لا يقال كيف يجب الصلاح والأصلح مع  
 أنهم متباينان ثم متى ثبت الوجوب لأحدهما لم يمتنع الآخر لأننا نقول ليس مرادهم أنه إذا كان شيئان  
 أحدهما صلاح والآخر أصلح كانا واجبين حتى يأتي ذلك بل مرادهم أنه إذا كان شيئان أحدهما  
 صلاح والآخر فساد كان الصلاح واجباً دون مقابله وإذا كان شيئان أحدهما صلاح والآخر أصلح  
 كان الأصلح واجباً دون مقابله فتنبه (قوله أن يرزقه) الرزق عند أهل السنة مما ساقه الله إلى الحيوان  
 فانتفع به بالفعل مأكولاً أو غيره وأما إذا لم ينتفع به بالفعل فلا يسمى رزقاً وإن كان معيلاً لا انتفاع به  
 وهذا ظهر من قول بعض الأفاضل أن كل أحد يستوفي رزقه وأنه لا يأكل كل أحد رزق غيره وإنما عند المعتزلة  
 فهو الملوك سواء انتفع به أم لا ورزقانه يقتضي أن ماسق الدواب والعبيد لا يسمى رزقاً وليس كذلك  
 (قوله وهذا) أي قولهم لماذا كبر زور وهو بضم الزاي يطلق على معان كافي القاموس منها المركب  
 وهو المراد هنا فقوله وكذب عطف تفسيراً وأما بفتح الزاي فاعلى المنزلة الكتفين كافي القاموس  
 أيضاً (قوله نخلته الإيمان الخ) مفرغ على قوله أنه لا يجب عليه شيء (قوله وأعطاه العلم) الضمير  
 لله تعالى والمرتضى عنون والتقدير وأعطاه العلم له (قوله من غير وجوب) توضيح لما قبله (قوله  
 وما يرد) بضم الراء من الرد أو بكسرهما من الورد (قوله من الاستقام) جمع سقم كقفل أو سقم كجبل  
 أو سقام كسحاب وهو المرض كافي القاموس فقوله والأمراض عطف تفسير (قوله ولو كان الصلاح  
 واجباً الخ) أشار بمذنبك إلى قياس استثنائي نظمه هكذا لو كان الصلاح واجباً عليه تعالى لما نزل

أما أوجه فائدة فاعلم  
 أي أنه لو كان الصلاح واجباً

فإنه اتفق على جوازها  
 فلو وجب عليه تعالى

فأفعل شيئاً منها لا نقلت  
 الجائز كواجباً ولو امتنع

عليه ففعل شيئاً منها  
 لا نقلت الجائز مستحلاً

فما نقلت الجائز كواجباً  
 أو مستحلاً باطلاً وبهذا

تعلم بأنه تعالى لا يجب  
 عليه شيء خلافاً للمعتزلة

في قولهم إن الله تعالى  
 يجب عليه أن يفعل

بالصلاح بالعبد فيجب  
 عليه تعالى أن يرزقه

وهذا زور عليه تعالى  
 وكذب تزده الله عن

ذلك نخلته الإيمان في  
 زبده مثلاً وأعطاه العلم

من فضله من غير وجوب  
 وما يرد على المعتزلة أن

الأطفال يميزونهم الضرر  
 من الاستقام والأمراض

وهذا أصلح فيه  
 للأطفال ولو كان

الصلاح واجباً عليه  
 تعالى لما نزل الضرر

بالأطفال لأنهم يقولون  
 إن الله لا يترك الواجب

عليه تعالى



الضرر بالأطفال لكن التالي باطل بالشهادة فبطل ما أدى إليه وهو وجوب الصلاح عليه تعالى فثبت نقصه وهو المطلوب فذكر الشرطية بقوله ولو كان الصلاح إلخ وعلى اللازم فيها بقوله لا يهتم بقولون إلخ وحذف الاستثنائية (قوله لأن ترك الواجب إلخ) علة للثني قبله (قوله وأثبتته إلخ) معطوف على قوله نقلته الإيمان إلخ (قوله طاعة) قد فرق شيخ الإسلام بينها وبين كل من القرية والعبادة بأن الطاعة أمثال الأمر والنهي مطلقا والقرية ما تقرب به بشرط معرفة ما تقرب إليه وإن لم يحتج إلى نية والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود وعليه فالطاعة أعمها والعبادة أخصها والقرية أوسطها وتعقب بعضهم بأن ذلك ليس مشتركا في الاصطلاح ولا يلحق به واختار أن الثلاثة متحدة بالذات مختلفة بالأعتبار فالصلاة مثلا من حيث الامتثال والاعتقاد يقال لها طاعة ومن حيث التقرب بها إلى الله تعالى تسمى قرينة ومن حيث الخضوع والتذلل تسمى عبادة نعم قد شاع تخصيص العبادة بالله تعالى فانك تقول طاعة الأمير وأتقرب إليه ولا تقول أنته (قوله معصية) هي خلاف الطاعة ويراد فيها الذنب والخطيئة والسيئة والجريمة (قوله لأنه النافع الضرر) وحينئذ فينبغي للعباد أن يكون اعتمادهم على الله تعالى وحده فلا يرجون ولا يخشون أحدا غير الله تعالى وحكي عن سيدنا موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام أنه عكس ذلك إلى الله تعالى فقال له خذ الحشيشة الغلانية وضعها على سنك فسكن الوجع في الحال ثم بعد مدة مجاز ذلك الوجع فأخذ تلك الحشيشة ووضعها على سنه فزاد الوجع فأضعاف ما كان فاستغاث إلى الله تعالى فقال الهي ألتستأمرتني بهذا ودلتني عليه فقال تعالى يا موسى أنا الشافي وأنا المغانى وأنا النافع قصدي في المرة الأولى فازلت مرضك والآن قصلت الحشيشة وما قصدتني أه فهو الذي يصدر منه النفع والضرر فلا خير ولا شر ولا نفع ولا ضرر إلا وهو منه منسوب إليه سبحانه (قوله يثيب ويعاقب) فيه ثبوت ونشر مرتب (قوله قرينة) أي معادته فالتقرب بمعنوي لا حسبي وقوله خذ لأنه وهو بكسر الخاء ضد التوفيق فهو خلق قدرة المعصية في العبد وقال بعض شراح الرسالة المالكية إن الخذلان مرادف للكفر (قوله بجميع الأمور من أفعال إلخ) لكن لا يجوز نسبة القبيح إليه تعالى فلا يجوز أن يقال أنه تعالى خالق الشر والمعاصي والقذورات والقرينة ونحو ذلك أدبا معه تعالى واختار بعضهم الجواز حيث لا إيهام ومحل المنع إذا كان محلي سبيل التعمين كما تقدم والا فلا منع فيجوز أن يقال أنه تعالى خالق كل شيء وخالق العالم ونحو ذلك أفادة اليوسى (قوله وما عمله العبد) قد يشعر بأن ما في الآية موصولة حيث جعل لها عائدا وتقدم أن الأولى أن تكون مصدرية وقد سبق الكلام على الآية مستوفي (قوله وما يجب اعتقاده إلخ) أي زيادة على الحسين تحقيدة كمنظاره مما يأتي وقوله إن الله تعالى يجوز إلخ أي خلافا للعتزلة كما مئنه عليه وقوله أن يرى أي ذاتا وصفات باتفاق أهل السنة في الذات وعلى قول الجمهور في الصفات وقوله في الآخرة يقتضى أنه لا يجوز أن يرى في الدنيا وهو أحد قولين والتحقيق ثانيهما وهو أنه يجوز أن يرى فيها وقد صحح ابن عباس وغيره وقوعه على صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء وظاهر أن هذا كله في الرؤية التي في اليقظة وقد وقع الخلاف في التي في المنام فقيل بأنها لا تجوز وقيل بجوازها بل بوقوعها وهو مذاهب المعتزلة وحكي عن كثير من السلف والمرمى أن كان توجهه لا يستحيل عليه تعالى فهو هو تعالى والأبواب كان بسورة رجل مثل ليس هو بل هو مثال خلقه المولى تبارك وتعالى ويقال حينئذ إنه رأى ربه في الجملة لحكمة تظهر في تعبير الرؤيا بأن يقال يدل على كذا وقيل هو هو أيضا وكو نهذا الوجه المعطوف باعتبار ذهن الرائي وأما في الحقيقة فليس هو تعالى كذلك وقد قال بعض الصوفية بأنه رأى ربه في منامه على وصفه فقيل له كيف رآته فقال انعكس بصري في بصيرتي فصيرت

لأن ترك الواجب عليه  
نقص وله تعالى منزله  
من النقص بالإجماع  
وأثبتته تعالى للطبع  
فصل منه وعقابه للعاصي  
عدل منه إذ لا تنفقه  
تعالى طاعة ولا تصرف  
معصية لأنه النافع  
الضار وإنما هذه الطاعات  
والمعاصي علامة على  
أن الله تعالى يثيب  
ويعاقب من اتصف  
بهما فمن أراد قرينة وفقه  
لطاعة ومن أراد  
خلاله وبعده خلق فيه  
للمعصية بجميع الأمور  
من أفعال الخير والشر  
بخلق الله تعالى لأنه  
تعالى خلق العبد وما  
عمله العبد لقوله عز  
وجعل الله خلقكم وما  
تعملون وما يجب  
اعتقاده أن الله تعالى  
يجوز أن يرى في  
الآخرة للؤمنين

كلّ بصراً فرأيت من ليس كمثل شيء وقوله للمؤمنين الذي ينبغي أن التقيد بالمؤمنين بلوقوع لا للجواز  
والأفيحوز أن يرى الكافرين أيضاً بلوقوع لهم ثم يحبون ليكون ذلك عليهم خسارة وندامة  
ولهذا شاهد عن الحسن البصري ثم إن المراد بالمؤمنين ما يشمل المؤمنين ففهمه تفليحاً فانهن رآينه تعالى  
على الصحيح وهو مضمون يشمل الملائكة والمؤمنين من الجن ومن الامم السابقة فيقتضي أنهم يرونه تعالى  
وهو كذلك على الصحيح كما يؤخذ مما نقله اليمس عن السيوطي (قوله لان الله تعالى علق الخ) فيه  
أنه قد دلّ ذلك على جوازه في الدنيا والمستدلّ بخليه جوازه في الاخرى الا ان يقال بعدم الفرق وقد  
أشار بذلك الى قياس اقترافه نظمه هكذا يؤيدته تعالى معلقة على جاز وكل ما كان كذلك فهو جائز  
ينبغي رؤيته تعالى بجائز وقدمت المعزلة الصغرى فالتين ان المراد فان استقر مكانه حال تحركه وهذا ليس  
بجائز بل محال والمعلق على المحال محال ولا يخفى أن هذا يقول باطل اذ لا دليل عليه ولا داعي يدعوا اليه فليتأمل  
(قوله لكن رؤيته تعالى بلا كيف) استدراك على قوله ان الله تعالى يجوز الخ لانه قيد يتوهم منه التاصر  
بأن رؤيته تعالى بكيف كافي رؤية بمعنى بله وأعرضت أن المرئي بحاسة البصر لابد أن يكون له كيفية  
من الكيفيات فكيف يقول لكن رؤيته تعالى وأجيب بان النبي إنما هو الكيف المعبر في رؤية الاجسام  
كما أشار لذلك الشيخ بالعرف فرؤيته تعالى بكيف يليق به لا بالكيف المهود في رؤية بعضنا بعضاً  
وقد نسكت الزعشري على أهل السنة في ذلك حيث قال  
بطلعة سموا محوهم سنة • وجاعة حرمهم مؤكفة  
قد شتوه غلظه فتخوفوا • شنع الوري فستروا بالبلكفة  
ورد عليه بعضهم بقصيدة طويلة يقول فيها  
سئت بجهل أمة أحد • وذوي البصائر بالخير المؤكفة  
ورميتهم عن رغبة سؤلها • رمى الوليد غداً يمزق مخحفه  
أرى العليم آتى بجهل عمالي • وأنت شيوئك ما توا عن معرفة  
نطق الكتاب بآل الهوى • فهو الهوى بك في الهاوي المتلفه  
ورد عليه بعضهم أيضاً بقوله  
هل نحن من أهل الهوى أو أئتم • ونحن الذي يتأخّر مؤكفة  
اعكس نصيب فالوصف فيكم ظاهر • كالشمس فارجع عن مقال الزخرفة  
يكفيك في ردى عليك كأننا • نحتج بالآيات لا بالسفسفة  
وبني رؤيته فانت حترتها • ان لم تقبل بكلام أهل المعرفة  
فزاء في الاخرى بلا كيفية • هو كذلك من غير از تمام للصفه  
(قوله فلا يرى تعالى في جهة الخ) فلا يرى فوقاً ولا يميناً ولا أماً ولا نحوها من سائر الجهات ولا يفيض  
ولا نحو من سائر الالوان ولا يرى تعالى جسماً في حار العبد في العظمة والجلال حتى لا يعرف اسم نفسه ولا  
يشعر بمن حوله من الخلائق فان العقل يميز هنالك عن الفهم ويتلاشى الشكل في جنب عظمته تعالى (قوله  
ورني الرؤية الخ) مما استدلوا به قوله تعالى لا تدركه الابصار وأجاب أهل السنة عنه بوجودها من الاذراك  
رؤية على وجه خاص بأن تكون على وجه الاحاطة بالمرئي لا مطلق الرؤية حتى يستدل بنفيه على نفيها  
ومنها لم يحول على الدنيا (قوله وهي من عقائد هم الخ) الضمير للعقيدة المفهومة بما ذكره وقوله الزائفة أي  
المائلة عن الحق فقولها الباطلة كالتفسير (قوله قولهم ان العبد الخ) ومثل العبد غيره من سائر الحيوانات

لان الله تعالى علق  
الرؤية على استقرار  
الجبل في قوله تعالى  
فان استقر مكانه  
فصوف تراني واستقر  
الجبل جاز فيكون  
المعلق عليه من الرؤية  
جائز لان المعلق على  
الجائز جائز لكن  
رؤيته تعالى بلا  
كيفية ليست كروية  
بعضنا بعضاً فلا يرى  
تعالى في جهة ولا يكون  
ولا يرى تعالى ما جسا  
تراه الله وتعالى عن  
ذلك علواً كبيراً  
ولن الرؤية لله تعالى  
المعزلة فبفتح الله تعالى  
وهي من عقائد هم الزائفة  
الباطلة ومن عقائد هم  
الفاضة أيضاً قولهم ان  
العبد يخلق أفعال نفسه  
ولا جل قولهم هذا

المراد من رؤية المؤمنين

يَسْمُونَ بِالْقَدَرِ  
لَا يَهْدِيهِمْ سُبُلُ الْقَدَرِ  
الْعَبْدُ بِمَا كَسَبَتْ  
الطَائِفَةُ الْقَاتِلُونَ بِأَن  
الْعَبْدُ مَجْبُورٌ عَلَى  
الْأَفْعَالِ الَّتِي يَفْعَلُهَا  
بِالْجَبْرِ نَسْبَةً إِلَى قَوْلِهِمْ  
بِحُجْرَةِ الْعَبْدِ وَقَهْرِهِ وَهِيَ  
عَقِيدَةُ زَائِنَةَ أَيْضًا  
(وَالْحَقُّ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَخْلُقُ  
أَفْعَالًا نَفْسَهُ وَلَيْسَ  
مَجْبُورًا بِأَنَّهُ لَا يَخْلُقُ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى  
يَخْلُقُ الْأَفْعَالُ الْمَادَّةَ  
مِنَ الْعَبْدِ مَعَكُمْ كَوْنِ الْعَبْدِ  
لَهُ اخْتِيَارٌ فِيهَا قَالَ السَّعْدُ  
فِي شَرْحِ الْعُقَايِدِ وَهَذَا  
الْاِخْتِيَارُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْبَرَّ  
عَنْهُ بِعِبَارَةِ بَلِّغِ الشَّخْصَ  
يَجْدُ بَيْنَ حَرَكَةِ يَدٍ إِذَا  
حَرَكَهَا وَبَيْنَ مَا إِذَا  
حَرَكَهَا هَوَاءٌ قَهْرٌ عَنْهُ  
قَوْلُهُ وَمَنْ الْجَائِزُ عَلَيْهِ  
تَعَالَى أَرْسَالَ جَمِيعِ الرِّسَالِ  
فَارْسَالُهُ تَعَالَى لَهُمْ عَلَيْهِمُ  
بِأَفْضَلِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ  
بِفَضْلِهِ لَا بِطَرِيقِ  
الْوَجُوبِ لِأَنَّهُ تَعَالَى  
لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَمَا مَرَّ  
وَمَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ  
لِأَنَّهُ أَفْضَلُ الْخُلُقَاتِ عَلَى  
الْإِطْلَاقِ نَبِيْنَا صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الانفصال كان بعض الأدلة لا يجري إلا فيه خصوصاً بالذکر وهذا صريح الخيال بأن المراد به هنا كل مخلوق  
عاقلاً كان أو غيره وقد وقع النزاع فيما يصدر من النائم من الفعل فقليل بخلق الله تعالى كفعل المضطر  
وقيل بخلق النائم كفعل المختار وتوقف بعضهم وقوله بخلق الخ لکن المتقدمون منهم لا يسمون  
العبد خالقاً لأفعاله وإنما يسمونه موجداً لقرب عهدهم بالسلف المجيعين على أنه لا خالق إلا الله تعالى ثم  
لماطال الزمن تجاسر متأخروهم على خرق الإجماع وقالوا إن العبد خالق لأفعاله وقوله أفعال نفسه  
أي الاختيارية بخلاف الاضطرارية فإنها لمخلوقة لله اتفاقاً كما مر غير مرة (قوله يسمون بالقدرية)  
وهناك فِرقة أخرى تسمى القدرية أيضاً لخوضهم في القدر بمعنى سبق العلم بالاشياء حتى نفوه وزكوا  
أن الامر أنف أي مستأنف لله علمه عند وقوعه لعدم سبق العلم به وقوله لأنهم يقولون الخ علة للعلية  
فكانه مقال وإنما كان قولهم بذلك محلة لتسميتهم بالقدرية لأنهم يقولون الخ وفيه أنه حيث كانت  
العلة مآذ كمر فالمراسب القدرية بضم القاف وسكون الدال نسبة للقدرية كما أشار إليه السعد قال  
اليومى ويمكن أن يتسامح في إطلاق القدر على القدرة فيصح ذلك ويكون نسبة للقدر المراد منه  
القدرة (قوله كما سميت الطائفة الخ) وتسمى أيضاً بالجهنمية نسبة إلى مقدمتهم جهنم بن صفوان وقوله  
القاتلون بجان العبد الخ فهو عندهم كشيء متعلق في الهواء (قوله بالجزرية) بسكون الباء وتفتح  
للمشاكل القدرية (قوله نسبة إلى قولهم الخ) لو قال نسبة للخير لقولهم بحجر العبد لكان أولى (قوله  
وقهره) تفسير (قوله رمى) أي هذه العقيدة (قوله والحق إن العبد الخ) تحصل من كلامه أن المذهب  
ثلاثة كما حرره السنوسى مظاهران مذهب أهل السنة ليس بالإخبار المنخفض ولا بالفهر المنخفض بل أمرين  
الامرین يخرج من بين فرقتهم كبنائنا خالصاً متافئاً للشاردين وقد حكى أنه قيل للحسن البصرى رضى الله  
عنه أأحتر الله عباداً فقال الله أعذل من ذلك فقيل أفروض اليهم فقال هو أعز من ذلك ثم قال لو أجبرهم  
لما عذبهم ولو فوض اليهم لمكانهم كان للامر معنى ولكنهم لا يفترون بين المتزلات ولا يفترون في حيز لا تعلمونه (قوله  
لا يمكن أن يعبر عنه بعبارة) أي واضحة والأفقد غير واضحة بعبارة لكتها لا تخلو عن خفاء أشهرها أنه  
تعلق قدرته بالمقدور لا على وجه التأثير فيه (قوله بل الشخص يحد الخ) يعني بأن هذا علامة واضحة عليه  
وقوله وبين ما إذا حر كها الخ كان الأنسب بمربين حركتها إذا حر كها الخ والأليان بين الثانية لئلا كيد  
(قوله ومن الجائر عليه الخ) أي عند أهل السنة وخالف المعتزلة فأرجحوه عليه تعالى لأنه هو الأصلح فقد  
نبه على ما قالوه من وجوب الصلاح والأصلح عليه تعالى وخالف أيضاً البراهمة فقالوا بما استحالت كذا نقله  
السنوسى عنهم لكن مخرج كلام السعد أنهم لا يقولون بذلك بل للمقاتل به غيرهم وعبرته عن شرح  
المقاصد المنسكرون للنسبة منهم من قال باستحالتها ولا اعتداد بهم ومنهم من قال بعدم الاحتياج إليها  
كالبراهمة (قوله أرسال جميع الرسل) (تنبيه) قد اشتهر أن بين الرسول والنبي عموم إطلاق لأنه يعتبر  
في الأول الامر بالتبليغ دون الثاني وقيل إن بينهما عموم ما من وجه لأنه كما يعتبر في الأول مآذ كمر يعتبر في  
الثاني أن يختص ببعض الاحكام فيجتمعان ان اختص بأحكام وأمر بتبليغ أحكام وينفرد الأول ان أمر  
بتبليغ الكل وينفرد الثاني ان لم يؤمر بتبليغ شيء وقيل إن بينهما الترادف لاعتبار الامر بالتبليغ فيهما  
وعلى هذا المخرج لم يؤمر بالتبليغ لا يسمى باسم منهما (قوله أن أفضل المخلوقات الخ) أورد عليه قوله صلى الله  
عليه وسلم لا تفضلوني على يونس بن متى وقوله عليه الصلاة والسلام لا تفضلوا بين الانبياء ونحو ذلك من  
الاحاديث وأجيب بأن المراد النهى عن التفضيل المؤدى إلى اعتقاد منقصة في المفضل عليه وبأن ذلك  
كان قبل اعلامه صلى الله عليه وسلم بما في الواقع وبغير ذلك فليست هذه التفضيل بسبب الخزايا





والسلام بعد نزوله بحكم  
بشرع نبينا قفيل يأخذ  
من القرآن والسنة وقيل  
يذهب الى القبر الشريف  
فشمته منه صلى الله  
عليه وسلم • واعلم انه  
ينسخ بعض شرع نبينا  
بعضه الآخر كأنسخ  
عوجوب كون عدة المرأة  
لثوب عنها زوجها سنة  
بوجوب كونها باربعة  
اشهر وعشر ولا تغض  
في ذلك • ويجب أيضا  
على كل مكلف من ذكر  
وأني أن يعرف الرسل  
للكورة في القرآن  
تفصيلا ويصدق بهم  
تفصيلا وأما غيرهم  
فليجب الايمان بهم  
اجالا لكن نقل السعد  
في شرح المقاصد انه يمكن  
الاجل لكنه لم يتبع  
ونظمها بعضهم فقال  
• نعم على كل ذي  
التكليف معرفة  
بأنبياء على التفصيل  
قد علموا  
في تلك حجتنا منهم ثمانية  
من بعد عشر وبقى  
سبعة هم  
• ادريس • هود • شعيب  
صالح • زكدا •  
• ذوالكفل آدم بالختار  
قد ختموا  
انتهى • وما يجب  
اعتقاده أن أصحابه صلى

شرع غيره • فانه نسخ قطعاً (قوله وعيسى الخ) جواب عما قيل كيف تقولون بأن شرعه لا ينسخ  
الخ مع أن عيسى لم ينزل فيحكم بين الناس وحصل الجواب أنه لا منافاة الا لو كان يحكم بشرعه هو وليس  
يكفي بل يحكم بشرع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم • فان قلت يحكى بعد نزوله لا يقبل الجزئية من الكفار  
مع أن نبينا قبلها منهم ومقتضى ذلك أن عيسى يحكم بشرعه لا بشرع نبينا قلت قد غلبت نبينا صلى الله عليه وسلم  
وسلم قبله لنزول عيسى فذلك الحكم من شرعه كما هو ظاهر (قوله قفيل يأخذ الخ) يعلم منه أنه لا يقدر  
أحداً من المجتهدين بقوله فيعلم منه صلى الله عليه وسلم علمه صلى الله عليه وسلم في قبره كبقية  
الأنبياء لحديث الأنبياء أحياء في قبورهم (قوله واعلم أنه ينسخ الخ) أي سواء كان النسخ والمنسوخ من  
القرآن أو من السنة أو النسخ من القرآن والمنسوخ من السنة أو بالعكس وإذا كان المنسوخ من  
القرآن فقد يكون منسوخ التلاوة والحكم معا وقد يكون منسوخ التلاوة فقط أو الحكم كذلك لا يقال  
كيف يقع النسخ في القرآن مع قوله تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه • لا يقال لا منافاة  
لان الضمير محال للقرآن باعتبار مجموعيه وهو لا ينسخ قطعاً (قوله كأنسخ الخ) لا يقال بشرط النسخ  
أن يكون متأخراً عن المنسوخ وما هنا ليس كذلك لان الآية الدالة على النسخ هي قوله تعالى والذين  
يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن الآية متقدمة عن الآية الدالة على المنسوخ وهي قوله تعالى  
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وحية الآية لا يقال هي وإن كانت متقدمة في التلاوة متأخرة في  
النزول كما قاله الخطيب في تفسيره (قوله أن يعرف الخ) قال الشيخ المولى يكنى في الايمان بكل  
منهم أن يكون بحيث لو سئل عن رسالته لا عترف بها فلا يجب أن يسردهم عن حفظه وقوله الرسل  
الذكورة في القرآن الخ إنما اختصوا بذلك لانهم على التفصيل صاروا معلمين من الذين بالضرورة  
(قوله ويصدق بهم) امتداد كقولك بعد المعرفة لانه لا يلزم منها التصديق كما تقدم (قوله وأما غيرهم فيجب  
الخ) أي بأن يصدق بأن الله أنبياء غير هؤلاء (قوله أنه يكفي الاجال) أي حتى في الرسل المذكورة  
في القرآن كما لا يخفى (قوله حتم) أي حتم رفق لمعرفة أي وتصديق وقوله على التفصيل متعلق بمعرفة  
وقوله قد علموا أي اشتهروا وقوله منهم أي من الانبياء المذكورين وقوله ثمانية من بعد عشر وهم  
ابراهيم واسحق ويعقوب ونوح وداود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهرون وزكريا ويحيى وعيسى  
والياسين واسماعيل واليسع ويونس ولوط وقوله تسعة بتقديم السنين المهمة وقوله هود فحلى حذف العاطف  
وكذا ما بعده وقوله انتهى أي النظم (قوله أن أصحابه صلى الله عليه وسلم الخ) الاصل في هذا الترتيب قوله  
صلى الله عليه وسلم خير القرون عقرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (قوله أفضل القرون) أي المتقدمة  
والمتأخرة والقرون جمع قرن وهو أهل زمن وأحد اشتر كوا في امر من الامور المقصودة وقيل هو قدر متوسط  
من الزمن وقيل بحسب افعوام وقيل عشرون عاماً وهكذا كل عقد الى ثمانين وقيل جواز ثمانية  
وعشرون وقيل بكل من العشرة والمائة والعشرين • وبما بينهما يسمى بقرون أو للناسب هنا الاول (قوله  
ثم التابعون لهم ثم اتباع التابعين) وهل من بعد هؤلاء متفاوتون أيضاً بالسبقية قرناً بعد قرن أو لا  
قولان والمرجح الاول فكل قرن أفضل من بعده كما يدل له حديث ما من يوم الا والذي بعده • ثم من  
وأما يسرغ بخياركم (قوله وأفضل الصحابة أبو بكر الخ) هذا ما عليه أهل السنة وذممت الخطائية الى  
تفضيل عمر رضي الله عنه والرازي يذهب الى تفضيل العباس رضي الله عنه والشيعة الى تفضيل علي كرم الله وجهه  
ويشهد بذلك أهل السنة حديث ابن عمر كنا يقولون رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسمع خير هذه الأمة بعد  
نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي فلم يبقنا وقد قال السعد على هذا جئنا الشكف والخلف بخاتمة • بكر

صحبة أبي بكر كقرئ نص القرآن عليها في قوله تعالى اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا بخلاف غيره  
 افاده بعض من كتب على الجزائرية (قوله فعلى) ظاهرة باننا نقف بعد هؤلاء ولا نتعرض لتفصيل بعض  
 غيرهم على بعض وهي احدى طريقتين والثانية وهي المرجحة ان بقية العشرة المبشرين بالجنة بعد علي  
 سواء في الفضيلة وهم طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص  
 وسعيد بن زيد وأبو عبيدة بن الجراح ويقيم بقية أهل غزوة بدر ثم بقية أهل غزوة أحد ثم بقية أهل  
 بيعة الرضوان اه افاده البعض المذكور (قوله لكن قال الملقمي الخ) انظر كالم يحسن سيدتنا فاطمة  
 وسيدنا ابراهيم بالذكر مع ان بقية اولاده كذلك كما يقتضيه عموم كلام سيدنا مالك (قوله حتى من الخلفاء  
 الاربعة) لاحاجة اليه بعد قوله على الاطلاق والخلفاء هم الذين تولوا الخلافة عنه صلى الله عليه وسلم في  
 مصالح المسلمين وقد عين صلى الله عليه وسلم كذا بقوله الخلافة بعدى ثلاثون أي سنة ثم تصير ملكاً عضواً  
 أي لانهم يضررون بالبيعة حتى كأنهم يقضون عضاً فتولاهما أبو بكر رضي الله عنه سنتين وثلاثة أشهر  
 وعشرة أيام وتولاهما بعد عمر رضي الله عنه عشر سنين وستة أشهر وثمانية أيام وتولاهما بعد عثمان رضي  
 الله عنه احدى عشرة سنة وأحد عشر شهراً وتسعة أيام وتولاهما بعد علي رضي الله عنه وكرم وجهه أربع  
 سنين وتسعة أشهر وسبعة أيام فالجموع تسع وعشرون سنة وستة أشهر وأربعة أيام فلم تكمل المدة التي  
 عينها النبي صلى الله عليه وسلم الا بأيام الحسن بن علي رضي الله عنهما كذا حرة السبوطي (قوله وكان  
 سيدنا مالك يقول) غرضه بنقل ذلك تقوية لكلام الملقمي لكن قد علمت ان كلام سيدنا مالك ليس  
 عاماً بسيدتنا فاطمة وسيدنا ابراهيم ككلام الملقمي بل هو عام لجميع اولاده صلى الله عليه وسلم (قوله  
 على بضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم) البضعة بكسر الباء وفتحها القطعة من اللحم والجمع بضع  
 كسدر و بضاع كصحاب وبعات كسجدات (قوله وهذا هو الذي يجب الخ) يعني انه اختار ذلك وهو  
 كذلك (قوله ولد في مكة) عبارة بعضهم بعت بمكة (قوله ويجب على الآباء الخ) كذا في متن القباب  
 ومثله لابن السمعاني وقال الرملي في شرح القباب ينبغي ان يكون ذلك على وجه الاكتمال لا الوجوب  
 اه لكن وافق ابن حجر على الوجوب الا انه ناقش في الاختصار على ذلك واختار انه لا بد ان يعلم من  
 أوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة بما يميزه عن غيره ولو بوجه فيجب ان يعلم انه محمد الذي من  
 قر يش واسم أبيه كذا واسم أمه كذا وبعث بكذا النبي الله ورسوله الى الخلق كافة اه (قوله قال الأجهوري  
 ويجب الخ) ونقص عبارة في شرح ألفية السيرة ورايت في شرح عقيدة ابن الحاجب للسبكي عن القراني  
 ما يفيد ان معرفة نسبه صلى الله عليه وسلم الى عدنان واجبة ونحوه مستفاد من شرح عقيدة ابن الحاجب  
 أيضاً لان زكريا بل يستفاد منه ان معرفة نسبه من جهة أمه واجبة أيضاً الى كلاب اذما بعده يشترك فيه  
 نسب أبيه وأمه انتهت ثم نقل عبارة الاول وهي صريحة في انه يجب معرفة جميع الأحوال المتعلقة به صلى الله  
 عليه وسلم ونقصها وقد ذكر القراني في ذخيرته وأشار اليه في شرح الاربعين ان جميع الأحوال المتعلقة به صلى  
 الله عليه وسلم ترجع الى العقائد لا الى العمل فيجب البحث عنها التحصيل كمال المعتقد بذلك انتهت (قوله  
 من جهة أبيه) أي الى عدنان فقط كما علم مما مر وأما من بعده فلا يجب معرفته بل يجوز فقط كإذهب اليه  
 ابن اسحق وابن جرير وغيرهما كرهه الامام مالك رضي الله عنه افاده الأجهوري في الشرح المذكور وقوله  
 من جهة أمه أي الى كلاب فقط كما علم أيضاً لا يقال بالنسب لا يكون الا لآباء لا نقول للمرأه هنا معناه القوي  
 وهو يشمل ما ذكره (قوله ان يعرف ساداته) أي عدة وترتيبها (قوله سادات الأمة) من معاني  
 الأمة الجماعة الذين أرسل اليهم رسول وهو المراد هنا ومنها الرجل الجامع للخير ومنها الامام ومنها غير

فعلى على هذا الترتيب  
 لكن قال الملقمي  
 سيدتنا فاطمة وأخوها  
 سيدنا ابراهيم أفضل  
 من الصحابة على  
 الاطلاق حتى من الخلفاء  
 الاربعة وكان سيدنا  
 مالك يقول لأفضل على  
 بضعة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أحد وهذا  
 هو الذي يجب اعتقاده  
 وتلقى الله عليه ان شاء  
 الله تعالى وما يجب  
 اعتقاده أيضاً انه صلى  
 الله عليه وسلم ولد في مكة  
 وتوفي في المدينة ويجب  
 على الآباء ان يعلموا  
 بأولادهم ذلك قال  
 الأجهوري ويجب  
 على الشخص ان يعرف  
 نسبه صلى الله عليه وسلم  
 من جهة أبيه ومن جهة  
 أمه وسأقي ان شاء الله  
 تعالى ذكر ذلك في  
 الخاتمة وينبغي ان  
 يعرف كل شخص عدة  
 أولاده صلى الله عليه وسلم  
 وترتيبهم في الولادة لانه  
 ينبغي للشخص ان  
 يعرف ساداته وهم  
 سادات الأمة

ذلك (قوله لكن لم يصرحوا الخ) أي بل صرحوا بأنه ينبغي فقط وهو محتمل لأن يكون على سبيل  
الوجوب أو على سبيل التنبؤ (قوله لكن قياس نظائره الوجوب) أي لكن القياس على نظائره كنسبة  
صلى الله عليه وسلم (قوله أولاده صلى الله عليه وسلم الخ) ميان لعديتهم وقوله وترتيبهم الخ بيان لترتيبهم  
(قوله على الصحيح) وهو قول أكثر أهل النسب وقال الدارقطني هو لا ثبت ومقابله أقوال منها منهم  
ثمانية أربع أناث ومن الثلاثي ذكر من ذكر وأر بعده كوز القاسم وإبراهيم والظاهر والطيب ومنها منهم تسعة  
بزيادة عبد الله على تلك الثمانية ومنها منهم أحد عشر بزيادة الطيب ولدمع الطيب في بطن والظاهر  
ولد مع الطاهر في بطن ومنها منهم اثنا عشر بزيادة ولي يقال له عبد مناف ولد قبل المنث (قوله وترتيبهم في  
الولادة الخ) روى الشيخ إلى ذلك بقوله

قبول زكاريّاك فوزي الاعبؤ • ترتب أولاد النبي الطاهر  
الأولهم وأزلهم ثم رقية • وقد كملوا سبعة بقول محمّد بن

فالقاسم لسيدنا القاسم والراي لسيدتنا رقية والقاسم لسيدتنا فاطمة والحمة الأولى  
لسيدتنا أم كلثوم والعين لسيدنا عبد الله والحمة الأخيرة لسيدنا إبراهيم لكن لا يعلم كونه الممزة الأولى  
لسيدتنا أم كلثوم والأخيرة لسيدنا إبراهيم من جزمه النظم إذ محتمل العكس فلا بد من قرينة على ذلك  
(قوله فهو أول أولاده) لا حاجة إليه لعل من قوله وترتيبهم الخ وكونه أول أولاده كني به فكان صلى الله  
عليه وسلم مشتهراً بأبي القاسم وقد نصوا على أنه يحرم على غيره صلى الله عليه وسلم التكني بذلك سواء بمدة  
حياته عليه الصلاة والسلام وبعدها على الصحيح وقد عاش سيدنا القاسم سنتين كذا قيل وقال محمد  
سبع ليال وخطاه بعضهم وقال المصواب أنه عاش سبعة عشر شهراً (قوله ثم زينب) فهي بعد القاسم في  
الولادة وقيل ولدت قبله أدركت الأسلام وهاجرت كهي أكبر بناته صلى الله عليه وسلم على الأصح كما سياتي  
(قوله ثم رقية) كانت ثلاث جمال وذكر بعضهم أنها أكبر بناته صلى الله عليه وسلم وصححه الخزرجي  
والأصح الذي عليه الأمر أكثر ما روي من أن زينب أكبر من رقية وماتت والنبي صلى الله عليه وسلم بمكة ولم يغز  
بها قال الحارثي دفن البنات من المكرمات كما أخرجه الدوالي عن ابن عباس (قوله ثم فاطمة) روي  
مرفوعاً أنها سميت فاطمة لأن الله تعالى قد فطمها وذرّيتها عن النار يوم القيامة وروي مرفوعاً أيضاً لأن  
الله فطمها وحجتها عن النار وتسمى البتول من البتّل وهو القطع لا تقطاعها عن الدنيا إلى الله تعالى وقيل  
لأنها تقطاعها عن نسائها ما بها حسياً ودمياً وكانت أحب أهل صلى الله عليه وسلم إليه وكان إذا أراد سفرًا يكون  
آخر عهده بها وإذا أقدم أول ما يدخل عليها وروي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال فاطمة بضعة مني  
فمن أغضبها أغضبني ولم يكن له صلى الله عليه وسلم عقب إلا منها فانتشر نسبه منها من جهة السنين الحسن  
والحسين رضي الله عنهما (قوله ثم أم كلثوم) إنما تعرف بهذه الكنية فلا يعرف لها اسم وماتت سنة  
تسع من الهجرة وفي البخاري مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على القبر وغيناة تذرّ فان وقال هل نعيم  
من أحلم جماعة الليلة فقال أبو طلحة أنا فقال أنزل فذكرها فنزل وقد روي نحو ذلك في رقية وهو وهم لما تقدم  
من أنها ماتت وهو صلى الله عليه وسلم بمكة (قوله ثم عبد الله) قد علمت أن الأصح أنه هو الطيب والظاهر  
فقوله وهو الملقب الخ جري على الأصح (قوله لاسما شخصين الخ) أي كما قيل (قوله وكلهم) أي الستة  
الذكر كونه من سيدة خديجة بنتي أول امرأة تزوج بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتزوج غيرها  
حتى ماتت اختلف أهل هي أفضل وأعاشة سبل ذوا أميها أفضل فقال عائشة أقرأها النبي السلام من  
جبريل وخديجة أقرأها جبريل من ربه السلام على لسان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهي الأفضل قيل له

لكن لم يصرحوا فيما  
رأيت بوجوب ذلك  
أو نفيه لكن قياس  
نظائره الوجوب •  
وأولاده صلى الله عليه  
وسلم سبعة ثلاث ذكور  
وأربع أناث على الصحيح  
وترتيبهم في الولادة  
القاسم وهو أول أولاده  
صلى الله عليه وسلم ثم  
زينب ثم رقية ثم فاطمة  
ثم أم كلثوم ثم عبد الله  
وهو الملقب بالطيب  
وبالظاهر فهما لقبان  
لعبد الله لاسما شخصين  
مغايرين له وكلهم من  
سيدة خديجة والسابع

تتبعه ترويض كنهه

فَضْلِي النَّسَائِبْتُ عِمْرَانَ فَطَلَمَهُ خَدِيجَةُ ثُمَّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ  
وَقَدْ اخْتَلَفَتْ فِي عِدَّةِ أَزْوَاجِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّفَقُّ عَلَيْهِ مِنْهُنَّ أَحَدَى عَشْرَةَ مَاتَ مِنْهُنَّ فِي حَيَاتِهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اثْنَانِ خَدِيجَةُ وَزَيْنَبُ أُمُّ الْمُسَاكِينِ وَتَوَفَّى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تِسْعٍ وَهْنِ عَائِشَةَ  
وَمَيْمُونَةَ وَزَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ وَحَفْصَةَ وَجُوزَيْرَةَ وَصَفِيَّةَ وَرُمْلَةَ وَهْنَدَ وَسَوْدَةَ وَقَدَرُ مِنَ الشَّيْخِ إِلَيْهِنَّ يَقُولُ

عشقت طليحاً زاد حسناً جماله • صفاراً هندية سلك للفنك •  
 أخذت من أول الكلام تستعد • لا نساء توفى عنهم المصطفى المحسن

والمختلف فيه منهن اثنا عشرة فاذا وصلت الى تلك كانت الحلة ثلاثا وعشرين (قوله سيدنا ابراهيم) روى  
 كافي البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال ليلية ولادية ولدني غلام سميته باسم ابي ابراهيم الحديث ومنه  
 يؤخذ مشروعية التسمية من حين الولادة واما حديث الامم بتسمية المولود يوم السابع فمطلق ومثله  
 فيها لا يخرج عنه لانها لا تكون الا فيه بل هي مشروعة من حين الولادة اليه وعاش سبعين يوما وقيل  
 ستة عشر شهرا وعناية ايام وقيل سنة وعشرة اشهر وستة ايام وقد انكسفت الشمس يوم موته فقال

الناس إنما كيف لموت إبراهيم فقال صلى الله عليه وسلم إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد رواده الشيخان وقدرى لو عاش إبراهيم لكان نبيا لكن قال النووي لله باطل وجسارة على الكلام في المغيبات وعجرفة وحجوم على عظم وقد تعقبه في ذلك ابن حجر بانه عجيب مع ورود ما ذكر عن ثلاثة صحابة قالوا كانه لم يظهر له فقال في انكاره كما قال وكيف ينظن بالصحابي الهجوم على مثل هذا بالظن وقد اشتهر الجواب عنه بأن القضية الشرعية لا تمضي الوقوع أفاد في المواهب (قوله من مارية القبطية) كانت ميرة صلى الله عليه وسلم أهله الموقر قيس القبطي وأهدى معها اختا سيرين

موصيا يقال له مابور وألف مثقال من ذهب وعشرين ثوباً بالينار بقله شهباء وهي كدكول وجلراً أشهب  
 وهو عصفور ويقال له يعفور وعشلاً من غسل ثوبها فأعجب غسل النبي صلى الله عليه وسلم ودعاني غسل ثوبها  
 بالبركة وكانت شراريه صلى الله عليه وسلم أربعة كما أفاده في المواهب وقد نظم بعضهم بأولاده صلى الله  
 عليه وسلم على ترتيبهم في الولادة في بيتين وذيلهما بيت ذكر فيه أن كلهم من سيدتنا خديجة الأميدنا  
 إبراهيم بن مارية القبطية فقال

وَأُولَٰئِكَ قَاتِمٌ فَرِيضٌ • رَقِيقَةُ ذَاتُ الْجَمَالِ الْيَاسْمِينَةُ  
قَاتِمٌ كَلْبُومٌ فَقَاتِمٌ فَعَبْدُ اللَّهِ إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ الظَّالِمُ  
وَكُلْتُهُمْ خَدِيجَةُ الْإِبْرَاهِيمِ • خَفَاةً مَارِيَةً كُنْ عَالِمَةٌ

وهو مخالف لما جرى عليه الشيخ من تقديم فاطمة على أم كلثوم فليحذر (قوله هذا) أي أفهم لهذا (قوله الصدق للرسول) أي مطابقة خبرهم للواقع هكذا هو معنى الصدق وأما معنى الحق فهو مطابقة الواقع للخبر فالمطابقة وإن كانت مفاعلة من الجانبين إلا أنها تستند في تفسير الصدق للخبر وفي تفسير الحق للواقع كذا  
اشتهر واختار بعض المحققين أنهما شئ واحد وهو مطابقة الخبر للواقع وذلك لأن الواقع أمر ثابت فلا نسب  
عنه يقاس عليه غيره لا العكس بأن يلاحظ مطابقة غيره له لا مطابقة لغيره وإن كانت المفاعلة من الجانبين  
الآخرى كما يقال حالس الوزير بالسلطان ولا يقال جالس السلطان الوزير وهذا والذي في كلام السعدي على  
العقائد تفسير الحق بالحكم المطابق وأما المطابقة فجعلها تفسير الحقيقة فليراجع \* وأعلم أن جميع ما قيل في

۵) تیمار استیروئید

تم تفرغ روضه c من قدح الله

سَيِّدَنَا اِبْرَاهِيْمَ مِنْ  
مَارِيَةِ الْقَبْطِيَّةِ هَٰذَا  
وَلَنَرْجِعْ اِلَى عَامِ الْمَقَامِ  
(الثَّانِيَةِ وَالْاَوَّلِ بَعْدَ)  
الْصَّدَقِ لِلرُّسُلِ عَلَيْهِمُ  
السَّلَامَةُ وَالسَّلَامُ

اولاد النبي



في جميع اقوالهم  
 (الثالثة والاربعون  
 الامانة)  
 أي عصمتهم من الوقوع  
 في محرم أو مكرره  
 (الرابعة والاربعون)  
 تبليغ ما أمروا بتبليغه  
 للخلق (الخامسة)  
 والاربعون الفطاة  
 فهذه الاربعة يجب لهم  
 عليهم الصلاة والسلام  
 بمعنى أنه لا يتصور في  
 العقل محتملها ويتوقف  
 الإيمان على معرفة  
 ذلك على الخلاف بين  
 السنوسي وغيره  
 ويسهل عليهم عليهم  
 الصلاة والسلام أضاف  
 هذه الاربعة وهي  
 الكذب والخيانة بفعل  
 محرم أو مكرره والكتان  
 لشيء مما أمروا بتبليغه  
 والبلادة فهذه الاربعة  
 تستحيل عليهم عليهم  
 الصلاة والسلام بمعنى  
 أنه لا يتصور في العقل  
 وجودها ويتوقف  
 الإيمان على معرفتها  
 على ما تقدم فهذه تسع  
 وأربعون عقيدة (وتمام  
 الحسين) يجوز وقوع  
 الأعراض البشرية  
 بهم التي لا تؤدي الى  
 نقص

حق الرسل يقال في حق الانبياء الاتباع وصدقه فانهما خاصان بالرسل فالنبي الذي ليس برسل لا يبلغ  
 شيئا نعم يجب ان يحترم بالشيء العظيم (قوله في جميع اقوالهم) أي في دعوى الرسالة وفيما بلغوه عن الله  
 تعالى وفي الكلام العز في نحواً كالتشريع وفيه دليل الصدق الآتي قاصر على الصدق في الأولين  
 فلاولى ان يقصر الصدق هنا عليها للموافقة حينئذ بين الدليل والذلول ويكون الصدق في الثاني مستفاداً  
 من الامانة كما لا يخفى (قوله أي عصمتهم من الوقوع الخ) العزيمة في اللغة الحفظ من الشيء مع إمكان وقوعه  
 من المحفوظ وفي الاصطلاح الحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المحفوظ وبهذا تعلم نحن سؤالي على  
 الان ان اراد بها المعنى اللغوي والمراد محصيتهم من ذلك ظاهر أو باطنا كما يأتي في كلامه فله تعالى عصم  
 مظاهرهم من الزنا وشرب الخمر والكذب الى غير ذلك من منتهيات الظاهر وعصم باطنهم من الحسد والرياء  
 وحب الدنيا الى غير ذلك من منتهيات الباطن (قوله في محرم) أي ولو صورة فشمل ما كان محمداً أو سهواً وما  
 كان قبل النبوة أو بعدها ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة نعم قد يقع منهم شهوة اذا ترتب عليه تشريع كافي  
 سلامه صلى الله عليه وسلم من الصلاة قبل تمامها شهوة لا جل بيان احكام الشهوة وقوله أوفى مكرره لا يقال  
 قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم تؤصاً مرة ومرة ومرتين ومرتين وشرباً معاً مع أن ذلك مكرره علاناً نقول  
 بما فعل صلى الله عليه وسلم بذلك من حيث التشريع وهو من هذه الخشية ليس مكررها بل هو طاعة يثاب  
 عليها كما أن المباح كذلك فلا يفعله صلى الله عليه وسلم إلا من هذه الخشية وهو حينئذ ليس بمباح بل هو طاعة  
 يثاب عليها (قوله تبليغ ما أمروا بتبليغه) أي وان لم يكن حكماً كافي القرآن كثيراً وقد بقوله ما أمروا  
 احترازاً عما ليس كذلك بأن أمروا بكتابه أو خبراً في تبليغه وكتابه فان تبليغه ليس واجباً بل هو ممنوع في  
 الأول بجائز في الثاني (قوله الفطاة) أي الذكاء والحدق بحيث يكون فيهم قدرة على الزام الخصوم  
 ومحاجتهم وابطال دعوهم (قوله فهذه الاربعة يجب لهم) أي لا تفك عنهم وقوله بمعنى أنه لا يتصور  
 الخ انما تمشى على ما قاله المعتزلة من أن وجوب هذه الامور عقلي بناء على أصلهم الفاسدين وجوب الصلاح  
 والاصلاح دون ما قاله أهل السنن من أن وجوبها شرعي بمعنى أنه بالدليل الشرعي وهو الحق كما يظهر للتأمل  
 في الأدلة الآتية وعلى قياس ذلك يقال في قوله ويستحيل عليهم الخ (قوله أضاف هذه الاربعة) المراد  
 بالصدقة معناه اللغوي وهو مطلق الثاني وذلك لأن الكذب بمعناه عدم مطابقة الخبر للواقع والخيانة  
 بعدم الحفظ من الوقوع في محرم أو مكرره والكتان بعدم التبليغ والبلادة عدم الذكاء وحينئذ لا تقابل  
 بين كل من هذه الأمور ومقابلها من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه لأن نقيض الصدق لا صدق وهو  
 مساو للكذب وهكذا نعم ان فسرت الخيانة بارتكاب محرم أو مكرره كان التقابل بينها وبين مقابلها من  
 القابل بين الضدين (قوله بفعل محرم أو مكرره) المباهة للسببية ان فسرت الخيانة بعدم الحفظ والتصوير  
 ان فسرت بارتكاب محرم أو مكرره والمراد بالفعل مما يشمل القول والاعتقاد كالا اعتقاد الفاسد (قوله  
 بما أمروا) أي حال كونه بفض ما أمروا الخ وتقدم محترزه فتنبه (قوله على ما تقدم) أي من الخلاف  
 بين السنوسي وغيره (قوله فهذه تسع وأربعون) اسم الإشارة عائداً الى ما ذكره من العقائد كلها من  
 الوجود الى هنا (قوله وتمام الحسين) أي متعمهاً (قوله الاعراض) خرج بذلك صفاته تعالى فلا تجوز  
 عليهم خلافاً للنصاري حيث وصفوا عيسى بها وقوله البشرية ما خرج به كفات الملائكة فلا تجوز عليهم  
 أيضاً وقوله التي لا تؤدي الى نقص الخ احتراز به عن الاعراض التي تؤدي الى ذلك كالبلادة والبرص  
 والجذام خلافاً لليهود وجهه الموزعين في وصفهم لهم بالنقص كوصفهم كأود بالحسد فتحصل أن النصاري  
 أفرطوا حتى وصفوا عيسى بصفات الالهية وأن اليهود فرطوا حتى وصفوا الرسل بالنقص وهذه

في مراتبهم العلية (ودليل) وجوب الصدق لهم عليهم الصلاة والسلام أنهم لو كذبوا لكان خبر الله تعالى كاذباً لأن الله تعالى صدق قدوة لهم  
 للرسالة بظهور المجزة على أيديهم والمجزة منزلة قوله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عني وهو توضحه أن الرسول إذا أتى قومهم قال أنا  
 رسول إليكم من الله وقالوا له الدليل على رسالتك وقال لهم انشقاق هذا الجبل مثلاً فإذا قالوا له أنت عاقل يشق الله الجبل عند قولهم  
 الله كور تصديقاً دعوى الرسول الرسالة فنحن الله تعالى الجبل ينزل منزلة قوله تعالى (٧٩) صدق عبدي في كل ما يبلغ عني  
 فلو كان الرسول كاذباً  
 لكان هذا الخبر كاذباً  
 والكذب عليه تعالى  
 محال فيكون كذب  
 الرسل محالاً إذا اتقى  
 عنهم الكذب ثبت لهم  
 الصدق (وأما دليل)  
 الإمانة أي عصمتهم  
 ظاهراً وباطناً من  
 عزم أو مكرده أنهم  
 لو خانوا أارتكاب عزم  
 أو مكرده لكانوا مودين  
 بمحمل ما يفعلونه ولا يصح  
 أن يؤمروا بمحرم أو  
 مكرده لأن الله تعالى  
 لا يأمر بالفحشاء فتعين  
 أنهم لم يفعلوا إلا الطاعة  
 إما واجبة أو مندوبة ولا  
 تدخل أفعالهم المباحات  
 لأنهم إذا فعلوا المباح  
 يكون دليلين الجواز  
 (وأما دليل التبليغ)  
 فلاهم لو كتبوا لكانوا  
 مأمورين بكتبهم العلم  
 ولا يصح أن يكتب العلم  
 لأن كاتمهم فتعين  
 أنهم لم يكتبوا أثبت لهم  
 التبليغ (وأما دليل)  
 الفطنة أي الخلق لهم

الامة تفرط ولم تفرط وكانت بين ذلك قواماً (قوله في مراتبهم) أي منازلهم العلية أي العلية فهي  
 فعية بمعنى فاعلة (قوله أنهم لو كذبوا لكان خبر الله تعالى كاذباً) أشار بذلك إلى قياس استثنائي مركب من شرطية  
 متصلة بكورة بلفظها واستثنائية مذ كورة بمعناها أغنى بقوله فبأي شيء والكذب على الله محال ويصح  
 أن يكون اقتراناً مركباً من شرطية وحالية مذ كورين وتقرى بهما لا يخفى (قوله لكان خبر الله) أي  
 التنزيل لا الحقيقي كما يعلم مما تقدم (قوله لأن الله تعالى صدق دعواهم الخ) تعليل للضرورة بين المقدم  
 والثاني لكن بواسطة ضمنية مخفية فتدبرها وتصديق الكاذب كذب (قوله نعم المجزة نازلة منزلة  
 الخ) علم من الله تعالى لم يقل ذلك صريحاً وإنما قاله تنزيلاً (قوله توضيح هذا الجليل  
 قوله عند قولهم الله كور) أي الذي هو قولهم أنت عاقل ولعل المراد بالعندية العرفية فتشمل  
 البعديّة التي على الفور المعترضة بالعقبة (قوله لكان هذا الخبر) أي التنزيل كما علمت (قوله أنهم لو  
 خانوا الخ) فيه حاشية فيما قبله وقوله لكانوا مودين الخ أي لقوله تعالى وأطيعوا لعلكم تهتدون ونحو ذلك  
 والضمير في قوله لكانوا مودين لجميع الأمم والكلام على التوزيع فكل أمية مودة باتباع رسولها (قوله  
 لأن الله الخ) لعل المراد بالفحشاء ما يشمل المكروه حتى يتم التعليل ولا يمكن فيه قصور (قوله فتعين  
 الخ) مرتب على محذوف والتقدير وإذا لم يصح أن تؤمر بمحرم أو مكرده بطل ما أدى إليه وهو تخيائهم  
 بفعل محرم أو مكرده وفي ترتيب التبعين المذكور على ذلك نظر لأنهم لا يفعلون المباح فلو أخرج  
 قوله فتعين الخ عن قوله ولا تدخل أفعالهم المباحات الخ (قوله ولا تدخل أفعالهم المباحات)  
 قد مر للتنبيه عليه (قوله فلاهم لو كتبوا الخ) فيه حاشية (قوله ولا يصح أن يكتب العلم) لعل الصواب  
 ولا يصح أن يؤمر بكتب العلم (قوله لأن كاتمهم ملعون) أي كافي الحديث كاتم العلم ملعون وهو محمول على  
 من كتب عنه مستحقه وقد تعين وقد نصوا على أنه لا يجب على العالم أن يعلم الناس من غير طلب منهم  
 ما لم يكن الواقع من أنكر أو الإزالة للنكر فيجب على من رأى شخصاً يخفى بحجة الصلاة مثلاً أن  
 يعلمه وإن لم يسأله في ذلك (قوله فتعين الخ) مرتب على محذوف والتقدير وإذا ثبت أنه لا يصح أن يؤمر بكتب  
 العلم بطل ما أدى إليه وهو كتابتهم (قوله فلاهم لو انتفت) إشارة إلى قياس استثنائي وتقرى به  
 واضح مما مر (قوله لكن إقامة الحجج الخ) لا يظهر أن يقول لكن عدم قدرتهم على ذلك ممنوع لأن القرآن  
 دل على إقامتهم الحجج على الخصم (قوله في غير موضع) أي كافي قوله تعالى وجادلهم بالتي هي أحسن إلى  
 غير ذلك من الآيات (قوله وقوع الأعراض البشرية) أي التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية كما تقدم  
 (قوله زيادة) أي سبب زيادة كما لا يخفى (قوله ولا جل أن يتسل الخ) لعله يؤمر بأنه قال قبل في زيادة الخ  
 فخطف عليه قوله ولا جل أن يتسل الخ (قوله وعلى رئيسهم) أي أعظمهم فقوله بعد الأعظم يؤكد أو تفسير  
 (قوله من الأمور التي أدلتها سمعية) وهي القسم الثالث من الفن لأنه يشمل على الإلهيات والنبويات

عليهم الصلاة والسلام فلاهم لو انتفت عنهم الفطنة كما قدر وأن يقيموا حجة على الخصم لكن إقامة الحجج منهم على الخصم دل عليها القرآن  
 في غير موضع وإقامة الحجج لا تكون إلا من الفطن (وأما دليل جواز وقوع الأعراض البشرية بهم) فلاهم لا يزالون يترقبون في المراتب  
 العلية ووقوع الأعراض بهم مثلاً زيادة في مراتبهم العلية ولا جل أن يتسل بهم غيرهم ويعرفه العاقل أن الدنيا ليست دار جزاء لا حياة إذ  
 لو كانت دار جزاء لأجابها ما أصابهم شيء من تكدراتها صلى الله عليهم وسلم وعلى رئيسهم الاعظم سيدنا محمد وعلى آل وأصحابه وأهل بيته أجمعين  
 وقد تم الحشون بحقيقة بآلهما المبررة ولله كرم كياناً يجب اعتداله من الأمور التي أدلتها سمعية فاعلم أنه يجب الإيمان  
 في أمور خمسة  
 ١. الإيمان بالنبوة  
 ٢. الإيمان بالرسالة  
 ٣. الإيمان باليوم الآخر  
 ٤. الإيمان بالجنة والنار  
 ٥. الإيمان بالقرآن

والسمعات وهي التي لا تثبت الا بالسمع (قوله بأن لبينا صلى الله عليه وسلم حوضاً) ظاهره أنه حوض واحد وصحح القرطبي أن له صلى الله عليه وسلم حوضين واختاره السنوسي في شرح الكبرى واختلف عمل لكل من سائر الانبياء حوضين أولاً قال بعضهم والذي يتعين أن حوضه صلى الله عليه وسلم ثابت وحوض غيره محتمل فتجزم بالاول ونفوض غيره الى الله تعالى (قوله والجمل بكونه بعد الصراط الخ) أي لان الواجب انما هو اعتقاد ثبوته لا ثبوت قبل الصراط أو بعده فلا يضر خلافه الذين عن ذلك (قوله ترده الخلاق يوم القيامة) أي ما عدا أهل الظلم والزيف والبدع وظاهر كلامه أن الأمم السابقة ترده أيضاً وهو خلاف ظاهر الاجاديب (قوله وهو غير الكوثر الخ) لكن الماء يقب فيه من ذلك الكوثر (قوله وما يجب اعتقاده الخ) لو قال وأنه الخ كان أولى كما هو ظاهر (قوله انه يشفع يوم القيامة في فصل القضاء) أي في القضاء الفضل أي الفاصل بين الناس وهذه الشفاعة هي المسماة بالشفاعة الكبرى (قوله حين يقف الناس) أي بعد فرغهم الى الانبياء كما في الحديث الصحيح فكل واحد يدي يخطو أو يقول كسب ما انا فيه نفسي نفسي السيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فلا يدي يخطو ولا يقول ذلك بل يقول أنا أنا ثم يسجد تحت العرش كسجود الصلاة فيقال له ارفع رأسك واشفع تشفع (قوله وهذه الشفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم) وله صلى الله عليه وسلم شفاعات أخر منها شفاعته في دخول جماعة الجنة بغير حساب ومنها شفاعته في عدم دخول جماعة النار بعد استحقاقهم له ومنها شفاعته في خروج جماعة من النار بعد أن استحقوا الخدم خروجهم منها ومنها غير ذلك واختلف عمل لغيره صلى الله عليه وسلم شفاعة أولاً والحق الاول (قوله لا يوجب الكفر) أي الا ان استحله وكان معلوماً من الدين بالضرورة والاعكاف باستحلاله وراققت المعتزلة على أن الوقوع في الكبائر الذكورية لا يوجب الكفر لكنهم قالوا بانه يوجب الخروج عن الايمان فاثبتوا الواسطة بين المؤمن والكافر (قوله وتجب التوبة الخ) هي لغة الرجوع من باب اذا رجع نحو شرعاً عبارة عن الاقلاع من الذنب والندم والعزم على أن لا يعود الى مثل الذنب الذي وقع فيه والندم اعظم هذه الامور الثلاثة وكذلك ورد الندم توبة ويشترط لصحتها شروطاً أحدها أن لا يبلغ الغرغرة أي حالة النزغ وهذا الشرط عام في حق الكافر والمؤمن العاصي وقيل خاص بالكافر وثانيها أن لا تطلع الشمس من مغربها لا ينفصل باب التوبة حينئذ ويسمع له ذمياً ولذلك قال القائل الحق أن من يوم طلوع الشمس من مغربها الى يوم القيامة لا يقبل توبة أحد كافي حديث ابن عمر (قوله واه واه واه لا فرق بين من كان موجوداً أم لا كذلك ومن لا يكن الذي صحته العلامة الاجمورية في حاشية الرسالة وهو مقتضى ما نقله عن ابن عباس في شرح المختصر أن عدم قبولها خاص بمن شاهد الطلوع وهو بمنزلة ما من لم يشاهده بان ذلك بعده ومن شاهده ولم يكن غير حينئذ تقبل التوبة منها كالثبأ الاستحلال ان تعلق الذنب بالدخول انما يوجب منالته اليه أو ارايه منها وحله في الغيبة اذا بلغته والا فلا لا يؤذيه مرتين حينئذ في الاستغفار له ولو بلغته بعد ذلك كما قاله ثم لا نها بلغته لمحوجة ومقتضى هذا الشرط انه لا تصح توبة الرائي الا اذا استحل بزواج الزنى بهار هو ما جرى عليه بعضهم لكن الذي أحط كلامهم عليه أنه يتوب فيما بينه وبين الله تعالى وتصح توبته حينئذ ولا يشترط استحلاله بل لا يجوز ما يترتب عليه كمن القاصد والفتنة واشترط ابن حزم العمل الصالح والحق الذي عليه الإمامة عدم اشتراطه (قوله حالا) فهي مواجبة على الفور فتأخيرها يأنم ثمة غير الذنب الذي اقترنه بل نقل السنوسي في شرح الجزائرية انه يتضاعف الذنب بتأخير كل لحظة وحكمه وجوب المبادرة بالتوبة قطع طماعة الشيطان في استدراجه النفث حتى يوقعها في الهلكة (قوله من الذنب) وان لم يكن متعيناً لمسهل تعيينه وتصح التوبة من بعض الذنوب ولو وقع الاضرار على

بأن لبينا صلى الله عليه وسلم حوضاً والجمل بكونه بعد الصراط أو قبله لا يصح ترده الخلاق يوم القيامة وهو غير الكوثر الذي هو نهر في الجنة (وما يجب اعتقاده) انه يشفع يوم القيامة في فصل القضاء حين يقف الناس ويثبتون الانصاراف نحو النار فيشفع في انصارافهم من الموقف وهذه الشفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم (وما يجب اعتقاده) أن الوقوع في الكبائر صغير الكفر لا يوجب الكفر وتجب التوبة حالاً من الذنب

(F) Suara gamanggang  
(F) Itekanan pendapat  
ulama

ولو صغيرة على المعتد

فها ولا تنقض التوبة  
 يعود إلى الذنب بل  
 يجب لهذا الذنب توبة  
 جديدة (ويجب على  
 الشخص أن يجتنب  
 الكبائر والحسد والغيبة  
 لقوله عليه الصلاة  
 والسلام إن لأتوب  
 السوء حجابا يردون  
 أعمال أهل الكبائر  
 والحسد والغيبة أي  
 يمنعونها من الصعود  
 فلا تقبل والحسد تمنى  
 زوال نعمة الغير سواء  
 كان تقنى أن تأتي له أي  
 للحسد أولا والكبر  
 بطل الحق وغمن  
 الخلق ومعنى بطل الحق  
 غمن عن قائمه ومعنى  
 غمن الخلق الاستغناء  
 بهم ووجب أيضا أن  
 يترك الحكمة وهي السعي  
 بين الناس على وجه  
 الأفساد لأنه ورد لا يدخل  
 الجنة قتات بفتح القاف  
 تشديد التاء المشاة  
 من فوق بعدها ألف  
 حر حراثاء مشاة من  
 فوق أيضا محل ما تقدم  
 من حزمة الحسد أن لم  
 تكن النعمة حائلة  
 للحسد على الفجور  
 والأجزاء تمنى زوال  
 النعمة عنه وما يجب  
 على اعتقاده أن بعض

البعض الآخر كما هو مذهب أهل السنة خلافا للمعتزلة (قوله ولو صغيرة) أي سواء كان الذنب كبيرا  
 أو صغيرا وضابط الأولى كل ذنب يصح وصفه بالعظم على الإطلاق وكذلك أمهات منها إيجاب الحد والابعاد  
 عليه بالعذاب ووصف فاعله بالفسق نقضا وكنه وكل ما خرج عن ضابط الكبيرة فهو صغيرة وعلم من ذلك  
 أن الذنوب قسمان كبائر وصغائر وذهبت الجوارح إلى أنها كلها كبائر والمزجاة إلى أنها كلها صغائر (قوله  
 على المعتد فيها) أي الصغيرة وقال بعضهم تجب التوبة على من الكبيرة دون الصغيرة فتكفيها بالوضوء  
 ونحوه (قوله ولا تنقض التوبة بعوده إلخ) أي ولو في المجلس كما هو ظاهر كلامهم وزعمت المعتزلة أنها  
 تنقض بهذا ذلك معللين بأنه لا يتحقق الندم إلا باستدامته في جميع الأزمنة وليس ذلك بشرط عند نابل الشرط  
 بالندم وإن عاد لكن الذنب بعد التوبة أقبح منه قبلها فقد قيل أنه بعد التوبة أقبح من سبعين زلة قبلها  
 (قوله جديدة) أي غير التوبة السابقة (قوله أن يجتنب الكبائر) إذا كان على أهل الظلم والتجبر  
 والفسق من حيث خروجهم عن قانون الشرع ولزم يكن ممن آفات الكبائر لأنه يفوت معرفة آياته تعالى  
 التي هي أصل الأمر كله كما قال تعالى سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق وأنه يورث  
 طمعت منه تعالى كما قال إنه لا يحب المستكبرين لشكنا كافي فهو من أعظم الذنوب القلبية حتى قال بعضهم  
 كل ذنب من ذنوب القلب زجما يكون معه الفتح الأكبر الألكبر أعادنا الله منه فقلبك بتطهير قلبك منه  
 والزم المتراضع فقد كان من تواضعه صلى الله عليه وسلم أن يعمل بمضاعته من السوق إلى أهله ويصافح  
 العاني والفقير ويبدأ من لقيه بالسلام إلى غير ذلك (قوله والحسد) هو أول ذنب غصى بالله في السوء  
 والأرض حسد إبليس آدم فلم يسجد له وحده قايلا هابيل فقتله (قوله والغيبة) ضابطها كل ما أفتيت  
 به غيرك نقض إنسانه ولو متصفاه وإن كان محضوه سواء فهمته بلفظ أو كتابة أو إشارة وكما هي محترمة  
 في المسلم كذلك في الذي على المعتد ولفظ الأخ في الآية ليس للتقيد بل للغالب واستثنى من الغيبة  
 مسائل الأولى أن تكون على وجه التظلم كأن تقول فلان ظلمي الثانية أن تكون على وجه الاستعانة  
 كأن تقول فلان فقل هكذا فاعني عليه الثالثة أن تكون على وجه الاستفتاء كأن تقول فلان فقل هكذا  
 فهل يجوز ذلك الرابعة أن تكون على وجه التحذير كأن تقول فلان فقل هكذا فلا تصحبه الخامسة  
 أن تكون على وجه التعريف كأن تقول فلان لا تغش السادسة أن تكون في فائق متجاهره بشرط  
 أن تغتاره بما فسق به وأن يقصد زجره بذلك إذا بلغته (قوله حجاب) جمع حاجب وهو المانع من الوصول  
 (قوله والحسد تمنى زوال نعمة الغير) بخلاف الغبطة فإنها تمنى مثل نعمة الغير وليس بمحترمة (قوله وهي  
 السى) أي بالقول أو الفعل وقوله على وجه الأفساد أي على وجه يترتب عليه الأفساد وعلى وجه هو  
 الأفساد وخرج بذلك ما إذا لم يكن محلى هذا الوجه كأن تقول لشخص فلان يتركك قاصدا بذلك  
 لأن يترك منه أو يستغنى أو نحو ذلك فليس نعمة (قوله لا يدخل الجنة) أي مع السابقين أو محمول على  
 المستحل وقوله قتات رأى غمام من وقت الحديث ثم وكذا به والبالغة غلبت شرطا بل المدا على أصل  
 الفعل (قوله وحل ما تقدم إلخ) أي ضمني قوله ويجب على الشخص أن يجتنب إلخ (قوله على  
 الفجور) هو كافي القاموس من الانبعاث في المعاصي والمراد بفعل المعصية وإن لم يكن نعمة انبعاث فيما يظهر  
 (قوله جازنى إلخ) ظاهرة ولا تمنى أن تأتي له (قوله أن بعض من ارتكب الكبائر يعذب) أي متحققا  
 لا وعدا فإنه على الجزم كما يقوله الأشاعرة وأما على أنه محمول على المشقة كما يقول المالكية فلا يجب  
 ذلك ولا للجنس ولا بشرط الجمع والتقيد بالكبائر يقتضى أنه لا يجب ذلك في مرتكب الصغائر وهو  
 كذلك كما هو مقتضى كلام السنوسى في شرح الكبائر (قوله ولو واحدا) أي من كل نوع كافي شرح



التصديق ومنه قوله تعالى حكاية عن اولاد يعقوب وما انت بمؤمن لنا وشرا التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم واختلف في معنى التصديق بذلك فقال بعضهم هو المعرفة فكل من عرف ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فهو مؤمن ويرى على هذا التفسير ان الكافر عارف وليس بمؤمن وهذا للتفسير ايضا لا يناسب قول الجمهور ان المطلق مؤمن مع انه ليس بعرف فالتحقيق تفسير التصديق بما به تحدث النفس التابع للجزم سواء كان مجزم عن دليل ويسمى معرفة او عن التقليد فيخرج الكافر لان لم يكن عنده حديث النفس لان معنى حديث النفس ان تقول ذهبت بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ونفسي الكافر لا تقول بذلك ودخل التقليد عنده حديث خمس تابع للجزم وان لم يكن جزمه عن دليل ولم يجب الايمان به ايضا معرفة نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة ابيه ومن جهة امه

الكبرية كلمة الرب لا بد من تعذيب بعضهم ولو واحدا والزنا كذلك وهكذا (قوله خاتمة) هي لغة مأخوذة من الشيء وامطلاحا اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كقضية اسياء التراجع (قوله الايمان الخ) ذكر معنى الايمان لغة وشرا داما للاسلام فهو لغة مطلق الانقياد وشرا لا لانقياد للاحكام الشرعية وقيل العمل وبطل من هذا تغير الاسلام والايمان مفهوم وما صدقا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان ماصدق الاول تصديقات والثاني استنالات وانقيادات فقوله لم اتحدان ليس المراد انهما متحدان مفهوم او ماصدق بل المراد انهما متحدان محلا فكل من كان محلا لهما كان محلا للآخر هذا ان لوحظ في كل التصديق بالنجي والافليس بينهما اتحاد في ذلك ايضا لانفراد الايمان فيمن صدق بقلبه فقط والاسلام فيمن اتقاد فقط وان اجتماع فيمن صدق بقلبه واتقاد بظاهره فتأمل (قوله مطلق التصديق) اي سواء كان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم او غيره (قوله ومنه) اي من الايمان بهذا المعنى ومنه ايضا المسمو تعالى المؤمن بمعناه المعتدق (سورة البقرة) قوله بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم اي مما علم من الدين بالضرورة لا مطلقا (قوله واختلف في معنى التصديق الخ) اي على قولين فليس المراد منه ظاهرا وهو النسبة الى الصدق اتفاقا (قوله فقال بعضهم الخ) لم يذ كر له مقابلا لكنه استغنى عنه بقوله فالتحقيق الخ (قوله ويرد على هذا التفسير الخ) يحصل الابرار انه يلزم على هذا التفسير ان التعريف غير مانع لشموله لمعرفة الكافر مع انه ليس بمؤمن وقوله وهذا التفسير ايضا الخ محمله انه يلزم عليه ان التعريف غير جامع لعدم شموله للجزم المقتضى مع انه مؤمن عند الجمهور واجيب عن الاول بانهم لم يبالوا بذلك لانه لا يتوهم عاقل انه يجتمع ايمان مع كفر وعن الثاني بان التعريف عام لا يعمد الايمان الكامل (تبيين) نقل عن ابن القيم ان الايمان من حيث الزيادة والنقص ثلاثة اقسام ايمان يزيد ولا ينقص وهو ايمان الانبياء وايمان لا يزيد ولا ينقص وهو ايمان الملائكة وايمان يزيد وينقص وهو ايمان المؤمنين وبق قسم رابع وهو ايمان ينقص ولا يزيد وجعله بعضهم لغة لا فقط ومثله بعضهم بايمان الفتاوى (قوله ان تقول) اي النفس فهو حديث نفسي لا لفظي كما هو ظاهر (قوله معرفة نسبه) اي وجوب معرفة الخ فهو على تقدير منافي والافلامعني للايمان بنفس المعرفة كما لا يخفى وقد نظم بعضهم من يجب معرفته من اجداده صلى الله عليه وسلم من جهة ابيه ومن جهة امه فقال

عشر من جده من جد المصطفى • يجب علينا حفظهم بلا خفاء  
 خذهم على الترتيب عبد المطلب • فهاشم عبد مناف انهم نصب  
 قصي مع كلاب ثم مرة • كعب لؤي غالب ذمرة  
 فهر يليه مالك والنضر • كنانة خزيمية مشتهر  
 مدركه الياس منهم مع مضر • نزار مع معد جاء في الخبر  
 وصف لهم هذنان يا فصيخ • لكي يتم النسب الصحيح  
 من جهة الآباء وايضا نسبه • من جهة الأم يجب معرفته  
 أم النبي صاحب المفاخر • آمنة بنت لوهب الطاهري  
 ابن لبيد مناف عالي القدر • ابن زهر مع كلاب فاذر  
 فأم طه مع ابيه تجتمع • في جده كلاب يا هذا استمع  
 وعلم من ذلك ان المراد معرفة نسبه الى عدنان فقط اما ما بعد فلا يجب بل كرهه الامام مالك كما مر (قوله من جهة ابيه ومن جهة امه) (فائدة) استدل بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم لم ازل اقل

معرفة

من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات على أن جميع آياته صلى الله عليه وسلم وجيع أمهاته إلى آدم  
وحواء ليس فيهم كافر لأنه لا يوصف بالطهارة إلا المؤمن وما أحسن قول بعضهم  
واجزم بإيمانهم من آدم • إلى أبيه الأقرب المكرم  
والأمهات مثلهم دليل ذا • نص الكتاب والحديث غذا  
كقولهم في الساجدين قد ورد • فيهم روايات على السند  
فلم يزل من ساجد منتقلا • لساجد هادفهم نعم الملا  
(قوله فأمانسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه فهو الخ) وقد روى الشيخ زروق لذلك في بيتين بأوائل  
كلماتها فقال

علقت شفعاً حال عقلي قرأته • كتاب مبين كسب لي غرائب  
فذا معشر نفسي كرام خلاصة • مدى الفهم تذليل نجد عواقبه  
فاشار بأول الكلمة الأولى إلى سيدنا عبد الله وأول الثانية إلى شبيهه الجد الذي هو سيدنا عبد المطلب  
وبأول الثالثة إلى هاشم وبأول الرابعة إلى عبد مناف وبأول الخامسة إلى قصي وبأول السادسة إلى  
كلاب وبأول السابعة إلى مرة وبأول الثامنة إلى كعب وبأول التاسعة إلى لؤي وبأول العاشرة إلى  
غالب وبأول الحادية عشرة إلى فهر وبأول الثانية عشرة إلى مالك وبأول الثالثة عشرة إلى النضر  
وبأول الرابعة عشرة إلى كنانة وبأول الخامسة عشرة إلى خزيمة وبأول السادسة عشرة إلى مديركو وبأول  
السابعة عشرة إلى إلياس وبأول الثامنة عشرة إلى مضر وبأول التاسعة عشرة إلى زرار وبأول العشرين  
إلى معد وبأول الحادية والعشرين إلى عدنان (قوله عبد الله) من كلامه رضى الله عنه كما في تذكرة  
الصالح الصفدي

لقد حكم البلدان في كل بلدة • بأن لنا فضلاً على سادة الأرض  
وان أبي ذوالجند والتودد الذي • يشار به ثابن نشر إلى خفض  
(قوله عبد المطلب) اسمه عامر كما قاله ابن قتيبة وقيل شبيهه الجد وإنما اشتهر بعبد المطلب لأن أبا عامر ما قال  
لأخيه المطلب وهو بمكة حين حضرته الوفاة أدرك عبدك بنز وبقي لأن عمه المطلب جاء به إلى مكة رديقه  
هو بمكة بمكة وكان يسئل عنه فيقول هو عبدى حياء أن يقول ابن أخي فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن  
أخيه وكان يقال له القباض لجوده وكان من حكماء قريش وكان يأمراً وأولاده بترك الظلم والبنى وتحبهم على  
مكارم الأخلاق ويتباهون من الأمور الدينية (قوله هاشم) اسمه عمرو وقيل عمر وكان يكنى بابي البطحاء  
وكان مع عبد شمس في بطن وكانت أصغر رجل هاشم مليحة بحجة عبد شمس ولم يكن نزحها إلا بسيلان دم  
فكانوا يقولون يسكنون بيننا دم فكان بين ذلك نهاراً وقد وقعت العداوة بين أمية بن عبد شمس وبين هاشم  
فدعا أمية هاشم للمفاخرة فأتى أمية من مفاخرة له لوقدره قال فأخرك على خمسين ناقة سود الحقيق تنحر  
بمكة والملايينها فخر سنين فرضي بذلك وجلا بينهما الكاهن الخراعى وكان يصغان فخرج كل منهما في  
نفر فزكوا على الكاهن فقال قبل أن يغرب غروبهم والقمر الباهر والكوكب الزاهر والقيام الماطر وما بالبحر  
من طائر وما اعتدى كهل مسافر من متعبد وغار لقد سبق هاشم أمية إلى المفاخرة فنصر هاشم على أمية  
فماد هاشم إلى مكة ونحر الأبل وأطم الناس وخرج أمية إلى الشام فأقام بها عشرين سنين فكانت أول عداوة  
وقعت بينهما وتوارث ذلك بنوهما (قوله عبد مناف) اسمه المغيرة وأما اشتهر بذلك لأن أمه كانت جعلته  
يخادما لهم يقال له منات بالثناء المشاة من فوق فقيل له عبد منات فنظر أبوه فراهوافق عبد مناف بن كنانة

• فأمانسبه صلى الله  
عليه وسلم من جهة أبيه  
فهو سيدنا محمد بن عبد  
الله بن عبد المطلب بن  
هاشم بن عبد مناف بن

بجميع  
سبحه ووسن  
عليه السلام  
Angkara

خوله الى عبد مناف بالفاء بدل التاء وكان يقال له قر البطحاء ووجد مكتوباً بأن المغيرة بن قصي أوصى بتقوى  
الله جل وعلا وصلة الرحم (قوله قصي) بضم ففتح اسمه زيد وقيل يزيد وإنما اشتهر بذلك لأنه قصاً أي بعد  
عن عشرته الى بلاد قضاعة حين احتملته أمه اليهم لأنها كانت منهم (قوله كلاب) بكسر الكاف وتخفيف  
اللام اسمه حكم بفتح فسكون وقال له الحكم زيادة قال وقيل اسمه المغيرة وقيل المهذب ومذكره في الفتح  
وإنما اشتهر بذلك لأنه كان مؤلفاً بالصيد بالكلاب وقيل لكالبته الأعداء في الحروب (قوله مرة) بضم  
الميم وفتح الراء مشدداً منقول من الوصف المأخوذ من المراتة (قوله كعب) بفتح فسكون وكان يجمع قومه  
يَوْمَ الجمعة ويعظمهم ويذكرهم بمبعث النبي صلى الله عليه وسلم ويعلمهم بأنهم من أولاده ويأمرهم باتباعه  
فيقول سيأتي بحرمكم نيا عظيم وسيخرج منه نبي كريم وينشد يا نا آخرها  
على غفلة يأتي النبي محمد • يا خيراً أخباراً صديقاً خيراً •

حيث تورد في قوله

(قوله لؤي) تصغير لؤي كقلس وهو البطاء ضد الحيلة وقال ابن الأنباري تصغير لؤي كصفا واختار السهيلي  
الاول (قوله بالهمزة وتركة) لكن لا كثر الاول (قوله غالب) بالغين المعجمة وكسر اللام منقول من اسم  
الفاعل من كلام والده له قليل ما في يدك أغنيك من كثيراً خلق وجهك وإن صار إليك (قوله فهدر)  
بكسر فسكون وهو في الأصل اسم الحجر الطويل وسمي به لطوله وكان يسمى قريشاً لأنه كان يقرش أي  
يفتش عن خلة المحتاج فيسدها بماله وكان بنوه كذلك والأصح أنه جاع قريش والا كثر من على أنه النضر  
كأذ كره العراقي في سيره حيث قال

قصي بن كلاب بن كعب  
ابن لؤي بالهمزة وتركة  
ابن غالب بن فهد بن مالك  
ابن النضر ابن كنانة بن  
خزيمة بن مدركة بن  
إلياس بن مضر بن نزار

لما قريش فالأصح فهدر • سجعها والا كثر من النضر •  
وبقي ثلاثة أقوال ذكرها الخطيب في سيرته وأولها أنه إلياس ثانياً أنه مضر ثالثاً أنه قصي لكن هذا قول رافضي  
لاقتضائه أن أبا بكر وعمر ليسا من قريش فتكون إمامتهما باطلة وهو خلاف أجاع المسلمين (قوله مالك)  
سُمي بذلك لأنه ملك العرب وكان يكنى بأبي حارث (قوله النضر) اسمه قيس وإنما قلب بذلك لتعارفه  
وحسنه (قوله كنانة) بكسر الكاف ونونين بينهما ألف وبعد هاء واو فأقل له ذلك لأنه لم يكن في كنانة قومه  
وقيل لأنه كان يستتر على قومه ويحفظ أسرارهم وكان يقول قد أن خرج نبي من مكة يدعي أحماد يدعو إلى الله  
والبر والاحسان ومكارم الاخلاق فاتبعوه تردأذ واشرفاً إلى شرفكم وعزاً إلى عزكم ولا تتعدوا ما جاء به فانه  
الحق وكان شيخاً حسناً عظيم القدر محج العرب إليه لعلمه وفعله وكان يأنف أن يأكل وحده فاذم الجدة أحداً  
نصب صخرة بين يديه وياكل لقمته ويرميها لقمته قاله ابن دحية (قوله خزيمه) تصغير خزيمه بفتح حاء وهي  
المرقة من الخزم أي صلاح الشيء وسمي بذلك تفاؤلاً بأن يكون مصلحاً لا موره (قوله مدركة) بضم فسكون  
فكسر ففتح اسمه عمر على الصحيح وإنما قيل له ذلك لأنه أدرك بكل عز وفار كان في آبائه وكان فيه نور النبي  
صلى الله عليه وسلم نلأهراً (قوله إلياس) بقطع الهمزة أخذ من قولهم شجاع إلياس أي لا يدرى من أين يوتى  
في الحروب ويوصلها أخذ من إلياس لأنه لم يأت لآبيه الا عند بأسه من الولد كبر سنه واسمه حسين وكنيته أبو  
عمر وكان كبيراً عند العرب حتى كانت تدعوه بسيد عشرته وكانت لا تقضى أمراً إلا بعرضته • ويدكر أنه  
كان يسمع في صلبه نبيه النبي صلى الله عليه وسلم المعروف في الحج (قوله مضر) بضم ففتح اسمه عمرو وكنيته  
أبو إلياس وإنما قيل له ذلك لأنه كان يشرب اللبن المأصر أي الحامض وقيل لأنه كان يخضر القلوب أي  
يميلها إليه لحسنه وجماله وهو أول من حاد الأبل وما حفظ عنه من زرع وأشجار يحصد بخدمة وخير الخير  
أعجله فاجلوا أنفسهم على مكروها وأصر قوماً عن هواها فليس بين الصلاح والفساد الا صبر فواق (قوله  
نزار) لاسمه خلدان وإنما قيل له ذلك لأنه لما نظر أبوه الى نور النبي صلى الله عليه وسلم بين عينيه فرح فرحاً

شديد ونحر وأطم وقال إن هذا كله نراي قليل لحق هذا الملوذ وقال أبو الفرج الاضهاني لانه كان فردي  
 عصره وقيل لنحاته (قوله معد) كنيته أبو قضاة وقيل أبو زرار وانما قيل له ذلك لانه كان معداً  
 للحروب والغارات وقال ابن هشام ما خوذ من المعد وهو القوة ولما سطر الله مختصر على العرب أمر  
 الله أرميا أن يحمله على البراق كي لا تصيبه النعمة وقال فاني سأخرج من صلبه نبيا كريما اختبه الرسل  
 ففعل أرميا ذلك واحتمله معه الى أرض الشام فنشأ في بني إسرائيل ثم عاد بعد أن سكنت الفتنة يموت  
 مختصر (قوله عدنان) من المدن وهو الاقامة وسمى بذلك تقاؤلا بأنه يقيم وينك من أعين الجن والانس  
 التي يموت بها غالب من في القبور وكان في زمن موسى عليه السلام على الصحيح (قوله والاجاع منعقد  
 على هذا النسب) قال ابن دحية أجمع العلماء على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما انتسب الى عدنان  
 ولم يتجاوز (قوله وليس فيما بعده الى آدم الخ) أي لما وقع فيه من الاقوال المختلفة المتباينة وقد ذكر  
 العراقي أممها في ألفية السيرة وما صله أن عدنان ابن أديبهم الهمة وتشديد الدال ابن أدد بضم الهمة  
 وفتح الدال الادلى ابن مقوم بضم الميم وفتح الواو المشددة ابن ناحور بجاء مهملة ابن تيرج بمشاة فوقية  
 فتحية فراء مفتوحة فاء مهملة وزان جعفر ويقال تارح بألف بكل التحتية ابن تغرب بفتح الياء وسكون  
 العين المهمة وضم الراء والباء الموحدة ابن شجج بفتح الياء وسكون الشين المهمة وضم الحيم والباء  
 الموحدة ابن ثابت بنون فالف فباء موحدة مكسورة فثناة فوقية ابن اسمعيل باللام أو بالنون ابن ابراهيم  
 الخليل ابن تارح بمشاة فوقية فالف فراء مفتوحة فاء مهملة كافي الفتح وفي خط بعضهم محملها ابن ناحور  
 وهذا غير ناحور المار ابن شاروخ بشين مهمة فالف فراء مضمومة فواو ساكنة فاء مهمة كذا ضبطه  
 بعض الحفاظ وضبطه النوردي بالمهملتين بكل المهمتين وقال بعضهم ساووخ بالعين المهمة آخره مع السين  
 المهمة أوله ابن أرغو بفتح الهمة وسكون الراء وضم العين المهمة والمهملة ابن فالح بفاء فالف فلام  
 مفتوحة فاء مهمة كما قاله النوردي ابن غير بفتح العين المهمة وسكون المشاة التحتية وفتح الباء الموحدة  
 ويقول له عابر بألف بكل التحتية قال بعضهم هو سيد ناهود وقيل انه فالح قال السهيلي عن الطبراني ورأيت أن  
 بين فالح وغيره اسم قينان بفتح القاف وسكون التحتية وبنون بينهما الف ولفظ بعضهم قينون  
 بنونين بينهما واو ابن شالح بشين مهمة فالف فلام مفتوحة فاء مهمة كما قاله النوردي ابن أرغو بفتح  
 الهمة وسكون الراء وفتح الفاء وسكون الخاء المهمة وفتح الشين المهمة أيضا وبذل مهمة آخره كما قاله  
 النوردي ويقال تغشيد الفتحشيد بالنون أو اللام بكل الراء زاد صاحب التمر الفتحشيد باللام مع تقديم الشين  
 على الخاء ابن سام بسين مهمة فالف فيم مخفية وهو ليس بنبي خلافا لابي الليث السمرقندي ومن وافقه ابن  
 ترج ولسمه محمد الفغار كما قاله جماعة ابن لأمك بفتح الميم وتكسر ويقال له لك بفتح اللام وسكون الميم  
 ويقال بالحاء المهمة بكل الكاف ابن متوشلخ بيم ومشاة فوقية مشددة مضمومة وبواو ساكنة وشين  
 مهمة مفتوحة وتكسر لأم ساكنة وقد فتح أو تكسر فاء مهمة ابن خنوخ بجاء من مهمتين بينهما  
 نون فواو بوزن عمود قال ابن اسحق انه ادريس فيما يزعمون ابن يزي بفتح التحتية وسكون الراء وبذل  
 مهمة ابن مهلايل بيم مفتوحة فهاء ساكنة فلام فالف فياء فلام ابن قين بقاء مفتوحة فثناة تحتية  
 ساكنة فنونين وزن جعفر ابن يانثر بفتح التحتية فالف فنون مفتوحة وقيل مكسورة فشين مهمة ويقال  
 أنوش بهمة مفتوحة ونون مضمومة بعدها ولو وشين مهمة ابن شيث بشين مهمة مكسورة فثناة تحتية  
 فثلاثة ويقال فيه شيث ابن آدم عليه السلام اه بزيادة الضبط ونحوه من شرح الازهوري عليها (قوله  
 فيما ينقل) أي سأل كونه مندرجا فيما ينقل اندراج العام في الخاص (قوله وأما نسبه صلى الله عليه وسلم من

ابن معد بن عدنان  
 والاجاع منعقد على هذا  
 النسب الى عدنان  
 وليس فيما بعده الى آدم  
 طريق صحيح فيما ينقل  
 وأما نسبه صلى الله  
 عليه وسلم من جهة أمه

بيرة



جهة أمه) مقابل لقوله فيما تقدم أن بالنسبة صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه (فائدة) لسيدتنا آمنة ثلاثة أخوة وأختان فأخواله صلى الله عليه وسلم وخالاته خمسة وقد نظمها الشيخ بقوله  
 خال النبي أسود عمير • عبد يغوث ليس فيهم خير ماله  
 فريضة فاختة ثلاث • والسكل قبل بعثه قد ماتوا  
 (قوله فهي) الأولى فهو بنت كبر الضمير ولا يقال أنه وأخي الخبر لا نقول لا يعني أن الخبر مجموع قوله آمنة بنت وهب الخ وهو ليس مؤثراً الآن يقال أنه رأي غيره (قوله ابن عبد مناف) جعل بعضهم عبد مناف هذا خطأ أي سيدتنا آمنة وهو وهم والصواب أنه أبوه كما اقتضته عبارة الشيخ كعبارة الشامي في سيرته ونسبها كما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنت وهب بن عبد مناف أه (قوله زهرة) بضم الزاي وسكون الهاء كما ضبطه الزرقاني في شرح المواهب وهو اسم رجل على الصواب وأخطأ من جعله اسم امرأة كما قاله الأجهوري في شرح ألفية السيرة (قوله وعبد مناف هذا) أي الذي في نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أمه وقوله غير عبد مناف جدّه صلى الله عليه وسلم أي من جهة أبيه (قوله ويجب أن يعلم أنه صلى الله عليه وسلم الخ) وكذا سائر ما يتعلق به صلى الله عليه وسلم كما تقدم (قوله أبيض مشرب بحمرة) فليس لونه صلى الله عليه وسلم يابضاً صرفاً ولا جرة صرفاً بل البياض المخلوط بالحمرة الذي هو أشرف الألوان بالنسبة لهذه النار وأما بالنسبة لتلك الدار فاشترتها البياض المشرب بصفرة كما يكون عليه أهل الجنة في الجنة كما قال جمهور المفسرين في قوله تعالى كأنهم يقض مكنون شهبان بياض النعام المكنون في عيشة مولونه حينئذ يبيض به صفره حسنة ولم يكن صلى الله عليه وسلم في الدنيا يكتفي في الآخرة ثلاثاً يغوته أحد الاخسنيين فجمع الله له بين الاشرافين زيادة في تعظيمه صلى الله عليه وسلم (قوله على ما قاله بعضهم) لعله في ذلك لكونه لم يرتض فمأذكر (قوله وهذا) أي قوله أن يعلم الخ أو أنه كور من أول الخاتمة (قوله صلى الله عليه وسلم الخ) أنما عثر بالماضي إشارة إلى أن الصلاة المطلوبة محققة ولا بدوقد أفرد الصلاة عن السلام وهو مكرره على ما فيه (قوله كلما ذكره اذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون) يحتمل أن يكون المراد كروننا المراد منه القلب وهو الاستخفاف ويحتمل أن يكون المراد منه الساني والمراد بالغفلة على الاول النسيان وعلى الثاني التذكور كذا يؤخذ من القاموس لكن التبادر الاول وهل الضمير ان عائذ ان الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى الله أو الاول عائذ الى النبي صلى الله عليه وسلم والثاني الى الله أو بالعكس احتمالات والاول منها لاخير لانه أبلغ في كثرة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم إذ اذا كرون الله تعالى أكثر من الغافلين عنه والغافلون عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من اذا كرون له وفي بعض النسخ كلما ذكر كرك اذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون بكاف الخطاب في الاول وضمير الغيبة في الثاني وفي رواية كالا في رواية بكاف الخطاب في الثانية وفي رواية بكاف الخطاب فيهما فتحصل أن الروايات أربع الاول بضمير الغيبة فيهما الثانية بكاف الخطاب في الاول وضمير الغيبة في الثاني وبالعكس وبكاف الخطاب فيها وهل يحصل للمصنف هذه الصيغة ثواب صاوت بقدر هذا العدد أو يحصل له ثواب صلاته واحدة لكنه أعظم من ثواب الصلاة المجردة عن ذلك قولان والمحققون على الثاني (قوله الحمد لله رب العالمين) أي بذلك إقتناء بأهل الجنة فان ذلك آخر دعائهم كما قال تعالى وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين • قيل ان العالمين ليس نجماً لعالم لان الجمع لا يكون أخص من مفردة كما هنا اذ العالمون خاص بالمقلوب والعالم أمم بطبع ماسوى الله تعالى والتحقيق أنه جمع له لان العالم وإن كان يطلق على جميع ماسوى الله تعالى يطلق على كل جنس وعلى كل صنف فجمعهم على عالين باعتبار الاطلاق الثاني نعم هو جمع لم يستوف الشروط لان العالم ليس يعلم ولا

فهى آمنة بنت وهب  
 ابن عبد مناف بن زهرة  
 وعبد مناف هذا حمير  
 عبد مناف جدّه صلى  
 الله عليه وسلم ابن كلاب  
 أحد أجداده صلى الله  
 عليه وسلم فتجتمع معه  
 صلى الله عليه وسلم أمه  
 في جده كلاب ويجب  
 أن يعلم أنه صلى الله  
 عليه وسلم أبيض مشرب  
 بحمرة على ما قاله بعضهم  
 وهذا آخر ما يسترأه  
 بمن فضله صلى الله  
 على سيدنا محمد وعلى آله  
 وأحبه وعلى أهل بيته  
 كلما ذكره اذا كرون  
 وغفل عن ذكره  
 الغافلون والحمد لله رب  
 العالمين

ولا صفة ولا يجمع بالواو والياء والنون الا ما كان علما أو صفة على أنه جرى في الكشف على أنه استوفى  
 الشرط لان العالم في حكم الصفة لانه علامة على وجود الله تعالى والله اعلم \* وهذا آخر ما يشترط الله  
 تعالى على الرسالة التي هي مقاصد هذا الفن جامعة ولقاصدها نافعة المسماة بكفاية العوام فيما يحب عليهم من  
 علم الكلام وكن يا اخي للعيوب سائرا والله اشأن أن يكون للذنوب غافرا وأنا وإن كنت لست من أهل  
 هذا الشأن فقد تشبهت بهم لأفوز بصحبته في الجنان بالفضل والانعام والاحسان من المولى الكريم  
 الرحمن بجاه سيد ولد عدنان صلى الله عليه في كل وقت وزمان وليس لي في هذه الحاشية من غير الجمع الا  
 القليل فتح علينا وعلى كل من اشتغل بها الملك الجليل (وكان الفراغ) من جمعها يوم تسع وعشرين من  
 رمضان المبارك من شهر سنة ألف ومائتين وثلاث وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل  
 الصلاة وأزكى السلام والتحية آمين.

(بشربون جاوا)

يقول الفقير اليه تعالى (رئيس لجنة)

جد المن تفرّد بالوحدانية وتفرّد عن مشابهة الحوادث في ذاته وصفاته وأفعاله القديمة الازلية وصلاوة وسلاما  
 على أفضل الموحدين وآله وأصحابه نجوم المهتدين (وبعد) فقد تم طبع الكتاب الذي هو كاسمه  
 (تحقيق المقام على كفاية العوام في علم الكلام) للعلامة شيخ الاسلام وبركة الانام  
 صاحب التأليف المفيدة سيدنا الشيخ ابراهيم الباجوري على متن شيخه الامام  
 الفضالى المسمى كفاية العوام ولعمري انه لكتاب نفيس يكتفى الخواص  
 فضلا عن العوام وكان هذا الطبع الزاهى الزاهر بتلك المطبعة

وذلك

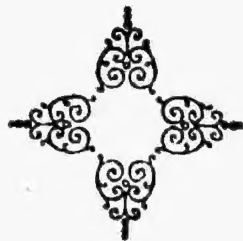
الطائرة الصيت

في شهر صفر سنة ١٣٥٩

هجرية على صاحبها

أفضل الصلاة

والسلام



( فهرست حاشية العلامة البيجورى على كفاية العوام )

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب
- ١٦ مطلب في اختلاف المتكلمين في جهة دلالة المخلوقات عليه سبحانه وتعالى
- ١٩ مقدمة فيما يتوقف عليه فهم العقائد الحسنيين
- ٢٦ الاول من الصفات الواجبة له تعالى الوجود
- ٣٣ الصفة الثانية الواجبة له تعالى القدم
- ٣٥ الصفة الثالثة الواجبة له تعالى البقاء
- ٣٦ الصفة الرابعة الواجبة له تعالى الخالفة للحوادث
- ٣٨ الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام بالنفس
- ٤٠ الصفة السادسة الواجبة له تعالى الوحدة
- ٤٥ الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة
- ٤٨ الصفة الثامنة الواجبة له تعالى الارادة
- ٥٠ الصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم
- ٥٢ الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة
- ٥٣ الصفة الحادية عشرة والثانية عشرة من صفاته تعالى السمع والبصر
- ٥٥ الصفة الثالثة عشرة من صفاته تعالى الكلام
- ٥٨ الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه قادرا
- ٥٩ الصفة الخامسة عشرة الواجبة له تعالى كونه مريدا الى آخر التاسعة عشرة
- ٦٠ الصفة العشرون
- ٦١ أضرار هذه العشرين مستحيلة عليه تعالى
- ٦٦ تنبيه قال بعضهم الاشياء أربعة الخ
- ٦٧ العقيدة الحادية والاربعون الجائز في حقه تعالى
- ٧٠ وما يجب اعتقاده أن الله تعالى يجوز أن يرى في الآخرة للمؤمنين
- ٧٢ ومن الجائز عليه تعالى إرسال الرسل
- وما يجب اعتقاده أن أفضل المخلوقات على الإطلاق نبينا صلى الله عليه وسلم
- ٧٤ وما يجب اعتقاده أن أصحابه صلى الله عليه وسلم أفضل القرون الخ
- ٧٥ وينبغي أن يعرف كل شخص عدة أولاده صلى الله عليه وسلم الخ
- ٧٧ الثانية والاربعون الصدق للرسل عليهم الصلاة والسلام
- ٧٨ الرابعة والاربعون تبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق
- ٧٨ الثالثة والاربعون الامانة
- الخامسة والاربعون القطابة
- تمام الحسنيين جواز وقوع الاعراض البشرية بهم عليهم الصلاة والسلام
- ٧٩ ذكر ما يجب اعتقاده من السمعيات
- ٨٢ خاتمة في تعريف الايمان
- نسبة صلى الله عليه وسلم